

الأمير شكيب أرسلان

سيرة ذاتية



الدار الثقافية

سيرة ذاتية

الأمير شبيب أرسلان / سيرة ذاتية

إشراف وتحرير:

د. سوسن النجار نصر

جميع الحقوق محفوظة

الدار التقديمية

المختارة - الشوف - لبنان

هاتف: ٩٦١-٥/٢١٠٥٥٥ - ٩٦١-٥/٢١١٥٥٥

E – mail: moukhtarainf@terra.net.lb

<http://www.daraltakadoumya.com>

الطبعة الأولى ٢٠٠٨

الأمير شكيب أرسلان

سيرة ذاتية

إشراف وتحرير

د. سوسن النجار نصر

مقدمة الناشر

لقد استطاع الأمير شكيب أرسلان، ونحن على مشارف الذكرى الثانية والستين لغيابه، أن يتغلغل إلى عالمنا الحديث، مجدداً مناضلاً، ليرقى بأحلام العروبة، التي لا تزال تنازع الشتات والفرقة، ويندب حالاً جعل المسلمين في دقة التفهقر، وقد حذرهم من أن التفكك والتعصب سيكونان أول مسمارين يُدقان في نعش الإسلام الحق، والعروبة المنشودة.

ربما لم يكن لأمير البيان أن يتنبأ بما نتخبط فيه، ولكنه، ولا شك، كان يرى أن الأزمة ستجرّ الأزمة، وأن أوراقه وكتاباته، سيأتي يوم وستريح الستار، وستميط اللثام عن وقائع وأحداث عاشها العالم العربي، من أيام السلطنة العثمانية إلى أيام الانتداب والارتدادات التي ساقها على هذه الأمة.

كان الأمير شكيب، بحدسه المرتفع، وبذكائه الملفت الثاقب، يقرأ بين سطور التاريخ والأزمة لمحات لمستقبل لم يكن يشعر بكل الارتياح لأن يرتقي بين أحضانه، بل لقد كان قلقاً على تركته الأدبية والقلمية من أن يُعاث بها فساداً، فينالها ما ينالها من مغالطات، ويصيبها ما يصيبها من أنامل النقص والكي والتحريف التي لن تكثر بمصادقية قول وتاريخ، وستوجه إلى الزمن الحارس صفة إبحار ومتاجرة!

من هنا، انكبّ الأمير شكيب أرسلان على كتابة سيرته الذاتية، وقد قدّمها بما يشبه الاعتذار على فعله هذا، مخافة أن يكون مزاييداً في الشرح عن ذاته ومآثره، ولكنه في الآن عينه كان يخاف منّا، نحن أبناء المستقبل، الذين سيأخذون هذا الإرث، و"سيفلفشون" تلك الأوراق، من الآن ندرِك أهميتها، وأن لا نحيطها بالعناية والأمانة - اللازمتين.

لن نخفي عليكم تأثرنا بما جاء به الأمير في مقدّمته، وقد دار الزمان، ووقفنا وقفة المستقبل أمام الماضي الجبّار، الثقات. وبعد أن أوكل إلينا، في الدار التقدّمية، بمباركة ووطر ملح متأصّل وحانٍ من حضرة الأميرة مي أرسلان جنبلاط، وبتوجيه ورعاية وإشراف من حفيد الأمير الكبير، وليد بك جنبلاط، أن نعمل على نشر هذا التراث الفذّ. ولعلّك أيها القارئ الكريم ستشعر بالإحساس نفسه عندما تجد الأمير وكأنه يخاطبنا طالباً منا الحرص في التوثيق والتدقيق والجمع والضبط.

ولأننا نحمل هذه الأمانة بكلّ فخر واعتزاز، ولأننا ما تعودنا في الدار التقدّمية إلاّ حسن العمل وإيفاء للعهود بالنيّة الصادقة والجدّ والأمل، سرنا متوكّلين على الله، راجيين أن يكون عملنا هذا تنويجاً لرغبة الأمير الكبير، ومقدّمة مباركة لأعمال جمّة ستأتي تباعاً، بإذن الله.

مخطوط "سيرة ذاتية" الذي نقدّمه اليوم، نُشر للمرّة الأولى عام ١٩٦٩، عن دار الطليعة، وقد كان المتّصلون بالأمير قبل وفاته يعرفون بوجوده، وقد ذكر روفائيل بطي: "وقد خلف آثاراً خطيّة بينها... "سيرته"، وقد كتبها بيده في مائتي صفحة كبيرة"^(١) وذكّر أيضاً أنه "أودعها مكتب "المؤتمر الإسلامي" في القدس لتُشر بعد وفاته"^(٢).

وتقول دار الطليعة في تقديمها: "ولا ندري ماذا حدث لتلك النسخة المودعة في القدس، ولكنّ النسخة الموجودة بين أيدينا، فقد وُجدت بين أوراق الأمير شكيب، وهي بخطّ نساخ مصري كلّفه الأمير بنسخها سنة ١٩٣٦ (كما يتبيّن ذلك من رسالته للأمير)، ولكنّ نهايتها ناقصة، ولا ندري مقدار النقص"^(٣).

(١) مجلّة "الكتاب" المصرية - فبراير ١٩٤٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) بعد أن قاربنا الانتهاء من الطبع وجدنا بين أوراق للأمير لم تكن بين أيدينا من قبل نسخة ثانية من "السيرة الذاتية". وقد كتب الأمير عليها بخطّه أنه راجعها ووجدتها مطابقة للأصل (جنيف ١٦ تموز ١٩٣٢). وهذه النسخة مطابقة تماماً لتلك التي استخدمناها، وتنقص عنها بحوالي عشرين صفحة.

وقد راجع النصّ وأضاف العناوين الداخلية الدكتور يوسف إيبش، كما أضاف نصّين لم يكونا ضمن المخطوطة وهما، "كيف خُلع عبد الحميد" (منشورة في تعليقات الأمير على "تاريخ ابن خلدون" ص ص. ١٨ - ٣٧) و"الشهيد أنور ورفاقه" (منشورة في "حاضر العالم الإسلامي (١٩٢٣)" ص ص. ٣٧٨ - ٣٩٩) لعلاقتها الوثيقة بالأحداث والشخصيّات التي يتناولها الأمير شكيب في هذه السيرة.

ويظهر من رسائل الأمير إلى الشخص الذي كلّفه في أواخر آذار ١٩٣١ باستنساخ المخطوطة الأصلية، أنه قد أملى هذه "السيرة الذاتية" في جنيف بين أوائل آذار وأواخر سنة ١٩٣١، وكان يرسلها له على دفعات متتالية.

هذا ما عرّفت به دار الطليعة الكتاب، أمّا نحن، فلنا في لمحات الماضي قراءات وقراءات لها الحقّ بأن تبصر النور، ولو بعد حين. "سيرة ذاتية"، أول الغيث هو، نطرحه بين أيديكم آملين أن تجدوا فيه العبرة، والعظة، وحقّ المعرفة بعظيم من بلادنا، فيُحظى بما يستحقّ من التكريم والتقدير، لأنّ التاريخ لا يسمح أبداً بأن ننسى...العظماء.

الدار التقديمية

موجز عن حياة الأمير شكيب أرسلان

- وُلِدَ الأمير شكيب أرسلان في ٢٥ كانون الأول ١٨٦٩ في الشويفات^(١) (جبل لبنان)، مركز العائلة الأرسلانية التي بناها الأمير مسعود الأرسلاني منذ أكثر من ألف سنة، وأبوه حمّود بن حسن الذي يرقى نسبه إلى الأمير أرسلان المتوفى سنة ١٧١ هجرية. أمّا والدته، فسيّدة شركسية جليّة. اتّصف بالمروءة والوفاء في الصداقة، فكان عفيف اللسان، بادي الزعامة، قوي الشكيمة، موفور الإيمان بالعروبة والإسلام، فتفانى في خدمتهما، وتحمل في سبيلهما الأذى بنفسه وماله والنفي عن وطنه.

- درس دراسته الأولية على مدرّسين في الشويفات وعين عنوب، ثمّ دخل مدرسة للأميركان في حارة العمروسية، فنال قسطاً من العلوم واللغة الإنكليزية.

- دخل سنة ١٨٧٩ مدرسة الحكمة في بيروت وبقي فيها إلى سنة ١٨٨٦.

- انتقل في خريف سنة ١٨٨٦ إلى المدرسة السلطانية في بيروت، وحضر دروس مجلة الأحكام العدلية على الشيخ محمّد عبده، وكانت قد انعقدت صداقة أكيدة بين الشيخ وعائلة الأمير.

- كان أول عهده بالوظائف العامّة عند وفاة والده في أواخر ١٨٨٧، حين ولّاه واصا باشا مديرية الشويفات - التي كان يتولّاها والده - وقد بقي فيها سنتين.

- بدأت رحلاته الاكتسابية حين سافر إلى مصر سنة ١٨٨٩ في طريقه إلى الأستانة، ولازم فيها الشيخ محمّد عبده وحلقته التي كانت تشمل، علي الليثي،

(١) بلدة تقع ما بين مدينتي بيروت وصيدا.

وسعد زغلول، وحفني ناصيف، والشيخ علي يوسف (صاحب المؤيد)، وأحمد زكي باشا. كما توثقت علاقته بالدكتور يعقوب صرّوف والأمير عمر طوسون والشاعر اسماعيل باشا صبري، والبارودي، وعبد الله باشا فكري وغيرهم.

- مكث في الأستانة سنتين، ولقي فيها جمال الدين الأفغاني.

- زار باريس ولندن سنة ١٨٩٢، ولقي أحمد شوقي في باريس، حيث جمعت به علاقات أدبية وشخصية.

- تعرّف في سنة ١٨٩٥ إلى الشيخ رشيد رضا (صاحب المنار)، وبذلك ابتدأت صداقة كبيرة امتدت لحين وفاة الشيخ.

- عُيّن قائمقاماً للشوف سنة ١٩٠٢، في أواخر مدّة نَعوم باشا، المتصرّف الخامس في لبنان، ولم يَطلْ عهده في تلك الوظيفة أكثر من بضعة أشهر، بل عزّله مظفر باشا، ثمّ أعاده إليها المتصرّف السابع يوسف فرنكو باشا سنة ١٩٠٨، واستقال من المتصرفية سنة ١٩١٠.

- عندما اعتدى الطليان على طرابلس الغرب، ونشبت الحرب بينهم والدولة العثمانية في سنة ١٩١١، سافر إلى مصر، ومنها إلى طرابلس الغرب مع بعض أعوانه من المجاهدين، وتجوّل في الكثير من مناطق القتال مستنهضاً الهمم، وبقي هناك إلى آب ١٩١٢ برفقة أنور باشا، القائد العثماني في ليبيا.

- وعندما علِمَ أنّ الدولة العثمانية قرّرت الصلح مع إيطاليا، خاف أن تهمل ليبيا، فسافر مسرعاً إلى الأستانة عن طريق مصر، وسعى لدى الحكومة بأن تساعد الليبيين بطرق خفية.

- عندما قامت حرب البلقان سنة ١٩١٢، أوكل إليه القيام بالمراقبة على بعثات الهلال الأحمر، وتوزيع الإعانات التي جمعت في مصر على مسلمي الروملي.

- انتُخب نائباً عن حوران في البرلمان العثماني (مجلس المبعوثان) سنة ١٩١٣، وبقي إلى آخر الحرب. ولكنه لم يبقَ في الأستانة كلّ الوقت، إذ أرسلته الحكومة العثمانية إلى المدينة المنورة عام ١٩١٣ لتأسيس مدرسة "دار الفنون" وبقي فيها لشهرين ونصف الشهر، كما أمضى ما بين لبنان وفلسطين فترة تمتدّ من سنة ١٩١٤ إلى أواخر سنة ١٩١٦.

- تزوّج سنة ١٩١٦ في بيروت من سليمة بنت الخاص بك ورزق بثلاثة أولاد: الأمير غالب، والأميرة مي، والأميرة نظمي.

- سافر إلى برلين في صيف ١٩١٧ في مهمّة رسمية استطلاعية، وزار هامبورغ وكولونيا (حيث قابل كونراد أديناور، وكان وقتها رئيساً للبلدية)، وأسن، وفرانكفورت، وميونخ.

- أرسله أنور باشا في حزيران ١٩١٨ بمهمّة أخرى إلى برلين، غرضها الحصول من الألمان على اعتراف باستقلال أذربيجان والطاغستان.

- عندما خسرت الدولة العثمانية الحرب بقي في برلين، ثمّ انتقل إلى سويسرا في أواخر سنة ١٩١٨، وبقي فيها إلى أوائل سنة ١٩٢٠.

- عاد إلى ألمانيا في أوائل سنة ١٩٢٠ (برلين وميونخ)، وساهم في تأسيس "النادي الشرقي" في برلين، وانتُخب رئيساً له.

- انتُخب عضو شرف في المجمع العلمي العربي بدمشق في تشرين الثاني ١٩٢٠.

- سافر إلى موسكو، بإلحاح من أنور باشا، في أوائل حزيران ١٩٢١، وأمضى شهراً فيها.

- حضر المؤتمر السوري الفلسطيني المنعقد في جنيف من ٢٥ آب إلى ٢١

أيلول. انتخب المؤتمر ميشيل لطف الله رئيساً له، والشيخ رشيد رضا نائباً للرئيس، والأمير شكيب سكرتيراً عاماً. انبثق عن المؤتمر لجنة تنفيذية مؤقتة، قوامها عشرة أشخاص، وكان الأمير شكيب منهم.

وقد طالب المؤتمر باستقلال سوريا ولبنان وفلسطين، والاعتراف بحقها في الاتحاد، وإعلان إلغاء الانتداب حالاً.

- سافر في تموز ١٩٢٢ إلى لندن للاجتماع بشأن الانتداب على سوريا ولبنان وفلسطين.

- حضر مؤتمر جنوى (إيطاليا) في آب ١٩٢٢، وزار روما.

- كان من أوائل دعاة "الحلف العربي"، وقد أذاع في سنة ١٩٢٣ بياناً للأمة العربية بهذا الموضوع وُزِعَ بآلاف النسخ، وكان ما اقترحه شبيهاً جداً بميثاق "جامعة الدول العربية" التي قامت سنة ١٩٤٥.

- أقام سنة ونصف السنة في مرسين (تركيا) بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ليكون بالقرب من الحدود السورية، فيهون على والدته السفر لزيارته.

- عاد إلى سويسرا سنة ١٩٢٥ بعد أن انتدبه المؤتمر السوري الفلسطيني المنعقد في القاهرة سنة ١٩٢٢، مع آخرين، لمتابعة القضية السورية لدى عصبة الأمم في جنيف. وأصبحت سويسرا منذ ذلك الوقت (لوزان ثم جنيف) مركز نشاطه من أجل القضية العربية، حتى سنة ١٩٤٦. وخلال كل تلك المدة، قلما جاء وفد عربي إلى جنيف، أو أي عاصمة أوروبية أخرى، ليطالب بحقوق العرب ولم يكن الأمير من أبرز أعضائه، أو من كبار مستشاريه، كما ندر أن عُقد مؤتمر عربي عام وكان بعيداً عنه.

- زار الولايات المتحدة في شتاء ١٩٢٧ بدعوة من "حزب سوريا الجديدة"، وحضر المؤتمر السوري المنعقد في ديترويت في كانون الثاني ١٩٢٧.

- سافر إلى موسكو في تشرين الثاني ١٩٢٧ بدعوة من الاتحاد السوفياتي، وحضر احتفالات الذكرى السنوية العاشرة لثورة أكتوبر.

- ذهب إلى الحجاز حاجاً سنة ١٩٢٩، ومرّ ببور سعيد حيث اجتمع بالشيخ رشيد رضا.

- حضر المؤتمر الإسلامي العام بالقدس سنة ١٩٣٠.

- زار إسبانيا في صيف ١٩٣٠، ومرّ بباريس حيث بقي خمسة أيام، كما زار تطوان في المغرب الأقصى.

- أنشأ سنة ١٩٣٠ مجلة La Nation Arabe، وهي مجلة شهرية صدرت في جنيف واستمرت إلى بدء الحرب العالمية الثانية، حين منعت الحكومة السويسرية في استمرار صدورها بحجة الحياد، فصار الأمير يرسل بموادها إلى النمسا، فتُطَبَّع وتُوزع من هناك. وقد صدرت أعداد عدّة بتلك الطريقة.

- كان الملك فيصل الأول يجتمع به ويتذاكر معه في الأمور القومية كلما زار سويسرا. وقد كان الأمير معه عندما توفاه الله في بُرن (العاصمة السويسرية) في خريف ١٩٣٣.

- في سنة ١٩٣٤ قابل، ومعه إحسان الجابري، موسوليني وتباحثا معه في موضوع القضية الطرابلسية. وقد وُفِّق في إقناع الدولة الإيطالية بإعادة ٨٠ ألف عربي لوطنهم في برقة وطرابلس الغرب، مع إعادة أراضيهم إليهم.

- ذهب سنة ١٩٣٤ إلى الحجاز، ثمَّ إلى اليمن، كعضو في وفد السلام بين المملكة العربية السعودية واليمن. وكان الوفد يضمّ، إلى جانب الأمير، هاشم الأتاسي، والحاج أمين الحسيني، ومحمّد علي علوبة. وقد دامت الرحلة أربعة أشهر، وكُتِبَ للوفد التوفيق، فعُقدت معاهدة صلح بين البلدين الشقيقين.

- حضر مؤتمراً إسلامياً في مكة سنة ١٩٣٤.

- زار البوسنة والهرسك، وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية - التي يقطن بها مسلمون - مرّات عدّة بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٣٥. وقد سعى إلى عقد مؤتمر إسلامي يضمّ ممثلي المسلمين في جميع الدول الأوروبية، وتمّ ذلك في جنيف في أواخر سنة ١٩٣٥.

- كان يرأس مجلة "غلاسيف"، وهي المجلة الرسمية للرئاسة الإسلامية الدينية في يوغوسلافيا.

- سمحت له السلطات الفرنسية المنتدبة بالعودة إلى لبنان، فجاء في حزيران ١٩٣٧، ولكنه لم يلبث كثيراً، بل عاد إلى جنيف في أواخر سنة ١٩٣٧.

- صدر مرسوم جمهوري بتعيينه رئيساً للمجمع العلمي العربي بدمشق في ٦ كانون الأول ١٩٣٨، وسافر إلى مصر في طريقه إلى سوريا، وبقي فيها أربعة أشهر، ولكنه عدل عن متابعة سفره إلى دمشق بعدما حثت فرنسا بوعودها حول استقلال سوريا، وأتت بالشيخ تاج الدين الحسيني كرئيس للجمهورية. وقد كتب له حسن الحكيم، رئيس الوزراء، رسالة إلى مصر يطلب منه القدوم إلى دمشق لتقلّد منصبه، كذلك كتب له وزير المعارف، فأجابه الأمير بكتاب في ٩ أيار ١٩٣٩ يقول فيه: "... من البدء لم أقبل رئاسة المجمع العلمي إلاّ على اعتقاد تنفيذ المعاهدة (السورية - الفرنسية)، ولا أزال عند هذه النية؛ فإن وجدت سوريا وطني دولة مستقلة كسائر الدول المستقلة تربطها بفرنسا معاهدة تحالف لا غير، فلا أتأخّر طرفة عين عن السفر إلى دمشق والقيام برئاسة المجمع، وإلاّ فإن كان هناك خلاف ما، نحن منتظرون، وهذا لا بدّ أن يظهر سرّه قريباً، فإنّي حينئذٍ أستقيل من رئاسة لم أقبلها إلاّ على هذا الوجه...". وعاد من مصر إلى جنيف وبقي فيها طيلة فترة الحرب.

- الأمير شكيب يخشى الموت خارج لبنان^(١)

قال الأمير:

«لوزان ٢ آذار ١٩٣٠»

حضرة بهجة الإخوان ونخبة الخلان وهبه أفندي علي طليع المحترم حفظه الله تعالى
أخذتُ مكتوبكم المؤرَّخ في ١ شباط وسررتُ به كثيرًا عسى أنباؤكم دائماً
سارة. فأما المكتوب الذي بعثتم به تعزية بالمرحوم أخي نسيب فكما ذكرتُ
ليوسف بك حسن لم يصل قطعاً، ولو وصل كان الجواب صار عندكم. ولقد جاء
ببالي عدم تعزيتكم أو بالأحرى عدم وصول تعزيتكم إليَّ بمصاب أخي، وحملتُها
على أمر حقيقته هي ما يأتي:

لما انتقل صهركم المرحوم محمود أفندي نجم أبو شقرا بادرتُ حالاً بإرسال
كتاب تعزية إلى ولده عباس أفندي^(٢) وكان مرادي تعزية عموم بيت أبي شقرا لكن
صادف ذلك الوقت سفرنا إلى أمريكا وما يحدث للإنسان عند السفر من الانهماك
الذي يشغله عن كل واجب، فلم أتمكن من تحرير تعزية بمحمود رحمه الله مع أنني
حزنتُ على محمود حزناً يعلمه ربِّي. وإن لم أحزن على محمود نجم أبي شقرا
فعلى مَنْ أحزن من أصدقائي؟! فظننتُ - وبعض الظنِّ إثم - أنك تأخرت عن
تعزيتي بأخي نظراً لعدم وصول تعزية منِّي بالمرحوم صهرك. وكان الحقُّ لك أن
تعتب فيما لو جرى ذلك بتاتاً. لكنني أنا عزيتُ ابنه عباس الذي هو بضعة منه
وخلفه، وعملتُ الواجب. والآن اقتنعت أيضاً أنك كتبت لي وقت مصيبة أخي،
وكيف كان الأمر فلا شك في صداقتك وحزنك لما يحزننا وسرورك لما يسرنا،
لا أراك الله مكروهاً.

(١) نصّ لرسالة بعث بها الأمير شكيب أرسلان، من لوزان، إلى صديقه الشيخ وهبه طليع، أبي حسن، يحدّثه فيها في أمور
شخصية ووطنية. ولقد وقف على نسخها وتصحيحها الأستاذ عارف أبو شقرا. (عن «أوراق لبنانية» / المحقق).

(٢) كاتب ومحرر في جريدتي «الهدى» و«البيان». دعا إلى تأسيس حزب سوريا الجديدة إثر قيام الثورة السورية عام ١٩٢٥،
ووضع نظاماً له.

وأما ما صنَّعته سعادة السيِّدة نظيرة^(١) في ماتم أخي رحمه الله فممّا لا أنساه أبداً وممّا قد بلغني في وقته، وأسأل الله أن لا أقابلها في ظروف كهذه بل في ظروف الأفراح، وأن يحفظ لها نجلها ويطول بقاءها ويجعلها في هذه الطائفة علماً وملجأ.

وممّا ينبغي أن تعلموه أنه لا يرسخ في قلب الإنسان شيء مثل مساهمة الصديق في المصائب. فإنّها أبقى أثراً من كلّ شيء. والإنسان لا يعرف الأصدقاء إلاّ في الأكدار، لا كدركم الله. هذا وإني لفي شوق شديد ووجد مقيم لمشاهدة البلاد ومن بقي فيها من أصحابي وأترابي، والذين أعرفهم ويعرفونني ومضت لي الأيام الطويلة في عشرتهم. ولست أخشى الموت إلاّ خشية أن أفارق هذه الدنيا ولا أشاهدهم. فإنّ الموت في الغربّة أشدّ من الموت في الوطن، ولو كان الموت واحداً. وذلك لأنّ الذي يموت في الغربّة يموت وفي قلبه حسرات لعدم مشاهدة أهله وإخوانه، ومن أجل هذا قالوا: إن من مات غربياً مات شهيداً.

والله يعلم أنني صرت أقول: يا ترى لو فسح الله في أجلي، وسمح لي زمني ورجعت إلى الوطن، أشاهد أحداً ممّن كنت أعرفهم ويعرفونني؟ فهذه ست عشرة سنة من مغربي عن البلاد، ماتت فيها أم وانطوى فيها من أصحابي وأترابي عدد كبير، فقد أحصيت مرة عدد من عزّيت بهم، ولا يعزّي الإنسان إلاّ في الأصدقاء المعدودين، فبلغ عدد من عزّيت بهم من غربتي هذه في هذه الست عشرة سنة نحو ١٢٠ شخصاً، آخرهم عزّيت به اليوم من نحو ساعتين برقيّاً، وهو المرحوم أستاذي الشيخ عبد الله البستاني.

فانظر يا وهبه كم أصيب هذا القلب بأسهم نافذة في هذا الاغتراب حتّى صارت النصال تتكسر على النصال. ولذلك يكون من أعظم الأنباء السّارة عندي أن تخبرني عن صديق قديم باقٍ من تلك الفئة التي أعرفها وتعرفني وتفهم منّي

(١) السيِّدة نظيرة فارس جنبلاط، زوجة فؤاد جنبلاط ووالدة كمال جنبلاط. تسلّمت الزعامة الجنبلاطية إثر اغتيال زوجها عام ١٩٢١، وأولادها لا يزالون أطفالاً. عُرفت بأميرة القصر غير المتوّجة، وكان لها كبير الوقع في السياسة وتنظيم أمور المنطقة بفضل حكمتها وحسن إدارتها. (المحقّق)

وأفهم منها، كما أخبرتني عن جناب الصديق الأستاذ العلامة جرجس صفا الذي أذكره كثيراً وأذكره كثيراً كلما أتاح الدهر اجتماعي مع أناسٍ من أبناء الوطن. ولما كان الأخ رياض بك الصلح عندنا هنا كنتُ أسأله كثيراً عن جرجس أفندي ويُخبرني عنه. وكتابك أفرحني جداً بسلامه وسلامته فأمل منك أن تُقرئه سلامي وتسأل عني خاطره وتقول له إنَّ الشوق كثير، وإنَّ اللقاء مرهون بإرادة الله الذي ليس عليه شيء بعسير، وعساه بتمام الصحة هو وأنجاله.

هذا وسكنك بقرب جامع راس النبع أعادت لي ذكرَ الأيام التي سكنا بها في ذلك الحيّ، والله يمنّ اللقاء.

وسلّم لي على يوسف بك حسن وطمّنتني عنه، وعلى الشيخ أبي علي بشير الفطايري وأخبرني عن أحواله، وهل هو بخير؟ وهل حسين ابراهيم الفطايري في قيد الحياة؟

وسلامي إلى أخيك محمّد أفندي، وإن كتبت إلى ولده الدكتور فأبلغه أشواقي، نعم الشاب هو، لقد شاهدته بباريز^(١) مراراً. وسلامي إلى أولادك المحروسين.

ومن هنا ولدي محمّد غالب يهديكم السلام، وجميعنا بخير والله الحمد، ومهما عدتني عُدواء الشغل فإذا كتبتَ لي سررتُ بأخبارك وجاوبتك، والله تعالى يحفظك وأولادك ويأخذ بيدكم.

المخلص
شكيب أرسلان

(١) باريس

- عودته إلى الوطن ووصيته الأخيرة

عاد شكيب أرسلان إلى وطنه، ورأى بيروت بعد الهجرة الطويلة، في الثلاثين من تشرين الأول سنة ١٩٤٦، وسعدَ بمشاهدة وطنه حرّاً مستقلاً طليقاً من أغلال الاحتلال والاستبداد، وتحرك لبنان والبلاد العربية للقاءه بعد عودته إلى حضنه، ومكث فترة يزور ويُزار ويجهد نفسه بالردّ على الرسائل التي كانت تردّه بكثرة. وتحالف على الرجل تصلّب الشرايين والنقرس والرمل في الكليتين وثقل الثمانين عاماً، فلم تطل مقاومته، وعجزت يد البشر وأقبلت يد القدر في ٩ كانون أول سنة ١٩٤٦، حيث أسلم الروح.

وكان آخر ما قاله للأستاذ عبد الله المشنوق، حينما التقى به قبل موته بأيام: أحمدُ الله عزّ وجلّ الذي سهّل لي أن أفارق الحياة على أرض هذا الوطن الذي أحببته، وأنا سعيد أن أُدفن في تربة طاهرة لا ترفرف فوقها راية أجنبية، وأنا سعيد أن أُلَاقِي وجه ربّي الكريم، فأعيد هذه الأمانة إلى بارئها بعد أن تحقّقت أحلام طفولتي في هذه الجامعة العربية حرسها الله. وسأخبر رفاقي في الجهاد بأنّ تضحياتهم لم تكن عبثاً.

وانحدرت من عيني الأمير دمعتان، ونهض واقفاً وجذب يد الأستاذ المشنوق وقال له: لي وصيّة واحدة أودّ أن أوصي بها، فهل تعدني بأن تنقلها إلى العالم العربي بعد وفاتي؟

فأجابه: لك العمر الطويل إن شاء الله.

فقال شكيب: لا، بل تعدني بنقل الوصيّة.

قال: نعم.

وهنا طوّقه الأمير شكيب أرسلان بذراعيه المرتجفتين وقال بصوت كادت تخنقه العبارات: أوصيكم بفلسطين.

- كُتبه ومنشوراته بحسب تسلسلها الزمني

- ١- باكورة: مجموعة قصائد شعرية طُبعت بالمطبعة الأدبية في بيروت سنة ١٨٨٧م.
- ٢- الدرّة اليتيمة: حَكَمَ لعبد الله بن المقفع طُبعت مُصحّحة بقلم الأمير في المطبعة الأدبية في بيروت سنة ١٨٩٣م.
- ٣- رواية آخر بني سراج - تأليف شاتوبريان. عرّبه أمير البيان وألحق به ثلاثة أجزاء:
 - أ- خلاصة تاريخ الأندلس إلى سقوط غرناطة - بقلمه.
 - ب- أخبار العصر في انقضاء دولة بني نصر. نشره أمير البيان لمؤلف مجهول شهد وقائع سقوط الأندلس بنفسه.
 - ج- أثارة تاريخية رسمية - أربعة كُتب سلطانية أندلسية صادرة من أبي الحسن علي بن أبي النصر بن أبي الأحمر والد أبي عبد الله، آخر ملوك غرناطة. طُبعت بمطبعة الأهرام سنة ١٨٩٧.
- ٤- أعمال الوفد السوري الفلسطيني: يضمّ البيانات والمذكرات والمطالب التي قدّمها أمير البيان وشاركه في وضعها إحسان الجابري وميشال لطف الله وسليمان كنعان. طُبعت بالمطبعة السلفية - كانون الثاني سنة ١٩٢٣م.
- ٥- حاضر العالم الإسلامي - تأليف الكاتب الأميركي لوتروب ستودارد ترجمه إلى العربية الأستاذ عجاج نويهض وقدّم له الحواشي أمير البيان، فجاءت تعليقاته وحواشيه أربعة أضعاف الكتاب الأصلي، واشتهر الذيل والحاشية حتّى أصبح الأصل يُعرف بها لدى قراء العربية. طبعته المطبعة السلفية سنة ١٩٢٥م.
- ٦- أناتول فرانس في مبادئه - تأليف جان بروسون. ترجمه وقدّم له وعلّق

عليه أمير البيان وُطبع بالمطبعة العصرية سنة ١٩٢٦م.

٧- لماذا تأخر المسلمون - ولماذا تقدّم غيرهم. طُبع في مطبعة المنار سنة ١٩٣٠م.

٨- الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس مطاف. كتاب تحدّث فيه أمير البيان عن رحلته لأداء فريضة الحج. طُبع في مطبعة المنار سنة ١٩٣١.

٩- محاسن المساعي في مناقب الإمام أبي عمرو الأوزاعي. نشره أمير البيان وقدّم له وعلّق عليه دون أن يذكر اسم مؤلّفه. وهو من تأليف الشهاب أبي العباس أحمد بن محمّد بن أبي بكر الشهير بأبن زيد الموصلي الحنبلي، المتوفى بدمشق سنة ٨٧٠ هجرية. طُبع في مطبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٩٢٣م.

١٠- تاريخ غزوات العرب - في فرنسا وسويسرا وإيطاليا وجزائر البحر المتوسط. وهو أول تأليف بالعربية في معناه وموضوعه. طُبع في مطبعة عيسى البابي الحلبي، وتاريخ مقدّمته ربيع الأول سنة ١٣٥٢هـ.

١١- روض الشقيق في الجزل الرقيق. وهو ديوان شقيق أمير البيان الأمير نسيب أرسلان، جمعه وعلّق عليه وصدّره بترجمة للشاعر، وذيّله بنسب العائلة الأرسلانية. طُبع في مطبعة ابن زيدون بدمشق سنة ١٩٣٥م.

١٢- ديوان الأمير شكيب أرسلان. طُبع بمطبعة المنار سنة ١٩٣٦م، وقدّم له خليل مطران.

١٣- شوقي أو صداقة أربعين سنة، ذكريات الأمير عن أحمد شوقي أمير الشعراء. طُبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٩٣٦م.

١٤- الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية. دراسة أندلسية تتناول الجغرافيا والتاريخ والتراجم والعلوم والفنون والآداب. صدر منه ثلاثة أجزاء وطُبع أول جزء منه بمطبعة الحلبي سنة ١٩٣٦م، والثاني سنة ١٩٣٩م، والثالث سنة

١٩٤٧م. وهو في الأصل مرسوم على ثمانية أجزاء، ولم يُعرف بعد ما إذا كانت تتمته ما زالت موجودة أم أنها فقدت.

١٥- السيّد رشيد رضا (أو إخوان أربعين سنة). طُبِعَ بمطبعة ابن زيدون بدمشق سنة ١٩٣٧م.

١٦- النهضة العربية في العصر الحاضر. طُبِعَ في مطبعة دار النشر سنة ١٩٣٧م. وهو كُتِبَ أصله محاضرة أُلقيت في دار المجمع العلمي العربي.

١٧- عروة الاتحاد بين أهل الجهاد. مجموعة مقالات نُشرت في صحف مختلفة، جمعتها إدارة جريدة العالم العربي التي كانت تصدر في بونس إيرس. قدّم له الدكتور تقي الدين الهلالي. وصدر منه الجزء الأول سنة ١٩٤١م.

١٨- "رسائل الصابي" لأبي إسحاق الصابي، نشرها أمير البيان، وعلّق عليها حواشي نافعة، بيروت: ١٨٩٩.

• من كتبه غير المطبوعة

١- اللهجات العربية.

٢- القول الفصل في ردّ العامّي إلى الأصل. (نُشر في بيروت عام ١٩٨٩ - الدار التقديمية - المركز الوطني للدراسات - حقّقه وقَدّمه الأستاذ محمّد الباشا).

ولأمير البيان منشورات أخرى صغيرة، "بيان للأمة العربية" و"لائحتي إلى المسيو جوفنيل"، وهي الردّ على الافتراءات التي وجهها إليه بعض زملائه في النضال السياسي. و"الوحدة العربية"، وهو رسالة صغيرة. و"رسالة البلاشفة" و"رسالة رحلة ألمانية^(١)" و"رسالة عن ضرب الفرنسيين لدمشق"، بالإضافة إلى

(١) ألمانيا.

عشرات الآلاف من المذكرات والرسائل والمقالات والمدونات السياسية التي يطول
المقام بذكرها.

• المخطوطات^(١)

- بيوتات العرب في لبنان.
- البيان عمّا شهدت بالعيان.
- تاريخ بلاد الجزائر.
- ما لم يرد في متون اللغة.
- حياة شكيب بقلمه.
- بحث عن طرابلس وبرقة.
- الحلة السنية في الرحلة البوسنية.
- اختلاف العلم والدين "ترجمة".
- مدنيّة العرب.
- الجيش المعبا من تاريخ أوروبا.
- قضيتنا مع سموّ الخديوي.
- تاريخ لبنان.
- إصلاح العاميّة.
- التعريف بمناب سيدي أحمد الشريف (السنوسي).

• كتب مقترحة أو كانت في النية

- الفوضى الإسلامية وما جنته على المسلمين، والوحدة الإسلامية وما جنته
للمسلمين.

(١) الشرباصي، أحمد (دكتور)، "شكيب أرسلان، داعية العروبة والإسلام"، دار الجيل، الطبعة الثالثة - بيروت: ٢٠٠١م.

- قطف العسلوج، في وصف الماء المثلوج، بجوار البيت المحجوج.
- الحجر الكريم فيمن ولد من العلماء بتريم.
- الديانة في ألمانية.
- سيرة صلاح الدين الأيوبي.
- العقد الثمين فيمن من العلماء تجاوز الثمانين.
- الإسلام في المستعمرات الأوروبية.
- الحرب العامة الأولى.
- دليل العالم الإسلامي.

• مصادر ومراجع

١- كتب خاصة به:

- عدد خاص من مجلة العروبة، آذار ١٩٤٨.
- محمد علي الطاهر، ذكرى الأمير شكيب أرسلان، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي: ١٩٤٧، (جمع ما قيل فيه من المراثي على المنابر وفوق صفحات الجرائد).
- نقده في الأديب، عدد تشرين الأول ١٩٤٧.
- الأمير شكيب أرسلان، بيروت، مكتبة صادر: ١٩٥٢، (المناهل رقم ٢٨).
- د. أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية للعروبة والإسلام، دار الحيل، الطبعة الثالثة، بيروت: ٢٠٠١.

٢- كتب تناولته بالبحث:

- مارون عبود، رواد النهضة الحديثة.

- سعد مخائيل، شعراء الشام والعراق ومصر.
- سر كيس، معجم المطبوعات العربية.
- أبو القاسم سعيد يحيى الباروني، زعيم المجاهدين الطرابلسيين: سليمان باشا الباروني.

٣- مقالات المجلّات العربية:

- رفائيل بطي، شكيب أرسلان، مجلّة الكتاب، ١٩٤٧.
- الأمير شكيب وحركة الإصلاح، الرسالة ١٥، عدد ٧٠٦.
- محمّد بهجة البيطار، كلمة في الأمير شكيب أرسلان، مجلّة المجمع العلمي العربي.

- تأبين الأمير شكيب أرسلان، الرسالة، ١٩٤٧.
- محمّد رجب البيومي، الذكرى الأولى: شكيب الشاعر، الرسالة.
- جبرائيل جبور، الأمير شكيب أرسلان بمناسبة مرور سبع سنوات على وفاته، مجلّة الأبحاث، ٣/١٩٥٤.
- أمين محمّد أبو عز الدين، الأمير شكيب أرسلان، الأديب، ١٩٤٧، عدد ١ و ٢.
- رياض رأفت، العرب في التاريخ. مناقشة الأمير شكيب أرسلان في كتابه: "تاريخ غزو العرب"، المكشوف، ١٢٩: ٩.
- مجلّة العرفان: ٣: ٥٥.

- أقوال الأعلام في أمير البيان

- لو تفرّغت طائفة من حملة الأقلام جمّ عديدها، فيّاضة قرائحها، فيما يشاء

الله من مسائل السياسة والاجتماع والأدب، ومباحث التاريخ والأخلاق، لكتابة ما كتب من تلك الفصول والمقالات، لتعذر عليها أن تأتي مُجتمعة بما أتى به ذلك المعلم المفرد.

وإذا كان قد رضي لنفسه في الشعر أن يكون المقلّ المجيد، فلا مشاحة في أنه انفرد بين المترسلين بأنه المُكثر المجيد.

خليل مطران

• ...أميري الذي أقام أهل الأدب والبيان عرشًا لا تدانيه عروش ذوي التاج والصولجان، وما ذلك إلاّ لأنه أصبح نصير العربية وخدام الإسلام.

أحمد زكي باشا

• أحسن تلاميذي وأقربهم إليّ الأمير شبيب أرسلان.

الشيخ عبد الله البشقاني



تمهيد

وصية الأمير شبيب أرسلان للبنانيين *

مرسين ٢٤ تموز ١٩٢٥

حضرة زين الإخوان وبهجة الخلان وهبه أفندي طليع المحترم حفظه الله تعالى،
أخذتُ مكاتيبكم كلّها، وشكرتكم على هذه المعلومات الصحيحة الصادرة
من فؤاد رجل مخلص حرّ وصديق حميم، ولم أجاب في وقته لأنّ الانتخابات
كانت على لياها ويجوز أن تلد قبل أن يصل إليكم جوابي. وقد ولدت وقامت
بالعافية والحمد لله، وما كنت أبغيه قد حصل. ولكن تخبّطت الأمور بهذه الأيام
الأخيرة وحصلت انقلابات غير منتظرة، ومع كثرة تضارب الأمواج من كلّ جهة
بقيتُ صخرة ابن عمّنا فؤاد ثابتة وسط المعمعة؛ فلذة فوزه مزدوجة.

أمّا الآخرون، فلم يكن نصيبهم نصيب فؤاد، فإنّ صديقنا اسكندر أفندي
البستاني اضطرّ أن ينسحب من الانتخابات وبعث يستأذنا في ذلك، ونحن كنّا نريد
أن يثبت، ولو لم يأخذ الأكثرية، لأنه يكون أثبت وجوده في ساحة الترشيح، ويجوز
أن يأخذ الأكثرية في نوبة ثانية.

ولكنّ انتخاب نجيب بك السعد كان لنا به سرور أكيد، لأنني أنا ونجيب بك
أصحاب من ثلاث وثلاثين سنة. طرأ في لبنان تغييرات كثيرة - وبلادنا ما شاء (الله)
سريعة التغيير - وصُحبتني مع نجيب بك السعد لم تنقص مقدار ذرة، كما أنّ
صداقتي مع حبيب باشا، برغم جميع الانقلابات، لم يُزعزعها شيء، ولن

* رسالة من الأمير شبيب أرسلان إلى الشيخ وهبه طليع بشأن تصوّره لكلّ الأمور، اللبنانية والشوفية والدرزية، فجاءت على شكل وصية. وهي منسوخة نسخاً، وقد نشرتها مجلة "أوراق لبنانية" في آب ١٩٥٦ - الجزء الثامن - السنة الثانية. (المحقّق)

يُزعزعها شيء، وقد أوصيتُ ابن عمّنا فؤاد بأن يعود بعد الانتخابات إلى الصفاء الماضي مع حبيب باشا لأنه يُشْرِى ولا يُباع كما يُقال. وأرسلتُ إلى حبيب باشا بالواسطة أرجوه مثل ذلك، وأجابني بما أنتظره منه وما أعرفه من حُسن خُلُقهِ ورجاحة عقله. وبالجُملة، فأنا مسرور جدًّا من انتخاب نجيب بك.

أمّا عدم نجاح أوغست باشا في الانتخاب، فكنتُ أحبُّ أن تخبروني عن كَيْفِيَّة الفوز والفضل، وكم صوتًا أخذ أوغست أديب؟ وكم صوتًا أخذ نجيب السعد؟ وكم صوتًا أخذ عقل؟ ثمَّ تخبروني مَنْ هم الذين أعطوا أصواتهم لابن عمّنا فؤاد؟ وَمَنْ هم الذين لم يعطوا؟ وكذلك مَنْ هم الذين أعطوا أصواتهم لسعيد بك جنبلاط؟ وَمَنْ هم الذين أعطوا لأمين تقي الدين؟ وَمَنْ هم الذين أعطوا لجميل بك تلحوق؟ وكم صوتًا أخذ فريد بك العماد؟ ثمَّ هل بقيَ قرابتكم أمين بك طليع مرشّحًا نفسه؟ وقولوا للأخ أمين بك: سبب عدم توفيقه أنه اشترى مزرعة البقيعة، ومن المعلوم أنَّ المزارع جاء، مثلما كان يقول المرحوم الشيخ أبو حسين قايديه. فهذا سبب عدم صفوِّ خاطر السادات، ولولا ذلك لكان هو الأولى.

ثمَّ أخبروني، لماذا انقلبت سعادة الست نظيرة^(١) على فؤادنا؟ وهل الحقُّ عليه أم عليها؟ أم الظروف هكذا قضت؟ ثمَّ ما هو السبب في طلوع ابن عمّنا أمين إلى الشوف ومعه علي بك جنبلاط؟ وَمَنْ كانوا يريدون أن يساعدوا؟ وَمَنْ كانوا يريدون أن يعاكسوا؟ لماذا الست المشار إليها أغرت الحكومة بأن تشير إليهم بالخروج من الشوف وخرجوا مغاضبين؟ فهذه الأمور كلّها أحبُّ الجواب عنها بنديًا بنديًا كما هو الواقع، ولا أحد يقول لي بالصراحة مثلك.

سيادة المطران غسطين^(٢) البستاني من أرقّ الذوات وأذكاهم وأشرفهم مبادئ، عرفته وهو بعد قسيس واعتقدتُ بأنه يكون له مستقبل. ووالده وأخوه من

(١) الست نظيرة جنبلاط، والدة الزعيم كمال جنبلاط، استلمت السلطة في الجبل بعد اغتيال زوجها فؤاد بك جنبلاط في ١ حزيران ١٩٢١.

(٢) المطران أوغسطين البستاني.

أصحابنا. كما أنَّ لنا مَيْلاً خاصّاً لبني البستاني جميعاً، سواء الذين في الدير^(١) أو الدِّيَّة في إقليم الخَرْوب. هذا شيء قديم، وهم يحبُّوننا كثيراً، ويفرحون لفرحنا، ويكدرهم ما يكدرنا، ونادراً جدّاً في العالم عائلة يكون منها منجبون بعدد ما يكون من آل البستاني مع نسبة العدد، وذلك إذا أخذت منهم مائة شخص، وجدت من المائة ثلاثين وأربعين أدباء وعلماء وفضلاء، حال كونك لو أخذت من غيرهم لا تجد شيئاً من هذه النسبة.

هذا، ومنذ تبوّأ المطران غسطين كرسي الأسقفية، تترامى إليّ أخبار مساعيه الحسان بين النصارى والدروز، واجتهاده في اغتنام كلّ فرصة لمساعدة الدروز واستجلاب قلوبهم، إزالة لما كان يطرأ من الجفاء بين الطائفتين، وهو الجفاء الذي كاد يتفاقم لولا سياسة العقلاء من الفريقين، وفي مقدّمة الجميع سيادة المطران غسطين البستاني. نعم، إنّ أصل تلك الوحشة كان من جماعة أشقياء، وليس من عاقل يحمد عملهم، أو يوافق عليه، ولكنّ الدم متى انفجر يسكر به العاقل والجاهل. ومع هذا، فالمطران المشار إليه لم يسكر بشيء من هذه الحوادث، بل تغلّب عقله وصفاء وجدانه على كلّ المؤثرات، وبقي رسولاً حقيقياً للسلام في هذا الوطن العزيز.

وأنا، وإن كنتُ بعيداً عن الوطن، فكنتُ أعلم كلّ ما يحدث فيه، وأعرف المصلح وغير المصلح، وذلك لأنّ الناس كانت تكتب لي. ونظراً لخبرتي بأحوال الوطن، إذا جاءني القليل فهمتُ منه الكثير، فكنتُ أرعى حركة المطران، وأقول هذا هو الرئيس الروحي الذي ينبغي أن يوجد في مثل تلك الأوقات الصعبة.

ونحمد الله على أنّ مياه الصفاء بين الطائفتين رجعتُ إلى مجاريها بحُسن مساعي سيادته ومساعي العقلاء. وإنّي أنا، غائباً كنتُ أو حاضراً، ليس لي وصية عند أبناء وطني سوى الاتحاد والتحاب، لأنّ الطوائف المتنوّعة في الوطن الواحد

(١) دير القمر بلدة من بلدات قضاء الشوف في محافظة جبل لبنان.

ينبغي أن تكون بعضها لبعض ركنًا. وكلّ واحد من هذه الفئة، أو من تلك، يسدي معروفًا إلى أبناء الفئة الأخرى، يجب أن يعلم أنه يخدم جماعته بذلك من قبل الجماعة الذي أسدى إليهم المعروف.

وفي أثناء الحرب الكبرى، معلوم أنني كنتُ أعظ الجميع بالوئام والانضمام، ولا سيّما الدروز الذين كانوا يسمعون منّي، أولاً، لاعتقادهم بإخلاصي لهم، وثانيًا، لنفوذني يومئذٍ عند الدولة، فكنتُ أقول لهم: مَنْ كان منكم له صديق مسيحي يزوره في الشهر مرّة، صار يلزم في هذه الظروف أن يشاهده في الجمعة مرّة. وكلّ إنسانية تقدرّون عليها نحو أبناء وطنكم النصاري فهذا هو وقتها، لأنّ الاتحاد على كلّ الأحوال هو العماد وهو الراحة، ولأنّ القبيح يقابل بمثله. وأنتم لا تعرفون المستقبل، فالأحسن أن يأتي المستقبل وصحيفتكم بيضاء عند هؤلاء الجماعة ولا يقدرّون أن يمسكوا عليكم واحدة.

وكما أنني كنتُ أعظ الدروز بمثل هذا الكلام، وأنتم من جملة مَنْ عرف ذلك منّي، كنتُ بذلتُ نفوذني مع أنور وطلعت في الأستانة، ومع جمال، قبل أن تختلفتُ معه، في إقناعهم بكون السكينة في لبنان أنفع للدولة، وإنّها بالسكينة توفر على نفسها عساكر هي محتاجة إلى سوقهم إلى ميادين الحرب. فكان كلامي مُقنعًا. ولي كتابات تلغرافية، إذا كانت أوراق التلغراف في بيروت محفوظة، فهي تشهد لي بما أقول:

كما أني كتبتُ تحت خطّي وإمضائي تعهدًا بأني أكفل نصارى جبل لبنان كلّهم بأنهم لا يبدو منهم أقلّ حركة. وهذا التعهد طلبته منّي الدولة، ولم يعرف به في ذلك الوقت سوى المطران الحجار صديقي، وحلفته يمينًا بالقربان بأن لا يقول ذلك لأحد، لأنّ إفشاء هذا السرّ فيه خطر على حياتي بحسب قانون العسكرية.

وشاهد هذا الكلام ليس الافتخار بخدماتي التي لا منّة لي بها، ولكن كلمة قالها الشيخ المحنك العاقل جرجس أفندي صفا، وهو أنهم كانوا يذكرون أمامه

على ما سمعتُ أنَّ الأمير شكيب بذل كلَّ جهوده حتّى لا يقع شيء في الوطن، وحتّى يكون النصاري راضين منه، فقال: "وهو بهذا خدم طائفته قبل النصاري"! فهذا ما أريد أن أقوله، وهو أنَّ كلَّ ذي كلمة نافذة من الطائفتين يستعملها في خير الطائفة الثانية، يجب أن يعلم أنه خدم بذلك قومه.

وإنّه ممّا يسرّ خاطري كثيراً أن أسمع أنَّ وجوه الدروز يتردّدون إلى دير القمر، وأهالي الدير يتردّدون إلى قرى الدروز كالعادة.

ومعلوم أنني أنا مُعاكس، على خطّ مستقيم، مبدأ الانتداب، لا أتفق مع الحكومة المحتلة - مع عجزني وضعفي - على طراز الحكم الحاضر.

وأطالب بحكومة وطنية ذات شخصية معروفة عند الدول: حكومة لسوريا وحكومة للبنان، كلّ منهما ممثلة في جمعية الأمم، هذا مع اتفاق مع فرنسا على نقاط معينة مبيّنة، فيها مصلحة لنا ولها، وتضامنٌ بيننا وبينها على حفظ سوريا ولبنان.

هذا هو خلاصة بروغرامي. وما دام هذا البروغرام غير مُنفذ - سيأتي يوم يضطرون إلى قبوله - فأنا مخالف للجماعة المحتلّين، إلّا أنني أتفق معهم، وأشكرهم وأكون يداً واحدة معهم، في نقطة واحدة: وهي تأييد الأمن الداخلي في الجبل، وتوطيد الوئام بين الطوائف المتساكنة فيه.

هذا، وإن تشرّفتم بالكرسي في بيت الدين، اسألوا لي عن خاطر سيادة المطران الجزيل الاحترام، وإن زرتم دير القمر قبلوا لي عوارض الأخ عبد الله أفندي إفرام، والأخ نمر أفندي شمعون الذي كنتُ قديماً مغتاضاً منه، ولكنني نسيتُ ذلك وعادت إلى قلبي محبته القديمة المتينة، ولولا أنها كانت محبة أكيدة ما كنتُ عتبتُ عليه^(١).

(١) يشير الأمير شكيب في كلامه هذا إلى حادث بينه وبين صديقه نمر شمعون والد رئيس الجمهورية كميل شمعون؛ فقد قامت بين الأمير ونسييه توفيق مجيد أرسلان (والد الأمير مجيد أرسلان) منافسة على قائمقامية الشوف، وهي يومئذ أعلى منصب إداري للدروز. وكان شمعون صديق النسييين المتنافسين، ولكنَّ "الغرضية" اضطرتّه إلى التحمّس للأمير توفيق. وإذا عرفنا تلك المحبة بين الآباء زال عجبنا من ديمومة وزير الدفاع مشمولاً بالعطف الأسمى. وقديماً قيل: محبة الآباء تتصل بالبنين! (تعقيب خاص بمجلة "أوراق لبنانية").

ثمَّ أهدوا سلامي وأشواقِي إلى جناب الوجيه سليمان أفندي شمعون.

وإن كان الأستاذ العلامة جرجس أفندي صفا في الدير، فاسألوا لي خاطره وأهدوه مزيدًا من أشواقِي، لأنه صديق قديم ورجل كبير بعلمه وعقله. ويسرّني جدًّا أن أطمئنَّ دائمًا عن صحّته. هذا واسألوا لنا عن خاطر سيادة شيخنا الشيخ حسين^(١)، والتمسوا لنا دعاءه، وقبلوا لنا عوارض الأخ أمين بك طليع، واهدوا وافر التحيّات إلى حضرات الأجلاء المشايخ أبي محمّد قاسم أبي شقرا، ومحمود أفندي نجم (أبي شقرا)، ومحمود أفندي رافع، ومحمود أفندي حميه، وإلى أنس المجالس الشيخ أبي علي بشير الفطايير، ودُمتم.

وسلامي وأشواقِي إلى حضرة أخيكُم محمّد أفندي (طليع).

المخلص

شكيب أرسلان

(١) المغفور له الشيخ حسين طليع، شيخ العقل، وكان ورعًا فاضلاً رحمه الله.



الأمير شكيب في الخامسة والعشرين من عمره - كانون الثاني ١٨٩٥.



فريق من الضباط والجاهدين في معسكر درز (طرابلس الغرب)، خلال حرب إيطاليا مع الدولة العثمانية عام ١٩١١م، وهم يتהלون إلى الله بالنصر. وقد ظهر فيها: (١) أنور باشا ناظر الحربية التركية، (٢) مصطفى كمال (أتاتورك)، (٣) الأمير شكيب، (٤) الشيخ صالح التونسي، (٥) عبد القادر الغفامي.

مقدمة

لقد ترددت كثيراً قبل أن حررت هذه الترجمة، وقدّمت رجلاً وأخرت أخرى في إثناء عزيمتي أن أصف نفسي بقلممي. وسبب ذلك التردد أنه قد جرت العادة أن لا يُقدم على ترجمة نفسه إلا مَنْ كان من كبار الرجال أو فحول العلماء الذين ملأت مؤلفاتهم الآفاق، مثل^(١) ابن سينا، وابن خلدون، ولسان الدين ابن الخطيب، والجلال السيوطي، الذين ترجموا أنفسهم بأقلامهم، ومثلهم آخرون من أفذاذ الأمم النابغين في الشرق، أو في الغرب، ممّن لا يأخذهم العدد.

وإنّه من المعلوم أننا لا نقدر أن نقحم أنفسنا في زمرة أكابر كهؤلاء إذ تكلموا عن مولدهم أو منشئهم، أو تحدّثوا إلى الخلق عن خواص أنفسهم، لم يُكبر الناس منهم هذا الأمر، ولم يروا فيه عجباً ولا عجباً. ولكنني رأيت بعد التروي أنني مهما اجتهدت في محو نفسي، وحاولت إلقاء ستار الإهمال على تاريخ حياتي، فلن يعدم الميدان أناساً يجولون في هذا الموضوع من بعدي، فيخبطون فيه خبط عشواء، ويزيدون وينقصون بغير علم. ومنّ الناس مَنْ هو محبّ غالٍ، فقد يخلني ما لم أكن أنا أباً عذرتي، ويلبسني ما لم أتسم بحليته؛ كما إنّ منهم مَنْ هو مبغض قال، فيسترسل في خبري إلى القيل والقال، أو إلى ما زينه له البغض الذي في نفسه، وقد يروي عني من الأمور ما قد يكون هو غير معتقد بصحّته، والغرض مرض، والهوى آفة العقل أينما غرض. ومن طبيعة البشر أنهم يقعون في رجال السياسة ورؤساء الأحزاب أكثر ممّا يقعون في غيرهم، وذلك لأنّ هؤلاء قضوا حياتهم في الخصام والمقارعة والجدال والمصارعة، وفي تأييد فريق وإعلاء كلمة على كلمة، فتمتلئ منهم صدور أعدائهم وغراً، حتّى لا يكتفوا بتخطئة آرائهم وانتقاد أفكارهم

(١) المقصود، مثال.

فقط، بل إنهم يتجاوزون ذلك إلى الطعن في أخلاقهم، وإلى النحت من أثلاثهم. ويرمونهم بما لم يعملوا، بل بما قد يكونون ماتوا ولم يسمعوا به، وقد صادفني من هذا في حياتي الشيء الكثير ممّا يطول بي استقصاؤه لو جئت أرويه، على حين أنني هنا في مقام ترجمة حياة، لا في مقام مجادلات ومناقشات؛ وإنما أذكر، من قبيل الاستشهاد، أن أحد خصومي نشر مرة في إحدى الجرائد أنني أنا أشرت على شاب يدعى جورجى الحداد من دمشق، كان من الأدباء الذين شنقهم جمال باشا في أيام الحرب العامة، وذلك بأن تسلّم نفسه إلى الحكومة، وأني تعهدت له بأنه لا يرى سوء. وزعم ذلك الكاتب أنني قصدت بهذا الرأي التفرير بهذا الشاب حتى تتمكن الحكومة من شنقه. وحقيقة الأمر هي خلاف ما وقع على خطّ مستقيم، لأنه مُدّ جاءني جورجى الحداد المذكور وأخبرني بأنّ دائرة الشرطة في دمشق تبحث عنه، أشرت عليه بالفرار حالاً إلى جبل لبنان حيث يقدر أن يتخبأ في دير، أو [في] مكان آخر، لا يعرف به أحد. ولمّا جاءني ثاني مرة ورأيت لم يسمع كلامي وبقي في دمشق واثقاً بأنني أحميّه من السلطة، وإني إذا حميته أنا لن يصيبه سوء، أوسعته توبيخاً وتأنيباً، وأفهمته بصريح العبارة أنني لا أقدر أن أردّ عنه شيئاً إذا وقع في يد جمال باشا. وهذه قصّة رويت تفاصيلها في جريدة الحقيقة التي كانت تصدر في بيروت ردّاً على من افتروا عليّ أنني وعدت جورجى الحداد بالخلاص، عمداً، حتى أوقعته في الشرك. وأغرب من هذا أنني أرسلت إلى شاب آخر من دمشق، اسمه توفيق الحلبي، بأن تسلّم نفسه أيضاً إلى الحكومة، ولكنّ هذا لم يقع في الشرك الذي ألقيت له به نظير ما وقع لجورجى الحداد، بزعمهم، فنجا توفيق بالفرار، وهلك جورجى بالاستسلام. وحقيقة الحال أنني إلى أن قرأت هذه القصّة، لم أكن سمعت بوجود رجل على وجه الأرض اسمه توفيق الحلبي من دمشق، فضلاً عن أن أكون أرسلت إليه بتسليم نفسه إلى جمال باشا. وما عرفت بوجود شاب كهذا فرّ في أيام جمال باشا إلا عندما قرأت هذه الفرية التي زعموا فيها أنني قصدت أن أوقعه في الفخ. ومثل هذا الافتراء كثير. وقد يكون الذين اختلقوه لم يخلقوه إلا

لتشويه السمعة والتشقي، وهم يعلمون أنهم كاذبون. وكم من قول عزي إليّ ولم أكن قلته ولم أكن سمعت به إلاّ عندما قيل لي إنه منسوب إليّ. وكم من عمل رُميت به، الله يعلم، وملائكته تشهد، أني لم أكن منه في وزد ولا صدر. وقد رُويت في مقدّمة كتاب الغمراوي في الشعر الجاهلي مقطوعات عدّة من الشعر نُسبت إليّ واشتهرَ أنها من نظمي، ونشرت ذلك بعض الجرائد، ولم أكن أنا قائلها، بل لم أكن اطلعت على بعضها. وكما يحصل هذا الافتراء في السوء، فقد يحصل ما يقابله في الجميل أيضًا؛ فقد سمعتُ مرارًا أناسًا ينسبون إليّ مآثر لم أعملها أصلاً، أو مآثر لم أكن أنا الفاعل الأصلي لها، فكنت أصحّ لهم الخبر الذي سمعوه لأنني، كما أحبُّ أن أدفع عن نفسي افتراء الأعداء، فأحبُّ أن أدفع أيضًا أماديح الأصدقاء إذا كانت غير مبنيّة على أساس. ولذلك رأيتُ بعد التأمل أني لا أسيء عملاً إذا ترجمتُ نفسي بنفسي، وحرّرتُ ذلك بقلمني، حتّى لا يكون مجال للأخذ والردّ في ما يآثره عني الآثرون بعد وفاتي، وعندما لا يكون أمامهم غير رفاتي.

وقد يقال إنّ شهادتي لنفسي لا تعتبر شرعاً ولا عرفاً، ولا تنفي عني السيئة، ولا تثبت الحسنة، ولا يُنتظر من الإنسان إلاّ أن يزكي نفسه، وإلاّ أن يخفي عيبه، وأن يتنصّل ممّا يُرمى به. فأجوب على ذلك بأنّ الحوادث التي أرويها في هذه الترجمة ليست ممّا لا يعرفه الناس، ولا هي من الأسرار الخفيّة، ولا ممّا أنا منفرد بروايته حتّى يكون قولي فيها هو المعوّل عليه والمفنى به، بل هي حوادث وأمور معروفة في بلادني وأكثرها ممّا استفاض به العلم عند أهل البلاد. وإنّما أنا أنقل منها تفاصيل وأروي دقائق يجوز أن لا تكون معروفة عند الكثيرين، ثمّ إنّ الإنسان مهما اجتهد أن يخفي الحقيقة فإنّها لا تُخفى على الرأي العام، ولا سيّما إذا كان ضدّها التواتر. ثمّ إنّّه لا يزال في الخلق جهابذة منصفون ورواة مدقّقون يعرفون الصحيح من الفاسد، ويقايسون بين الأمور، ويقارنون بين الروايات، ويعرضون النتائج على المقدّمات، بل وقد تلوح الحقيقة من خلال السطور حتّى بدون استشهاد، وللحقّ هيبة لا تُخفى على الناظر. وممّا أضربه مثلاً على ذلك ما كتبه

لي أمين الغريب، صاحب مجلة الحارس، نقلاً عن أمين الريحاني، الأديب المفكر المشهور، وذلك أن الريحاني قال له إنه كان يعتقد بي ما كان ترامي إليه وهو في أميركا من الإشاعات عني، أنني كنت زايد في أعمال جمال باشا أيام الحرب، وبقي كذلك إلى أن قرأ كلامي في الجرايد عن هاتيك الحوادث، فعرف أنني بريء الساحة منها؛ قال: لأنّ نعمة الحق لا تُخفى، ولأنّ البصير يعرف الصحيح من البهرج. وقد كانت نشرتُ مرآة الغرب في نيويورك سلسلة مقالات عن الحوادث التي جرت في سوريا أيام الحرب، اعترف لي أناس كثيرون ممّن قرأوها أنهم كانوا يعتقدون عكس هذه الروايات تماماً بما أشاعه أعدائي، ولم تكن حصلت لهم فرصة يمحسون بها هذه الإشاعات، فلما اطلعوا على هذه المقالات لم تصعب عليهم معرفة الحقيقة التي كانت تتجلى بين سطورها. واعترف واحد من هؤلاء في رسالة نشرها بتلك الجريدة أنه لما قرأ المقالة الأولى التي نشرتها في ذلك الموضوع أعرض عنها وكاد يرمي الصحيفة من يده على ظنه أنني إنما أريد مجرد الدفاع عن نفسي بغير الواقع، ثمّ إنه تغلّب على نفسه وحملها على مطالعة تلك المقالة فجذبه إلى مطالعة التي تليها، ثمّ التي تليها، وهلمّ جرّاً إلى أن حصل عنده برّد اليقين بأنّ الذي كتبه كان هو الواقع وأنّ الذي زعمه الأعداء كان تخرّصاً وأحاديث ملفّقة.

لهذه الأسباب وأمثالها تراني كاتباً هذه الترجمة، تاركاً للرأي العام، وللتاريخ، ولأصحاب المعلومات المتعلقة بهذه الحوادث، ولأرباب البصائر على وجه الإجمال أن يحكموا بما يرونه فيها والله خير الشاهدين. وأنا مهيبٌ كتاباً اسمه "البيان عما شهدت بالعيان وعمّن شاهدت من الأعيان من إعلان الدستور العثماني إلى الآن" كتبت منه طائفة غير قليلة وأعددتُ له مواد كثيرة، وأرجو في الأجل فسحة أتمكّن بها من إكماله فيرى فيه الإنسان وقائع كثيرة مروية بما هو أكثر تفصيلاً ممّا يعي في هذه الترجمة.

- المولد

ولدتُ في قصبة الشويفات من جبل لبنان سنة ١٢٨٦ هجرية، وإنّ تاريخ يوم

ولادتي مقيّد بخطّ يد المرحوم والدي، الأمير حمّود ابن الأمير حسن ابن الأمير يونس ابن الأمير فخر الدين الأرسلاني؛ وكنتُ أطلعت على ذلك في دفتر قديم عندنا لم أجده هذه الساعة. ووالدتي تقول إنّي ولدتُ في أول ليلة من رمضان من السنة المذكورة. وكان المرحوم أخي نسيب بكر أولاد أبي، وكان أكبر منّي بنحو سنة ونصف. وأمّا أخي حسن، فهو أصغر منّي بنحو عشر سنوات. كما أنّ أخي أحمد عادل هو أصغر منّي بثمانية عشرة سنة. فنحن الأربعة، أولاد الأمير حمّود أرسالان المتوفّي إلى رحمته تعالى في أواخر سنة ١٨٨٧ ميلاديّة عن ثمان وخمسين سنة.

- الدراسة

ولمّا بلغتُ الخامسة من العمر، وكان أخي نسيب بلغ السادسة والنصف، انتدب والدي لنا معلّمًا الشيخ مرعي شاهين سلمان، الذي صار فيما بعد شيخًا لقصبة الشويفات، يعلّمنا القراءة والكتابة. ولا يزال الشيخ المذكور حيًّا إلى الآن. وقد أخذتُ منه كتابًا منذ أيام قلائل ظهر لي منه أنه مالك تمام قوّته العقلية مع أنني أظنه تجاوز الثمانين. ثمّ انتدب لنا والدي، ونحن مصطافون في قرية عين عنوب، معلّمًا اسمه أسعد أفندي نادر يقرئنا القرآن الكريم، فحفظنا منه سورًا كثيرة. وكانت للحكومة اللبنانية مدارس سنة ١٨٧٧ ميلاديّة، فكنا نتعلّم بها، لكن لم يطل الأمر حتى ألغيت لضرورات اقتصادية، فأرسلونا إلى مدرسة في الشويفات، من المدارس الأمريكية، يعلّمون فيها القراءة بالإنجيل والمزامير ويقرأون شيئًا من الجغرافيا والحساب. وكنت أسمع المعلّم يقرأ الجغرافيا في كتاب اسمه "الخلاصة الصافية في علم الجغرافية"؛ وكان الصفّ الذي يتعلّم الجغرافية مؤلّفًا من أولاد كلّهم أكبر منّي ولم أكن أنا منهم، إلّا أنني بمجرد سماع الدرس الذي كان يلقي على غيري تعلّمت الجغرافيا أحسن منهم، ولحظ المعلّم ذلك فأدخلني في الصفّ معهم. وتعلّمت الحساب في تلك المدرسة ولكنني بعد أن نشأت أهملت هذا العلم كثيرًا

بقلة الممارسة حتّى أصبحت لا أعرف منه سوى العمليات البسيطة، وصرت كما قال الإمام السيوطي عن نفسه: "إذا استقبلتُ مسألة حسابية فكأنما استقبلتُ جبلاً".

وسنة ١٨٧٩، أدخلنا المرحوم والدي أنا والمرحوم أخي نسيب والمرحوم فندي ابن المرحوم عمّي شقيق والدي الأمير سعيد أرسلان ابن الأمير حسن أرسلان، وذلك إلى مدرسة الحكمة المارونية في بيروت، فدرسنا هناك مدّة سبع سنوات وقرأنا الإفرنسية في الابتداء على المعلّم أوغست أديب الذي هو اليوم أوغست باشا أديب رئيس نظار لبنان، ثمّ على المعلّم شاكر عون الذي توفي منذ سنتين، وقرأنا العربية على الشيخ الشهير الأستاذ عبد الله البستاني. وكان الأستاذ عبد الله معجباً بي وبأخي، وقد اطلّعت العام الماضي في الجرائد البيروتية على أنه صرّح قبل وفاته بيومين - طيّب الله ثراه - بأنّي كنت أحبّ تلاميذه إليه، وأنه كان متفرّساً بي منذ حدثتي. وتراني أنقل ذلك لا لمجرّد الفخر، بل كونه هو صرّح به، وتناقلت به الصحف. والذي أعلمه أنّي كنت عنده من الأوائل في الصفّ، وكنا عند المسابقات نأخذ أنا وأخي جوائز الإنشاء والشعر؛ فكنت أنا الأول في الإنشاء وكان أخي نسيب الثاني، وكان أخي الأول في الشعر وكنت أنا فيه الثاني. ولم يزل أخي، رحمه الله، سباقاً في ميدان النظم والنثر، ضليعاً في العربية إلى الدرجة التي تنذر بين أدباء العرب، وآثاره - العرب - التي اطلع عليها الناس، والتي أريد أن أنشر منها إن وفقني الله، تشهد له بهذا الشأو البعيد في الأدب والبلاغة. ولمّا بلغت السنة الثانية عشرة نظمت شعراً أعجب به أستاذي عبد الله البستاني بالنسبة إلى حدثه سنّي. ثمّ لمّا بلغت الثالثة عشرة نظمت لأستاذي تهنئة بالعيد أتذكّر مطلعها:

بدرٌ بدا في يومٍ عيداً أزهر
يخزي الدراري نوره في ذا الذرى

وهي قصيدة كانت بضعة عشر بيتاً لم يكن فيها غلط في النحو ولا في الوزن، فضحك لها الأستاذ كثيراً وأعجب بها لأنها لم تكن على نسبة سنّي. ولمّا بلغت الرابعة عشرة من العمر تمكّنت لغتي وتقوّت ملكتي وأصبحت أقول الشعر الذي

لا أستحي بنسبته لي حتّى الآن. وماتت امرأة واصف باشا، متصرّف لبنان إذ ذاك،
فرثاها الشعراء ورثيتها أنا اقتداءً بهم، والتماسًا لفرصة أقول بها الشعر، وطبعت
المرثية وكان أولها:

أتنكر نبذ النصح في ما تحاوله بعذل وباكي العين جارت عوازله
وتحجو انصباب الدمع ويحك منكرا إذا ديجت خضر الروابي هواطله
ومنها:

أمصرعها يوم الثلاثاء وقد سرى بها نعشًا كالفلك والدمع حامله
تصعد فيه كلّ الناس كلّ شرارة بما فيه قد ساوت ضحاه أصائله

وكانت القصيدة كلّها على هذا النمط، فنشرت الجرائد من أبياتها. وقالت
جريدة "الجنة" يومئذ، وكان ينشرها آل البستاني، إنّ ناظم هذه القصيدة لم يتجاوز
من العمر الرابعة عشرة سنة. وأنكر كثيرون أن أكون قادرًا على مثل هذا النظم
وقالوا إنّما هي قصيدة من نظم أستاذه نسبها هذا إليه، ولم يكن لذلك القول أثر
من الصحة. فلمّا بلغتني هذه الأخبار نظمت أبياتًا أرسلتُ بها إلى بعض من ظنّوا
ذلك، أتذكّر منها هذين البيتين:

ولقد يلوح البدر قبل تمامه ويفوح عرف الورد في الأكمام
أنا شاعرٌ لكنّ بتقصيري وإنّ أقف الزمان على ثناك ملامي

ثمّ أخذت أنظم في كلّ فرصة وتنشر الصحف ذلك، إلى أن أيقن الناس أنني
أنا أبو عزرة تلك القصائد. نعم، إنّ أستاذي عبد الله كان يطّلع على أكثرها، وقد
يصحّح لي بعض كليّات أنا مخطئ بها. وربّما صحّح شيئًا وكان هو المخطئ فيه
مع سعة علمه وفضله. مثال ذلك أنني نظمت قصيدة في المديح مطلعها:

أدر لنا راح تذكّار الحمى أدر وصِفْ لنا اليوم مجلى سفحه النضر

منها:

طافت بكعبته الآمالُ واعتمرت وليس إلاّ البنان الرّطب من حجر

فلما أطلّعه على القصيدة صحّح لي كلمة "اعتمرت"، فوضع محلّها "فابتنيت"، فاستغربت ذلك كثيراً إذ إنّ الابتناء يكون قبل الطواف لا بعده، فكيف يُقال طافت الآمال بكعبته، ابتنيت الكعبة؟! ولكنني لحظت أنّ الأستاذ، عفا الله عنه، لم يكن يعلم معنى كلمة "اعتمرت"، وكان يظنّ أنني أردت أن أتكلّم على العمارة؛ فإنّ الاعتمار هو من الألفاظ الإسلامية، وهو الطواف حول الكعبة في غير وقت الحجّ. فأنا وضعت في ذلك البيت الطواف والاعتمار، وذكرت الحجر بالمناسبة إشارة إلى الحجر الأسود، والأستاذ كان يظنّ أنّ المراد بالحجر هو حجر البناء! فأنت ترى أنه مهما كان الإنسان عالمًا، ففوق كلّ ذي علم عليم، وأنّ أستاذًا، عبد الله البستاني، كان في غاية التبحّر في العربية خفى عنه معنى لفظة يعرفها أحد تلاميذه.

وهذا، لما بلغت السادسة عشرة نشرتُ مقالات في جريدة "التقدّم"، ثمّ في مجلة "الطيب" التي كان يُصدرها العلامة الشيخ ابراهيم اليازجي، والدكتور بشارة زلزل، والدكتور خليل سعادة، وكانت من أرقى المجلّات، فكان لي فيها نظم ونثر. وقد أعادت مجلة "الاستقلال" التي يُصدرها اليوم في بونس أيرس ابن عمنا الأمير أمين مجيد أرسلان مقالة نشرتها في "الطيب" أيام كنت ابن ستّ عشرة سنة، موضوعها "الطيور المائية"، قرأتها مؤخرًا فتعجّبت من نفسي وتخيلت أنني في هذه الأيام لا أكتب أحسن منها.

وسنة ١٨٨٦، أكملنا دروسنا في مدرسة الحكمة ودخلنا في المدرسة السلطانية التي كانت يومئذٍ في بيروت، وكان قد أسّسها المسلمون لأجل تهذيب شبّانهم، كسائر شبّان الطوائف المختلفة التي كانت لها مدارس عالية في بيروت. ثمّ إنّ الحكومة العثمانية وضعت يدها على المدرسة السلطانية المذكورة وألحقها بالمدارس الأميرية، فدخلنا إلى المدرسة المذكورة لتتعلّم اللغة التركية والفقه. وصادف أنّ

الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده المصري كان يقرأ فيها الفقه والتوحيد والمنطق، فقرأنا عليه مجلة الأحكام العدلية وصرنا نلزم مجالسه المفيدة، فرأينا فيه عالماً لا كالعلماء الذين نعهدهم، بل عالماً جمع بين العلوم العقلية والنقلية إلى الأمد الأقصى، ونظر إلى جميع الأشياء نظر الفيلسوف الذي نظره يعلو على الأنظار المعتادة. وتعارف المرحوم والدنا مع الأستاذ المشار إليه وانهقدت بينهما مودة أكيدة، وصرنا نتردد إلى منزله فضلاً عن سماع دروسه، وكان هو يزورنا في بيتنا في الشويفات. وبالاختصار، رأينا في ذلك الرجل لا عالماً فقط، بل عالماً لم نعهد رؤية مثله من قبل. وقد أثبتت الأيام في ما بعد أن هذه النظرة إلى الشيخ محمد عبده كانت نظرة الجمهور، وأنه ممن أجمع الشرق والغرب على كونه من فحول الإسلام الذين ندر ظهور مثلهم في المئات من السنين.

وسنة ١٨٨٧، نشرتُ الجزء الأول من ديواني بأسم "الباكورة"، وقدّمتهما للأستاذ محمد عبده مصدرة بقصيدة في مدحه. وكنت يوم نشرت هذا الديوان ابن سبع عشرة سنة. ومنذ ذلك الوقت لم أنشر جزءاً آخر من ديواني وذلك من كثرة الشعر الذي نظمته والذي يعزّ جمعه. وطالما كنت أنظم القصيدة ولا أحفظ لها نسخة أصلية. وقد راودني كثير من أصحابي على جمع شعري وأنا لا أبالي بهذا الأمر، ولا أزال متردداً فيه إلا أن أعول أخيراً على انتخاب خمسين أو ستين قصيدة من شعري أودعها مجموعة تحفظ أحسن ما وفقت إليه في هذا الباب، ليكون مثلاً لا غير. وفي أكثر الأحيان، لا سيّما بعد أن تجاوزت الشباب، كنت أنظم الشعر مسوقاً إليه باقتضاء واجب، أو باقتراح صاحب، لا منبعثاً إليه من نفسي. وكان الغالب عليّ الميل إلى النشر، لا سيّما النوع المرسل منه؛ وقد سئلت مرة أيام كنت في شرح الشباب: أيهما أحبُّ إليك، النظم أو النشر؟ فأجبت: إنّي أستحي أن أكون شاعراً وأفتخر بأن أكون كاتباً. وما أظن ذلك إلا من كون الشعراء امتهنوا مهنتهم التي هي القريض لذاته، وقصدوا بها مجرد الانتجاع، ومدحوا وذموا لا حباً بالحقائق، بل حباً للجائزة وحطام الدنيا، فساءت سيرة الكثيرين منهم وشوّهوا

سمعة الشّعر من حيث هو. وإلاّ فالشّعر هو بنفسه، لا سيّما إذ علّت طبقتة، هو من ألدّ ملاذ الحياة الدنيا وأوقعها في النفوس وأفعلها في إحياء الأقوام وتخليد المآثر على الأيام. ولقد كنت في أكثر قصائدي المقدّمة إلى الملوك أتجنّب وصفهم بالكرم.

- باكورة الحياة العامّة

وفي سنة ١٨٨٧، توفيّ والدي إلى رحمة الله تعالى، وكان في ذلك الوقت مديراً لناحية الشويفات التي هي وطننا من أكثر من ألف سنة، فصدر أمر متصرّف جبل لبنان، وكان وقتئذٍ واصا باشا الأرناؤوطي، بأن أكون محلّ والدي في المديرية، فبقيت في تلك المأمورية أكثر من سنتين. ثمّ وجدت في الجبل المجال ضيقاً وأنا كنت طامحاً إلى ما هو أعلى وأوسع، فاستعفيت من المديرية وقصدت الأستاذة، وفي طريقني إلى الأستاذة مررت على مصر ونزلت على أستاذنا الشيخ محمّد عبده ضيفاً، وكان منزله في عابدين بجانب منزل تلميذه سعد أفندي زغلول الذي صار في ما بعد زعيم مصر الأكبر؛ فكنا نجتمع دائماً ونسمر عند سعد زغلول. وعرفتُ يومئذٍ كثيراً من أعيان المصريين وعلمائهم وأدبائهم، انطوى أكثرهم اليوم، ولم يبقَ ممّن عرفتهم يومئذٍ إلاّ أفراد يُعدّون على الأصابع منهم، الأستاذ أحمد زكي باشا حفظه الله (توفيّ سنة ١٩١٤).

وبقيتُ في الأستاذة نحو سنتين، وكان أكثر تردّدي فيهما على منيف باشا، ناظر المعارف، وحسن فهمي باشا، ناظر الرسومات، ورئيس مجلس المبعوثين الأسبق. وكان كلُّ من هذين الوزيرين عالماً فاضلاً طاهر السيرة والسريّة. وأراد منيف باشا أن يجعلني عضواً في مجلس يسمّى أنجمن المعارف، فأنهى بذلك إلى كامل باشا الصدر الأعظم، فلم ينفذ كامل باشا الإنهاء، وذلك أنّ كامل باشا كان متصرفاً في بيروت قبل ذلك التاريخ بعشرين سنة، ووقع بينه وبعض رجال عائلتنا ما أوجبت حقه عليهم، وكان مشهوراً بالحقّد، وكان من أثر ذلك الحقّد ردّه

للإنهاء الذي تقدّم بتعييني في أنجمن المعارف. ثمّ إني قصدت أوروبا وجئت إلى باريس سنة ١٨٩٢، وذهبت من باريس إلى لندره^(١)، ثمّ رجعت إلى باريس. وكان مرادي في ذلك الوقت الاستشفاء من مرض أصابني. وتلاقيت في باريس مع أحمد شوقي الذي كان في مبدأ شهرته بالشعر "وانعقدت بيننا الألفة بلا كلفة"، كما قال هو في مقدّمة الجزء الأول من ديوانه الذي أنا أشرت عليه بتسميته بالشوقيّات. ولم تزل الصداقة بيننا إلى الآن؛ كلٌّ منا يرعى الآخر على البعد. ثمّ رجعت إلى الأستانة، وصادف ذلك وفاة واصا باشا، متصرّف لبنان، وتعيين نّعوم باشا في مكانه، فجئت من الأستانة إلى لبنان، لا لأجل أن أحصل على مأمورية لنفسي، بل كان جلّ قصدي السعي في هذا الدور الجديد بإعادة قائممقامية الشوف إلى العائلة الأرسلانية كما كانت منذ القديم. وقد تمّ ذلك بعد مصارعات سياسية جديدة، وأعيد المرحوم عمّنا الأمير مصطفى أرسلان إلى قائممقامية قضاء الشوف التي كان فيها في أيام رستم باشا. فكانت جملة تولّيه هذا المنصب أول مرّة وثاني مرّة عشرين سنة، وكنت في العشر السنوات الثانية من قائممقاميته باذلاً كلّ جهدي في معاضدته ومقاومة أضداده.

وفي أواخر مدّة نّعوم باشا استعفى المرحوم عمّنا الأمير مصطفى من القائممقامية وجعلني المتصرّف نّعوم باشا مكانه، وكان ذلك سنة ١٩٠٢، بينما أنا في جبل الدروز بمهمّة انتدبني لها ناظم باشا، والي الشام، جمعتُ بها الدروز على طاعة الدولة. ثمّ لم يلبث أن تعيّن مظفر باشا البولوني متصرّفًا على لبنان محلّ نّعوم باشا، فجاء مظفر باشا، وبحسب العادة، أراد تشكيل هيئة جديدة، فعزلني من قائممقامية الشوف وأراد تعييني رئيسًا لدائرة استئناف الجزاء، فرفضتُ اقتراحه، ونشأت من ذلك عداوة بيننا وبينه، ورجع الخصام بين الحزب الأرسلاني والحزب الآخر الذي كان يترأسه المرحوم نسيب بك جنبلاط. ثمّ إنّنا توصلنا بعد سنة ونصف إلى عزل نسيب بك جنبلاط وتعيين ابن عمّنا الأمير سامي أرسلان في

(١) لندن.

محله قائم مقام لقضاء الشوف، ولكنّ مظفر باشا بقي غير مستوي الحال معنا، فعزل الأمير سامي أرسلان ووضع مكانه ابن عمّنا الأمير توفيق مجيد أرسلان، وبقي الأمير توفيق قائم مقام الشوف إلى سنة إعلان الدستور العثماني، أي سنة ١٩٠٨.

- إعلان الحرّية في المملكة العثمانية

فلما أعلنت الحرّية في المملكة العثمانية، وأُعيد نظام الحكم الشوروي، وحصلت تلك الأفراح والأعياد في جميع أنحاء السلطنة، اهتزّ لها جبل لبنان أيضًا ورأى الكثيرون أن يستفيد أهل الجبل من النظام الجديد لأنهم كانوا يرون الحكم الفردي المنحصر في المتصرّف أصبح غير ملائم لحالة العصر. وكان في ذلك الوقت قد وقع الصلح بين المرحومين الأمير مصطفى أرسلان ونسيب بك جنبلاط، وكان قد مات مظفر باشا، متصرّف لبنان، وجاء يوسف فرنكو باشا، وكنا غير راضين تمام الرضا عن سياسة يوسف فرنكو المشار إليه؛ فلما أُعلن الدستور العثماني أحببنا أن يشترك لبنان في فوائد الحرّية المعطاة لسائر المملكة، مع الاحتفاظ بامتيازات لبنان التي لا غنى عنها، والتي أهلها متمسكون بها، وذلك مثل الاستثناء من الخدمة العسكرية، ومثل دفع المال المقطوع دون تقديم أعشار كسائر الولايات، ومثل انحصار المأموريات في أهالي البلاد دون غيرهم، وغير ذلك. فتكلّمنا في ذلك الوقت مع زعماء المسيحيين مثل حبيب باشا السعد وكنعان بك وسليم بك عمون وغيرهم، وقرّرنا معهم القيام بحركة لإجبار يوسف فرنكو باشا على إعلان الدستور العثماني في جبل لبنان.

- إعلان الدستور العثماني في جبل لبنان

ولما كنّا نعلم أنّ نظام لبنان الممتاز يخوّل للدول الستّ، فرنسا وإنكلترا

والروسية^(١) وألمانيا والنمسا وإيطاليا، المراقبة على أحوال لبنان بموجب الاتفاق بين هذه الدول والدولة العثمانية؛ وكنا نعلم أيضًا أن قناصل الدول المذكورة في بيروت، لا سيّما قنصلي فرنسا وإنكلترا يقاومون فكرة اشتراك لبنان في الدستور العثماني وإرسال مبعوثين من قبله إلى الأستانة، لأنه، ممّا يزيد ارتباط الجبل بالدولة، أرسلنا وفدًا من قبل الحزب الذي تألّف لحمل متصرف لبنان على الاشتراك بإعلان الدستور، وذلك إلى قناصل الدول في بيروت. وكانت مهمّة ذلك الوفد إعلامهم أنّ مقصود هذه الفئة ليس إلغاء امتيازات لبنان التي جميع اللبنانيين متمسكون بها، بل الاشتراك في النظام الحرّ الذي أعلن فيه السلطة، في ما عدا الأمور التي تمسّ الامتيازات المذكورة. وبعد أن أبلغنا ذلك القناصل صرنا إلى قصبة بيت الدين، وكنا نحو ثمانين شخصًا من أعيان البلاد من جميع الأقضية ومن جميع الطوائف. وكان يوسف فرنكو باشا قد بلغه ما أجمعنا عليه وأشار عليه أعوانه، وأخصّهم ناصيف الرئيس، مدير القلم التركي الذي كان هو المدبّر لجميع أموره، بأن يرفض مطالبنا، وأن يتلقّانا بالشدة. فلما دخلنا عليه في قاعة العمود بقصر بيت الدين اتّفقنا على أن يكون حبيب باشا السعد هو البادئ بالكلام لأنه من الطائفة المارونية وهي أكثر الطوائف عددًا في الجبل. فلما عرض الطالب التي جئنا بصدددها، أجاب المتصرّف بجواب يتضمّن الرفض ونبر قائلاً: إنّه لا يعرفنا وكلاء عن الشعب. ونهض تاركًا إيّانا في القاعة مريدًا الدخول إلى دائرة الحرم، فنهضتُ وأمسكته بيدي وقلت له بكلّ تؤدة، ولكن بكلّ متانة: إنّه يجب أن يعود إلى مكانه لنكمل معه الحديث، لأنّ السلطان الذي هو وكيله قد أصغى إلى مطالب الشعب، فعليه هو أن يصغي إلى مطالبنا. فرجع المتصرّف إلى مكانه وأكملنا الأخذ والردّ. ولكنّه عاد ثانية ورفض اقتراحنا ونهض وتركنا في القاعة ودخل إلى دائرة الحرم. فاشتدّ هياج الجمهور وقالوا إنّنا لن نرضى بهذه المعاملة. وارتفعت الأصوات بالصخب، فصدر أمر المتصرّف إلى قائد القوّة العسكرية اللبنانية بأن يخرجنا من

(١) روسيا.

السراي بالقوة، فاعتذر أمير الألاي عن تنفيذ هذا الأمر بحجة أن الجند اللبناني لا يطيعه في إخراج زعماء لبنان وأعيانه. فاستدعى المتصرف قائد الجند التركي، وكان اسمه عزيز بك، وكانت هناك، كما لا يخفى، مفرزة فرسان أتراك في بيت الدين، فاعتذر هذا أيضًا بقوله إنه لا يخرج زعماء لبنان من السراي إذا كان الجند اللبناني نفسه لا يبدأ بتنفيذ الأمر. وهكذا سقط من يد المتصرف، وتلاشت قوته، وامتد الصرخ إلى الجهات المجاورة، فأقبلت جماهير وانضمت إلينا، فأبرقنا إلى الأستانة نشكو امتناع المتصرف عن قبولنا وعن إعلان الدستور. وأقبل الظلام، فقرّرنا المبيت تلك الليلة في السراي، فعظم الأمر على المتصرف وخشي العاقبة، وأشار عليّ الشيخ كنعان الضاهر بأن نعلن إسقاط المتصرف ونضعه في عربة ونرسله إلى بيروت ونسلمه هناك إلى الحكومة العثمانية. فامتنعت عن قبول هذا الرأي وقلت له إن هذا يوجب مسؤولية عظيمة وتتدخل في المسألة الدول، وتُجبر الدولة العثمانية على إجراء محاكمتنا. وهكذا كنت أنا المانع لهذا الأمر، ولكنني أشرت بإرسال الخبر إلى جميع البلاد حتى تأتي الأهالي في اليوم الثاني والثالث، ولا تزال تتوارد حتى يُجيب المتصرف إلى مطالبنا. ولما علم المتصرف، وهو في دائرة الحرم، أننا مصممون على العمل، وأنها إذا استصرخنا الأهالي هرعت من كل صوب، أرسل مصاحبيه سعيد بك حماده وسعيد بك البستاني يستدعيني إلى دائرة الحرم، وألتمس منّي تسكين الهيجان، فأجبت إن الهيجان لن يسكن إلا بإجابته إلى مطالبنا. ثم خرجت ولم يزل الهيجان يشتد، فعاد المتصرف وألتمس من خوفه من الجمهور أن أعود إليه حتى يخرج ويعلن إجابة اقتراحاتنا، ولكنّ، ألتمس منّي أن لا تحصل له إهانة في أثناء خروجه أمام الجمهور، فتعهدت له بذلك، وأمسكت بيده عندما خرج وأعلن موافقته على الدستور العثماني واعتذاره عما وقع منه. وكان صوته ضعيفًا جدًّا من الرعب الذي حلّ به، وكان ذلك في نصف الليل. وهكذا ذهبنا إلى مضاجعنا وبت عند نسيب بك جنبلات بالمختارة، ولكننا قرّرنا أن نعود إلى السراي ثاني يوم ونجمع نحو خمسة أو ستة آلاف رجل في ميدان السراي لنتمكّن من تنفيذ

خطّتنا تحت ضغط الشعب. فلمّا جئنا في اليوم التالي، وجدنا المتصرّف قد عزل كبار المأمورين الذين كان يعتمد عليهم، ومن جملتهم الأمير قبلان أبو اللمع، رئيس مجلس الإدارة، وناصيف الرّيس، وابن عمّنا الأمير توفيق، قائمقام الشوف، وقائمقام المتن، وقائمقام كسروان، وعيّن في محلّهم أناساً منّا. ومن الجملة، جعلني أنا محلّ ابن عمّي الأمير توفيق في قائممقامية الشوف.

فجميع الذين أحال إليهم المناصب الجديدة قد قبلوها، إلّا أنا؛ فإنّني قلت له إنّني لم أقم بهذه الحركة لأجل أن أنال منصباً، ولكن لأجل غاية وطنية محضة لأنني أعتقد أنّ نظام لبنان الحالي يلزم له إصلاح، وأنّ هذا الإصلاح لن يكون إلّا باشتراكه في قواعد الدستور العثماني في ما عاد ما يخلّ بامتيازات لبنان الأساسية.

وبقيتُ على هذا الرفض مدّة أيام، والمتصرّف يلحّ في تعييني، وزعماء البلاد تلحّ أيضاً عليّ بالقبول، ولا سيّما عمّنا الأمير مصطفى، ونسيب بك جنبلاط، وغيرهما. ولم أكن أستطيع أن أخالف إرادة عمّي، رئيس عائلتي، الذي كنت لا أخالف له أمراً، فاضطرتُّ إلى قبول قائممقامية الشوف إجابةً لهم، ولكنني كنت ناوياً أن أستقيل منها في أول فرصة. وكانت نيّتي الحقيقية أنه إذا أرسل جبل لبنان مبعوثين إلى الأستانة أرشّح نفسي مبعوثاً عنه. أمّا قناصل الدول، فقد غاظتهم جدّاً هذه الحركة وأقاموا النكير على الدولة بواسطة سفاراتهم في الأستانة، ومنعوا الدولة من الضغط على حكومة لبنان في انتخاب مبعوثين؛ حتّى أنني أنا كنت باشرت الانتخاب في الشوف فجاءني أمر المتصرّف بالتوقّف عن ذلك. وكانت الدولة من الضعف بحيث إنّها لم تقدر أن تخالف الدول وتحدث مشكلات من أجل هذه المسألة. ولكنّ القناصل، لا سيّما قنصلي فرنسا وإنكلترا، كانوا يراودون المتصرّف على عزلي وعزل المأمورين الجدد الذين عيّنهم تحت الضغط في يوم بيت الدين، فلم يجرؤ المتصرّف أن يخطو هذه الخطوة كما أرادوا، في الوقت الذي أرادوا، لا سيّما أنّ حركة الحرّية كانت على ازدياد، وكان أكثر حزبنا وقتئذٍ داخلين في جمعية "الاتّحاد والترقي"، وهي الجمعية القابضة على زمام المملكة، وإنّما أعاد

المتصرّف ناصيف الرّيس إلى منصبه إذ كان لا يستغني عنه ولا يصدر إلا عن رأيه. وهذا أشار عليه بالصبر مؤقتًا إلى أن يبدأ السكون، فيعود ويعزل الذين كان عيّنهم تحت الضغط ويسترجع نفوذ كلمته. وهكذا بقيت أنا تلك المدّة في قائممقاميّة الشوف، رغم إرادة المتصرّف، إلى سنة ١٩١٠. وكان في أول الأمر يلجأ إلى نفوذي في المحافظة على نفسه حتّى أنه بلغه مرّة أنّ بعض الشبّان المسلمين في بيروت يريدون الهجوم عليه في منزله ببيروت لأجل إهانته من أجل حادثة قتل مُسلم قُتل في بكفيا، وبقيت عنده طول تلك الليلة وهو لم ينم، وأنا اضطجعت وهوّمت على كرسي بجانبه وأخذني النوم إلى الصباح وأنا جالس بجانبه تأمينًا له. ولما أصبح الصباح وجاء الجمهور الذين كانوا ناقلين عليه في قضية قتل الرجل المسلم، استقبلتهم عن المتصرّف وأقنعتهم بحفظ الأدب معه نظرًا لكونه وكيل السلطان، ولم يسمع أقلّ كلمة تسوءه. وبرغم هذا، فما مضت سنتان حتّى عاد فتذكّر الماضي، وأخذ يحدث لي معاكسات ومشاكسات من شأنها حملي على الاستغفاء. وكان أكثر من يغريه بذلك المستر كامير باتش، قنصل إنكلترا الذي كان يكرهني جدًّا، كرهاً سياسيًّا العثمانية، وعلمًا بمقاومتي لنفوذ إنكلترا، حتّى بلغ منه أنه كان يحاول إقناعي بالاستغفاء من نفسي بحجّة أنّ المجال في لبنان ضيق عليّ، وأنني لن أترقّى كفاء استحقاقي، بزعمه، إلا إذا خرجتُ من لبنان إلى مجال أوسع، ولكنّ كلّ هذا لم يشجّع المتصرّف إلى درجة عزلي [إلى] أن حصل الحادث الآتي:

- حملة الدولة على دروز حوران

في السنة الثانية من إعلان الدستور العثماني، جرّدت الدولة جيشًا على دروز حوران تحت قيادة سامي باشا الفاروقي، من أمراء الألوية في الجيش العثماني. فلما زحفت العساكر، أرسلتُ إلى زعماء الدروز في حوران النصائح اللازمة بعدم مناجزة الجيش والانقياد لأوامر الدولة. وكانت الدروز قد صمّمت على القتال يدًا واحدة إلا أنّ هذه النصائح التي بعثتُ بها قد أثّرت فيهم تأثيرًا أكيدًا، وبسببها،

وبأسباب أخرى، انقاد معظمهم للأوامر، وكانت المناوشات بينهم والعسكر يسيرة بالنسبة إلى ما كان يحصل في الحروب السابقة. ولكن سامي باشا لم يتخذ هناك السياسة التي كانت منتظرة منه. وإني لأمسك القلم في هذا الباب حتى لا أقع في رجل دَرَجَ الآن إلى رحمة ربّه، ولولا ذلك لذكرت من هذا المعنى ما تسوء قراءته عن رجل ينتمي إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ومن الجملة أنه أعلن الأمان لكلّ الدروز على شرط الاستسلام، فأرسل إليه المشايخ يحيى عامر، وهزّاع الحلبي، ومحمّد القلعاني، ومزيد عامر، وحمد الغوش، وهم زعماء عشائر الدروز المشهورين، يعرضون عليه الاستسلام. فأرسل إليهم الجواب بأنهم إذا جاءوا إلى دار الحكومة يكونون آمنين ولا يُعاملون إلّا بالعدل. فأقبلوا على السويداء وهناك طيّب خاطرهم وأطلق سراحهم تحت الكفالة، قائلاً لهم إنه لا بدّ من أن يعودوا حتّى تجري محاكمتهم. وبعد مدّة من الزمن، استدعاهم الديواني العرفي للمحاكمة، ولم يكن عندهم شكّ أنه سيصدر العفو عنهم أو سيحكم عليهم بالحبس أو النفي، لأنه ليس من عادة العشائر أن يفهموا أنّ استسلاماً للدولة يعقبه قتل، ولولا الأمل في الحياة ما كان المجرم يستسلم من تلقاء نفسه. ففي هذه المرّة قد حصل من الزعماء المذكورين ما ندر وقوع مثله في تاريخ علاقات العشائر مع الدولة، وذلك أنّ سامي باشا أرسلهم إلى المحاكمة وأشار إلى الديوان العرفي بأن يحكم عليهم بالقتل، وكان مقصده الحقيقي بذلك أن يوقع الرعب في قلب يحيى الأطرش الذي كان مُعتقلاً أيضاً بعد استسلامه من تلقاء نفسه، وكان ذوي الثروة الطائلة. ولقد أثر شنع الزعماء المذكورين في يحيى الأطرش، وقد روى لي - والعهد عليه في هذه الرواية - إنه قام بما يتقاضاه إياّه القائد، ونجا من القتل، ونُفي إلى جزيرة رودس حيث بقي إلى أن احتلّها الطليان، فأطلقوا سبيله وأخذوا منه تعهداً بأن يكون خادماً لسياسة فرنسا في سوريا، سائراً برجاله مع عساكرها عندما تحتلّ البلاد قريباً. وقد وقع ذلك الحادث سنة ١٩١١، أي قبل الحرب العامّة بثلاث سنوات. وذلك أنّ فرنسا وإيطاليا وإنكلترا كانت قد اتّفقت على تقسيم السلطنة العثمانية،

وأقسام أخرى من أفريقيا، وسمحت فرنسا وإنكلترا لإيطاليا باحتلال طرابلس الغرب، كما لا يُخفى، ووافقت إيطاليا مقابل ذلك على احتلال فرنسا وإنكلترا لسورية وفلسطين. وجاءت إيطاليا تحتل طرابلس، ووقعت الحرب بينهما وتركيا ممّا جرّ إلى احتلال إيطاليا لرودرس والجزر التي حولها. وكان في رودس جماعة من المنفيين، أتراك وغيرهم، قد اعتقلتهم هناك حكومة الاتحاد والترقي، ومن جملتهم يحيى الأطرش الذي كان يومئذ أكبر شيخ في جبل الدروز، فلما عثر الطليان عليه، وكانوا على اتفاق مع الفرنسيين^(١) أخبروا الفرنسيين بأمره، فأشاروا عليهم بعدم تسريحه إلاّ تحت ذلك الشرط. وقد جاء ذلك ثقيلاً على يحيى، لأنه، كما أخبرني هو في ما بعد في الإسكندرية، لم يكن يريد احتلال فرنسا لسوريا وكان يفضل عليها إنكلترا، ولكن لم يكن له مناص من إمضاء التعهد الذي طلبوه منه حتّى يتخلص من الاعتقال.

وكان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، فقال لهم: اكتبوا ما شئتم وخذوا هذا الختم واختموا به. وهكذا فعلوا وأطلقوا بعدها يحيى الأطرش، فجاء إلى الإسكندرية ووكل به الفرنسيين جبرائيل تقلا، صاحب جريدة "الأهرام"، ليراقب حركاته ويلازمه. وكان ذلك سنة ١٩١٢.

وكنت جئت راجعاً من طرابلس الغرب التي ذهبت إليها مجاهدًا، فلما وصلت إلى الإسكندرية وجدت الخديوي عباس حلمي أرسل رجالاً من معيته يدعوني إلى النزول بسرّاي راس التين، فنزلت عليه ضيفاً. وبعد أن قابلته، استدعاني^(٢) لي يحيى بك الأطرش الذي فهمت منه كلّ هذه الأمور؛ ثمّ بالاتفاق مع الخديوي، تكلمت مع رؤوف باشا، قوميسير الدولة العثمانية بمصر، في أن يكتب إلى الأستانة بالعفو عن يحيى بك الأطرش، فذهبت بيحيى إلى رؤوف باشا وروينا له القصّة وكتب إلى الأستانة، فصدر الأمر من مختار باشا، الذي كان صدر أعظم وقتئذ،

(١) إنّما المقصود "الفرنسيون"، وقد احترمنا مرورها كما هي في النصّ حفاظاً على الروحية والأسلوب. (المحقّق)

(٢) استدعاني.

بالإذن ليحيى الأطرش في الرجوع إلى وطنه. وكنت أنا ناويًا السفر إلى الأستانة لأمر تتعلّق بحرب طرابلس الغرب ورسالة كلّفني السادة السنوسية أن أعرضها للدولة، فسافرت من بور سعيد أنا ويحيى في باخرة واحدة، ونزل هو في بيروت وبقيت أنا سائرًا إلى استنبول. وأخبرني يحيى ونحن في الباخرة، بين بور سعيد وبيروت، أن مسألة احتلال فرنسا لسورية صارت قريبة. وعاش يحيى بعد ذلك ثلاث سنوات، فتوفي سنة ١٩١٥ في أثناء الحرب العامّة. ووجد جمال باشا في أوراق قنصليّة فرنسا تعهّد يحيى المذكور لكنّه لم يمسه بسوء خوفًا من إثارة الدروز. ومن هنا يتّضح جليًّا أنّ دول الحلفاء كن قد تقاسمن البلاد العثمانية، ومن جعلتها طرابلس الغرب وسوريا وفلسطين وغيرها، وهذا قبل الحرب العامّة. وقد تأيّد ذلك بتصريح للمسيو بوانكاري في مجلس الشيوخ الفرنسي عندما جاوب المسيو فكتور بيرار قائلاً له: إنّنا منذ سنة ١٩١٢ قد اتّفقنا مع حلفائنا الإنكليز على سوريا وفلسطين ولم يتجاوز أحد منّا على منطقة الآخر إلى اليوم. وقصّة يحيى الأطرش وكيفية إطلاق سراحه من رودس بتعهّد تحت ختمه أنه يخدم فرنسا ويحارب في جيشها عند احتلالها لسورية قريبًا، حجة أخرى لا تقبل المكابرة. وكلّ هذا ينفي أن تكون ألمانيا هي وحدها المسؤولة عن الحرب العامّة، ممّا لا يزال الحلفاء يكرّرونه باطلاً. ولقد طلبت ألمانيا مرارًا من الدول تعيين لجنة من كبار الحقوقيين من الأمم المتحايدة لتحكم في قضية مسؤولية هذه الحرب، وحتى الآن لم تقبل دول الحلفاء هذا الطلب.

ولقد ذكرتُ هذه القصّة على سبيل الاستطراد نظرًا لأهمّيتها من جهة تعلّقها بالحرب العامّة وبمصير سوريا، التي كانت الدولتان الحليفتان، فرنسا وإنكلترا، قرّرتا الاستيلاء عليها قبل الحرب العامّة بثلاث سنوات.

وأعود إلى موضوع زعماء الدروز الذين شنّهم سامي باشا الفاروقي، فأقول إنّ شنق أولئك الزعماء الذين لم يسلموا أنفسهم إلّا على ثقة منهم بعفو الدولة، أو بالأقلّ بعدم إعدامهم الحياة. فقد وقّع طلبهم الاستسلام وهم عند عرب الصفاة،

وقد كان يمكنهم أن يلبثوا عند العرب في البرية إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً. ولكّتهم، أملاً منهم بالعفو، جاءوا من تلقاء أنفسهم واستسلموا إلى القائد، فكان منه أن غدر بهم زاعماً زعماً أوهى من بيت العنكبوت، وهو أنهم نزلوا على حكم الحكومة، ومن حيث إنهم قد نزلوا على حكمها فليس لهم أن يعترضوا فيما إذا شئناهم. فليس من المعقول، كما قلنا، أن أحداً من الخلق يكون في البادية حرّاً طليقاً ويصعب على أيّ جند أن يدركه، فيأتي إلى القائد باختياره مستسلماً له، ويكون واضحاً أمام عينيه خطر القتل. فلقد كان لعمل سامي باشا هذا وقع سيء عند الجميع، إذ من بعد عمل كهذا لا يبقى ثقة في الحكومة. ولما وصل الخبر إلى الأستانة، استاء منه مبعوثو العرب بأجمعهم، واستاءت منه الدولة نفسها. وذهب ابن عمّنا الأمير أمين مصطفى، وكان مبعوثاً في مجلس الأمة عن لواء اللاذقية، وتكلّم عن شناعة هذه الحادثة مع حقّي باشا، الصدر الأعظم. وكان سامي باشا الفاروقي قدّم إلى الأستانة للمراجعة في بعض الشؤون، فوبّخه حقّي باشا على فعله هذا، فاعتذر له سامي باشا بقوله إنّ الزعماء المشنوقين قد استسلموا بعد أن اشترط هو عليهم أن يرضوا بأيّ حكم يصدر عليهم من الديوان العسكري. إلّا أنّ الصدر الأعظم لم يكن مقتنعاً بعذره هذا. ولما كان سامي باشا قد علم من الصدر نفسه أنّ ابن عمّنا أميناً هو الذي جاءه وأخبره بحادثة الشنق هذه، امتلأ صدره غيظاً من ابن عمّنا وخرج من عند الصدر فصادف ابن عمّنا في الباب العالي، فتكلّم معه بكلام خشن وأجابه أمين بمثل كلامه. ولما لم يكن قادراً أن ينتقم من شخص أمين، أخذ يفكر في طريقة ينتقم بها بأيّ وجه كان؛ واجتمع في ذلك الوقت مع فكتوريا المطران، وكان يتردّد عليها ابن عمّنا المرحوم الأمير فؤاد أرسلان، وكان هو أيضاً صديقاً لسامي باشا، وكان يومئذٍ الجوّ سافراً بيني وفؤاد رحمه الله. وبالاختصار، تقرّر هناك مع سامي باشا الانتقام من الأمير أمين مصطفى في شخصي أنا، برغم أنني كنت ساعدتُ سامي باشا كثيراً على إخضاع الدروز بإرسالي النصائح المتوالية إليهم بأن لا يقاوموا الدولة. ثمّ لما وقع ما وقع من شنق

الزعماء، أرسلتُ إلى ابن عمّنا أمين في الأستانة بأنّ القضاء قد وقع لا مردّ له وأنه لا فائدة من الاعتراض الذي لا يفضي إلّا إلى العداوة مع سامي باشا. فلم يكن لسامي باشا الفاروقي أدنى حقّ في أن يمّسني بسوء انتقاماً من ابن عمّي. كما أنه لو فرضنا أنّ له الحقّ في الانتقام من أمين مصطفى أرسلان، فقد قال الله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾. هذا إذا كان أمين مخطئاً أو باغياً، والحال إنّ لم يكن مخطئاً ولا باغياً. فجاء سامي باشا راجعاً إلى بيروت واستصحب ابن عمّنا الأمير توفيق مجيد أرسلان، شقيق الأمير فؤاد، وذهبا إلى يوسف فرنكو باشا، متصرّفاً الجبل، وهناك أوصى به أن يكون قائماً لقضاء الشوف في محليّ. فاعتذر له يوسف فرنكو بأنه يخشى، إذا عزلني، إغضاب الدولة، لأنه يعلم تمسّك جمعية الاتحاد والترقي بي. فأجابه سامي باشا بأنه يكفل عدم استياء الدولة، وأنه لا بال لي عند الدولة. فلمّا سمع يوسف فرنكو ذلك مصادفاً للهوى الذي في فؤاده تشجّع على العمل، ولكنّه، بإشارة مستشاره ناصيف الرئيس، لم يُقدّم على العزل البات حتّى أبقى معلّقاً أمني بالرجوع، فلا أهاجم المتصرّف.

- الخصام مع يوسف فرنكو باشا

وكان قبل ذلك بسنة حصلت معي واقعة، وهي أنني صفعت شاباً طائش العقل اشتكى لي عليه أخوه بأنه يلعب القمار. ونظراً لأنّ والدهما كان خادماً عندنا، أردت أن أقومه حتّى يتوب عن لعب القمار، فأخذت بنصحه وتوبيخه، فجوابني بما أوجب صفعه، ومضى الأمر كأنه لم يكن. ثمّ جاء بعض أعدائي فأغروه بالشكوى لي جعلوني مسؤولاً وينتهي الأمر بالمحاكمة، ودفعوا للشاب المذكور نفقة سفره إلى الأستانة رشوة بشيء من الدراهم، وأرسلوه مع شخص آخر إلى الأستانة ليأخذ أوامر بمحاكمتي من أجل هذه الصفعة. ولكن لم يحصلوا في السنة الأولى على أدنى نتيجة لهذه المساعي، ثمّ إنهم راجعوا فنصل إنكلترا المستر كامبر باتش، فسألني عن الواقعة، فرويته له ولم أكتّم شيئاً لأنني لم أشأ أن أقبل ذلّ الكذب من

أجل تخلصي من المسؤولية. فذهب القنصل وطلب من المتصرف محاكمتي، لأنه، كما سبق، كان مهتمًا جدًا بإخراجي من قائممقامية الشوف، وكان القنصل المذكور يقول إنَّ الأمير شكيب أرسلان اعترف أمامي هو نفسه بأنه ضرب ذلك الولد، وكان يريد بذلك إلزام المتصرف الحجّة، ولكنّ مساعي القنصل أيضًا بقيت بدون فائدة. ولم يُقدِّم يوسف فرنكو باشا على عزلي إلّا بعد أن جاء سامي باشا الفاروقي وألحَّ عليه في ذلك. فعندها فكّروا في إحياء الدعوى عليّ بشأن الضرب، وصدر أمر المتصرف بكفّ يدي عن العمل، وأرسلوا مكاني البكباشي فؤاد شقير وكيلاً. ثمَّ عيّنوا أحد أعضاء مجلس الإدارة، وهو جورج تامر، لأجل استنطاقي، وأوصوه بأن يبذل جهده بإخراجي من الاستنطاق مسؤولاً. فأنا رويت الواقعة كما وقعت، ولكنني اجتهدت في أثناء الاستنطاق أن أورد وقائع وحوادث كثيرة ثابتة جرت من المتصرف [نفسه]، ومن بعض أعيانه، مخالفة للقانون، وموجبة للمسؤولية بدون عذر. وكان مقصدي بذلك أن يعلموا أنهم إذا حكموا بإدانتني في الصفع لا بدّ من إدانتهم هم أيضًا في أمور قد تكون أهمّ من صفعة ولد مُقَامِر. وبقيت هذه المسألة معلقة مدّة أشهر، وكان مقصود المتصرف وناصيف الرّيس بالمماطلة فيها مجرد تخويفي من جهة، وتعليق أمني بالرجوع إلى القائممقامية، من جهة أخرى. أمّا أنا، فمللت هذه الحالة، وأرسلتُ إلى المتصرف كتابًا ضمنه استغفاء من القائممقامية، وأودعتُ الكتاب عبارات شديدة فيها مزيد من التحقير له، وأفهمته أنني قادر أن أثبت عليه خيانة الدولة في أمور صرّحتُ له ببعضها. واستعملتُ له في ذلك الكتاب كلمات إهانة جارحة لا أريد إعادتها هنا، ولكن قد عرف الناس في ما بعد بذلك الكتاب، وبالألفاظ التي وردت فيه. فلمّا تلقّى المتصرف هذا الكتاب، وكان في قصبة عاليه، أصدر أمره بالقبض على الرسول الذي أخذ المکتوب، فلم يجده. وكأنه أراد التشفّي بحبس الرسول إذا وقع في يده، على حين أنني أنا كنت في الجبل وكنت لا أبالي بالمتصرف. فجنّ جنون المتصرف واستدعى قنصل إنكلترا وأطلعه على مكتوبي؛ ومن ذلك الوقت تقرّر بالاتفاق بينهما عدم تعيين ابن عمنا

الأمير توفيق قائمقاماً في محلي، تفادياً من ازدياد العداوة، ومن إنفاذي الوعيد الذي توعدت المتصرف به. واستدعوا للقائمقامية المرحوم نسيب بك جنبلاط، وذلك لأنه في ذلك الوقت كان على وفاق معنا، فكان تعيينه ممّا لا يُثقل علينا. ثمّ جئتُ وأقمتُ بعين صوفر، وجاء سامي باشا مريضاً إلى هناك، ولم يمكث إلا شهراً من الزمان حتّى توفي، عفا الله عنه.

- الخصام بين جمعية الاتحاد والترقي والأحزاب المناوئة لها

ينبغي لي أن أعود إلى حادثة قد جزتها الآن لإتمام القصّة التي كنت بدأت بها؛ وهذه الحادثة هي فاجعة لم يقع في العائلة الأرسلانية مثلها. وذلك أنه لما أُعلن الدستور العثماني، كان ابن عمّنا الأمير محمّد مصطفى أرسلان سكرتيراً لسفارة الدولة في بلغراد، فلما أُعلنت الحرّية، جاء إلى بيروت بالرخصة، وكانت سوريا حينئذ مشغولة بانتخابات مجلس المبعوثين، وكان قد حصل في اللاذقية اختلاف بين الأهالي فلم يتفقوا على مبعوث. فالطائفة العلوية تريد انتخاب مبعوث منها، وهي الأكثرية، والسنيون يطمحون أن يكون المبعوث منهم، وهم أيضاً مختلفون، وأخيراً جاء المنتخبون الثانويون بأجمعهم إلى بيروت، مركز الولاية، وكان الوالي يرجو أن يؤلّف بينهم فتعذّر ذلك عليه. وبينما هم في بيروت يدوكون^(١) في الموضوع، إذ تعرّفوا بأبن عمّنا الأمير محمّد، وكان شاباً ممتازاً في جميع صفاته، إذا قلتُ أنّه كان فذاً منقطع النظر في البلاد العربية لا أكون مبالغاً. وكان اللاذقيّون ثمانين شخصاً، فلم يتعرّفوا به حتّى أصفقوا بأجمعهم على انتخابه مبعوثاً عنهم، فانتخبَ محمّد، رحمه الله، مبعوثاً للواء اللاذقية، ونذر أن يكون مبعوث مثله. ولما ذهب المبعوثون إلى الأستانة علّت منزلته وظهر نبوغه، فأجمع مجلس النواب على انتخابه رئيساً لأنجمن الخارجية وأصبح من الماسكين لزاماً الدولة. ولم تمض مدّة حتّى أرادوا تعيينه سفيراً في لندره، فأرسل يستشير بذلك والده، لأنه كان من

(١) سَحَقَ وبالع في السَّحَق. (المحقّق)

جملة محامده شدة توقيره لوالده ووقوفه على خطره في الكلية والجزئية. وقبل أن يجاوبه والده بتخيره في هذا الأمر، استشهد في واقعة ٣١ مارس [آذار] التي جرت أمام مجلس النواب.

وهذه الواقعة تاريخية، خلاصتها أنه بعد إعلان الدستور بمدة، بدأ الخصام بين جمعية الاتحاد والترقي والأحزاب المناوئة لها، واشتد الخلاف، وانقسمت الجرائد إلى شطرين. وقام فريق من أعداء الاتحاديين وحسادهم الناقمين عليهم، والمعزولين من مناصبهم، يطالبون بإلغاء الدستور، وبالععمل بالشرعية، وهيجوا العلماء المعيّنين وطبقة الشعب، وانتفضوا على الحكومة. وكان السلطان عبد الحميد لا يزال سلطاناً، ولكنه قد خسر نفوذه بإعلان الدستور، فصار من مصلحته، ومصلحة أعوانه، أن يتغلب هذا الحزب المقاوم لجمعية الاتحاد والترقي على الحزب السائر على مبادئها، ولذلك يظنّ الناس أن السلطان أو بعض أعوانه كانت لهم يد في هذه الثورة. وما زالت الأمور تتفاقم حتى انتفض العسكر وهاجموا بعض المبعوثين، وشاع يومئذ أن الثائرين يريدون الاعتداء على الأجانب وعمل مذبحه في الأستانة انتقاماً من الحكومة الاتحادية، حتى تجرّ المذبحة إلى احتلال أجنبي. فلما شاع الخبر واتصل بالمبعوثين، تخبأ أكثرهم، ولم يذهب إلى المجلس نهار الثورة إلا أربعون شخصاً كان منهم المرحوم ابن عمنا الأمير محمد. وقد نهاه بعض أصحابه عن الذهاب إلى المجلس اليوم خوفاً عليه، فأبى وأصرّ على الذهاب أملاً بعمل قرار يسكن الثورة. ولما وصل إلى المجلس ووجد الهيجان أمام المجلس في ساحة السلطان أحمد، والعساكر ترغي وتزبد، عرف أن الحالة خطيرة. وكان قواد العسكر الثائر قد دخلوا إلى المجلس وطلبوا من النواب إعلان العمل بالشرعية وإلغاء الدستور، فقرّ الحاضرون من المبعوثين إرسال وفد من المجلس إلى السلطان، مؤلف من عشرة أشخاص يلتمسون منه إصدار الإرادة السلطانية إلى العساكر بالتزام السكينة والإخلاق إلى أوامر الدولة. وكان المرحوم ابن عمنا من جملة المنتخبين في هذا الوفد. ولما خرجوا قاصدين سراية يلدز، هاج العسكر وصدّوهم عن

الذهاب، وأراد المرحوم ابن عمنا الانصراف، فلحظوا ذلك منه وحملوه على الرجوع إلى المجلس. وبينما هو عائد في عربته، ظنه بعض الثائرين أنه حسين جاهد بك، محرّر جريدة "طنين"، وأخذوا ينادون حسين جاهد بك، حسين جاهد بك، محرّضين على قتله؛ لأنّ حسين جاهد بك كان من مشاهير الاتّحاديين. ثمّ إنهم هجموا عليه لأجل الإيقاع به، فجاء أحد البوليس، وأصله من صيدا، وأسمه عبد السلام أفندي، فحاول الدفاع عنه وقال لهم إنّ الأمير محمّد أرسلان لا حسين جاهد بك. ولكنّ الهيجان قد بلغ مبلغه وحصل عند العسكر ظمّا إلى الدمار، فأشار أحد قوّادهم برمي الرصاص على المرحوم بعد أن كان بعض الجند أصابوه، واحسرتاه، ببعض جراحات بالسيوف، وكان لا يزال في الحياة، فلمّا رموا عليه بالرصاص سقط شهيداً. وقُتِلَ ذلك اليوم على باب المجلس أيضًا ناظر العدلية ناظم باشا. وبعد أن قُتِلَ هذان الشهيدان وجرى الدم أمام المجلس، خشي الثوّار العاقبة، وأخذوا يطلقون الرصاص في الفضاء تخويفاً. والحقيقة أنهم كانوا يطلقونه خوفاً. وأمّا النوّاب الذين كانوا لا يزالون في المجلس يرتعدون فرقا، فبعضهم تخبّأوا من وجه العسكر، وبعضهم وقف ينتظر ساعة الموت. وفي ذلك الوقت كان حسين حلمي باشا هو الصدر الأعظم، فعزله السلطان وانتدب محلّه توفيق باشا. وشرع الصدر الجديد يُسكن الأمور بكلّ ما يمكن. وكان الثوّار قتلوا أيضًا كثيرين من طلبة المدارس، وقتلوا عددًا من أشياع الاتّحاديين منهم، أحد أحفاد الشريف عبد المطلب، أظنّ اسمه صادق باشا. وشاعت الأخبار بما جرى في الأستانة، ووصلت إلى سلانيك، حيث كان مركز جمعية الاتّحاد والترقي، فقرّر الاتّحاديون الزحف إلى الأستانة والقضاء على الثورة الرجعية. وزحف الجند الذي كان في سلانيك إلى الأستانة تحت قيادة محمود شوكت باشا، وأعلن القائد المشار إليه كون جيش الحرّية قاصداً إلى الأستانة لتأييد الدستور، والاقتصاص من الذين عملوا الثورة وسفكوا دم المبعوث محمّد أرسلان بك وناظر العدلية ناظم باشا، وغيرهما. ولمّا وصل الجيش إلى الأستانة، لم تحصل له مقاومة من العساكر التي كانت فيها، وذلك

بفضل سياسة توفيق باشا الذي أشار على السلطان باجتنب الحرب الداخلية، فدخل محمود شوكت باشا بسلام تقريباً ولم تحصل إلاّ مناوشات طفيفة. وكان الاتّحاديون قرّروا خلع السلطان عبد الحميد وجعلوه مسؤولاً عمّا وقع، فلمّا انتهوا إلى يلدز أبلغوه قرار الخلع.

- كيف خلع عبد الحميد

... وفي زمن السلطان عبد الحميد، ساءت الأحوال في مكدونية^(١)، لأنّ السلطان كان أكثر همّه في المحافظة على شخصه. وكان شديد التخيّل إلى درجة الوسواس. فاستكثر من الجواسيس وصار بأيديهم تقريباً الحلّ والعقد، وليس من الصحيح أنّ السلطان كان يعمل بموجب تقاريرهم، كما هو شائع، بل كان يرمي أكثرها ولا يصدّق ما فيها، ولكنّ اهتمامه بقضيّة أخبار الجواسيس ألّقى الخوف في قلوب الرعية وصارت في قلق دائم، وأصبحت الناس تبالغ في الروايات عن الجواسيس، فساءت سمعة الحكومة، وسخط الرأي العام على هذه الحالة. وبرغم ما كان السلطان يعفو ويصفح، ويجود ويمنح، كانت سمعته بعكس ما كان يفعل، وذلك بسبب كثرة الجواسيس وحصولهم على الخطوة عنده، فصار الناس يعلّلون جميع خطوب المملكة بسوء الإدارة، ويعلّلون سوء الإدارة بانتشار الجواسيس وفقد الحرّية. وهذا، وإن كان صحيحاً إلى حدّ محدود، فليس بصحيح على إطلاقه، لأنّ خطوب المملكة كانت لها أسباب داخلية وخارجية، لا تذكر قضية الجواسيس في جوانبها شيئاً. فأما العوامل الداخلية، فهي انحطاط درجة التعليم عمّا يجب أن تكون، واستيلاء الجهل، وانقسام سكان المملكة إلى أقوام شتى، كلّ منهم له هدف غير هدف الآخر، ومنها ما هو عدوّ عامل لا يرضيه إلاّ زوال الدولة العثمانية. ثمّ ما وغر في صدور الناس أجمعين من قرب أجل هذه الدولة، فصارت أشبه بالمريض الذي انقطع الأمل من شفائه. فأما العوامل الخارجية، فهي مطامع

(١) مقدونيا.

الدول الأوروبية في أجزاء هذه السلطنة؛ كل دولة منهم تحب أن تترك شِقْصًا^(١) من هذه التركة، فهي تدسّ الدسائس في البلاد التي هي مطمح نظرها حتى تتوصل منها إلى مأربها.

ولو كان سهمًا واحدًا لاتقيته ولو كان سهم وثان وثالث

بل كانت الأسهم التي تتلقاها الدولة العثمانية مما لا يُعد ولا يُحصى، ولكن المسلمين في السلطنة، نظرًا لمعرفتهم أنّ هذه الدولة هي ملجؤهم الوحيد، كانوا لا يريدون أن يعتقدوا زوالها. فكانوا يتأوّهون من جهة لحالتها هذه، ويجتهدون من أخرى في إصلاحها، ويظنون أنّ الإصلاح ليس بالمستحيل، وأنّ في استطاعة الدولة أن تنهض وتسترجع مكانها السابق، وذلك إذا كان السلطان يقطع عن سياسته الخاصة وعن حصر الأمور في يده، ويترك الاهتمام بالجواسيس، ويطبّق على المملكة القانون الأساسي الذي كان بدأ في أول سلطنته، ثمّ عطّله تعطيلًا مؤقتًا، فاستمرّ هذا التعطيل ثلاثين سنة.

وكان الشبان، على الخصوص، يعتقدون أنّ لا نجاة للمملكة من السقوط إلّا بإعادة الدستور، وانتخاب مجلس الأمة. وكان لذلك العهد كثير من رجال الأتراك المتشبعين بمبادئ الحرية قد هجروا بلادهم وأقاموا بباريس، وصاروا ينشرون نشرات ينتقدون فيها الحكم الحميدي، ويبثّون روح الثورة بين الناشئة، فكان السلطان يجتهد في إسكات هذه الفئة التي كانت تشوّه سمعته في العالم الأوروبي، وكثيرًا ما كان يتمكّن من إرضاء أناس من هؤلاء الشبان بتقليدهم مناصب عالية، أو بإغداق النعم والعطايا عليهم، ولكن بقي هناك من هذه الفئة من كانوا لا يبيعون من السلطان سكوتهم، بل لبثوا يرفضون جميع ما يعرض عليهم من أموال أو مناصب. وكان في طليعة هؤلاء أحمد رضا بك المقيم بباريس، والذي كان يُصدر جريدة حرّة بأسم "مشورت" تدخل إلى البلاد العثمانية سرًّا، والدكتور

(١) نصيبًا.

ناظم الذي كان من أركان جمعية الاتحاد والترقي، وشنقه مصطفى كمال من عهد قريب، وغيرهما.

ولمّا كانت الجمعيات الأرمنية بطبيعة الحال تميل إلى إسقاط السلطان عبد الحميد، مدّت أيديها إلى هؤلاء الأتراك الذين كانوا قد هجروا أوطانهم إلى أوروبا، وشرعوا في التحريك لأجل إعلان الحكم الشوري في تركيا. وكان بعض المسيحيين من سوريا مشتركين أيضًا في هذه الحركة، وكلّ فئة من هذه الفئات كانت لها أغراض غير أغراض الأخرى في الحقيقة، ولكنها كانت تجتمع في نقطة واحدة وهي مقاومة السلطان، والعمل لإسقاطه. وأخيرًا، انتدب بعض شبّان الأتراك وألّفوا جمعية سرّية في سلانيك، وسمّوها "جمعية الاتحاد والترقي"، وأخذوا يجتذبون إلى جمعيتهم كلّ الوطنيين المخلصين الذين قدروا على اجتذابهم برغم شدّة المراقبة، حتّى أنّ بعض المستخدمين في الحكومة انضمّوا إلى هذه الجمعية، وكانوا يجتمعون في المحافل الماسونية حتّى يتّقوا الشبه فيهم. وكان معظم اجتهاد هذه الجمعية السريّة متوجّهًا إلى استجلاب الجيش حتّى تصير في أيديهم القوّة اللازمة لخلع السلطان، وتوفّقت هذه الجمعية إلى استجلاب عدد كبير من الضبّاط.

ولمّا كان عصائب البلغار واليونان يعملون بدون انقطاع في بلاد الروملي، وكانت الدولة تسوق عليهم العساكر لأجل تطهير بلاد الروملي منهم، وكانوا يعملون في جوار سلانيك، تسنّى لرجال الاتحاد والترقي أن يتّصلوا بضبّاط الجيش، وأن يقنعوهم بأنّ هذه العصائب البلغارية واليونانية إنّما تشاغب وتعثو في الأرض لأجل الحصول على إدارة حسنة يستريح في ظلّها السكان، وهذه الإدارة غير ممكنة ما دام السلطان عبد الحميد على عرش السلطنة؛ فأما إذا أمكن خلعه، وجعل الحكم دستوريًا شوريًا، كما هو في سائر الممالك المتمدّنة، فإنّ جميع هذه المشاغبات تنتهي من نفسها، وتخلد جميع الأقوام إلى السكينة، وهكذا تنجو السلطنة العثمانية من خطر السقوط المحدث بها. فشرب أكثر الضبّاط هذه المبادئ التي ليس بعجب أن تقبلها عقولهم، لأنّ المسيحيين من أروام، وبلغار، وسربيين

كانوا يدعون أنهم لا يلجأون إلى الثورة إلا من سوء الإدارة، وأنه إذا اصطلحت الإدارة فهذه تكون غاية أمانهم ويدخلون في الطاعة. ولم يكن هذا الادعاء صحيحاً، بل حقيقة الحال أنه، سواء اصطلحت الإدارة العثمانية أم لم تصطلح، فالبلغار إنما يجتهدون في ضمّ البلاد المأهولة بالبلغار إلى مملكتهم، واليونان إنما يسعون في ضمّ البلاد التي أكثرها منهم إلى مملكتهم، ولن يرضوا بالبقاء تحت حكم الأتراك ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. ولكنّ شبّان الأتراك، منهم من آمن بأقوال العصائب اليونانية والبلغارية، ومنهم من لم يكن يؤمن بها، لكنّه كان يجد أنّ طريقة النجاة لن تكون إلا بإعادة الدستور، وجعل للحكم في السلطنة للشورى كما هو في سائر البلاد. وبلغ السلطان سرّيان هذه الحركة إلى الجيش المرابط في الرومللي، فراعاه الأمر وأرسل لجنة تحت رئاسة القائد اسماعيل ماهر باشا لأجل الفحص عن هذه الحركة، فرجعت هذه اللجنة وقرّرت للسلطان أنّ أكثر الضبّاط دخلوا في جمعية الاتحاد والترقي، وأنّ الخطب عظيم، وأنّ الخرق اتّسع على الراقع. وكان حسين حلمي باشا مفتشاً عاماً لولايات الرومللي، فكتب هو أيضاً إلى السلطان يعظّم من شأن حركة الجيش، ويشير على السلطان بإعلان الدستور. وفي أثناء ذلك ذهب أنور بك وعصى بشرذمة من الجند في جوار سلانيك؛ كما أنّ نيازي بك استولى على مدينة منستر وكاد يعلن فيها الدستور. ولما بلغ جمعية الاتحاد والترقي ما قام به أنور ونيازي من العصيان، اشتدّت عزيمتهم واجتمعوا حول منزل حسين حلمي باشا وطلبوا إعلان الدستور، وأصبحت سلانيك في أيديهم.

ولما وصل الخبر إلى السلطان استشار الصدر الأعظم، وكان الصدر يومئذ فريد باشا الأرناؤوطي، فأشار عليه بإعلان الدستور، وذلك تسكيناً للفتنة، وكذلك جمال الدين أفندي، شيخ الإسلام، أبدى له ضرورة هذا الإعلان. وكان أحمد عزّت باشا الدمشقي مستشار السلطان - كما لا يخفى - وهو المطلع على مجريات هذا الخطب، قد عارض في إعلان الدستور بكل قوّته، ولكنّ الوزراء خالفوه، وهو

نفسه الذي قال لكاتب هذه السطور عندما اجتمعتُ به بعد الحرب العامة هنا في جنيف: إنَّ الذي أثار في السلطان بالدرجة الأولى حتَّى أعلن الدستور، هو جمال الدين أفندي شيخ الإسلام.

أمّا كوجك سعيد باشا، ففي أول الأمر نصّح للسلطان بالثبات، وبقمع هذه الحركة بالقوّة، إلّا أنه بعد ذلك جاءت الأخبار بأنَّ الفيلق الثاني الذي مركزه أدرنة انضمَّ إلى جمعية الاتحاد والترقي، فوقع الرعب في قلوب الوزراء جميعاً، وعادوا فأشاروا على السلطان بإعلان الدستور اتّقاءً لشرٍّ أعظم! والحقيقة أنَّ القوّة التي في يد جمعية الاتحاد والترقي كانت ضئيلة، وكان الجيش أكثره طائعاً للسلطان، ولكنَّ قوّة الجمعية كانت معنوية، والأمة - حتَّى في نفس قصر يلدز - أصبحت تعتقد أن لا نجاة للدولة إلّا بإعلان الدستور، وعقد مجلس الأمة.

والخلاصة أنَّ السلطان عبد الحميد أعلن القانون الأساسي وأمر بانتخاب المبعوثين، وتعيّن كوجك سعيد باشا رئيساً للوزارة الجديدة. فأراد سعيد باشا إعطاء السلطان بعض حقوق في تعيين الوزراء خلافاً للقانون الأساسي، فوقع بسبب ذلك خلاف بين الوزراء أدّى إلى استعفاء الوزارة، فانتدب السلطان للصدارة كامل باشا وتألّفت وزارة جديدة فيها رجال أمثال مثل رجب باشا الأرناؤوطي ناظر الحربية، وحسن فهمي باشا ناظر العدلية، وغيرهما. ولكنَّ وزارة كامل باشا هذه شاهدت حوادث ذات بال، مثل إعلان بلغاريا استقلالها التام، ومثل أنَّ دولة النمسا أعلنت استلحاق ولايتي البوسنة والهرسك، ومثل أنَّ الأروام أعلنوا إلحاق جزيرة كريت باليونان، وكان إعلان البلغار لاستقلالهم بموجب كتاب من أميرهم فرديناند إلى السلطان عبد الحميد في ٥ تشرين الأول سنة ١٩٠٨، فأرسلت الدولة جواباً للحكومة البلغارية بأنها لا تستطيع الاعتراف بعمل مخالف لمعاهدة برلين، وكتبت إلى الدول تدعوهم إلى عقد مؤتمر لأجل النظر في ما أقدمت عليه بلغاريا من خرق هذه المعاهدة، وكذلك احتجّت الدولة على استلحاق النمسا والمجر للبوسنة والهرسك، برغم كون النمسا والمجر اجتهدتا في استعطاف الدولة العثمانية،

وعرضنا عليها تعويضات مالية، وردّتا لها "سنجق نوفيازار" من أصل البوسنة.

وفي أثناء ذلك وقع خلاف بين جمعية الاتحاد والترقي ووزارة كامل باشا على مسائل داخلية، لأنّ الجمعية كانت هي سبب إعلان الحرّية، فكانت تريد بطبيعة الحال أن تسيطر على الحكومة، ولم يكن هذا الأمر ليحصل بدون اصطدام آراء مفض إلى النزاع، وكانت الأمة مشغولة بانتخاب المبعوثين، ولم تكن الآراء متفقة في قضايا الانتخابات ممّا يحصل في كلّ مملكة، فانتهى الأمر بسقوط كامل باشا. وكان مجلس الأمة قد انعقد وحضر السلطان عبد الحميد افتتاحه وأقسم يمين الأمانة للدستور. ولكن لم يكد المجلس ينعقد حتّى وقع الشقاق بين المبعوثين؛ فمنهم مبعوثو جمعية الاتحاد والترقي ومبدؤهم كان المركزية التامة، أي حصر كلّ الإدارة في مركز الدولة، وبناء الإصلاحات كلّها على هذا الأساس، ومن البديهي أنّ مبدأ كهذا سيعطي السيادة للعنصر التركي الذي له المقام الأول في السلطنة، فلهذا كان العرب والأرناؤوط والأروام والأرمن ضدّ هذا المبدأ، لأنه يجحف بحقوقهم، فتألّف من هؤلاء حزب تسمّى بحزب "الأحرار"، وانضمّ إليهم أيضًا كثير من الأتراك المناوئين لجمعية الاتحاد والترقي. ففي مسألة كامل باشا، وقع الخلاف بين الحزبين، وتغلّب الاتّحاديون على خصومهم؛ هكذا سقط كامل باشا وجاء مكانه حسين حلمي باشا. ففي مدّة هذا الصدر تسوّت بين تركيا والنمسا قضية البوسنة والهرسك، وذلك بدون عقد مؤتمر دولي، لأنّ الأتراك كانوا يخشون من عقد المؤتمر الدولي فتّح أبواب جديدة عليهم، فاسترجعت الدولة سنجق نوفيازار، واستأدت مليونين ونصف مليون جنيه بدلاً عن الأراضي العائدة في البوسنة للدولة خاصّة، وتقرّر بقاء التشكيلات الدينية الإسلامية في البوسنة والهرسك مربوطة بالدولة العثمانية، كما كانت في السابق، وعقدت الدولة مع النمسا معاهدة تجارية، ثمّ رجعت إلى مسألة البلغار؛ فبعد أخذ وردّ طويلين وحلّ مشكلات مالية يطول شرحها، انتهى الخلاف وانعقدت المعاهدة في ١٩ نيسان سنة ١٩٠٩، وفي هذه المعاهدة كلّ ما يضمن حقوق المسلمين وأوقافهم ومؤسّساتهم الدينية في مملكة

البلغار، فاستراح بال الدولة من جهة هاتين المشكلتين: قضية استقلال البلغار التام، وقضية استلحاق البوسنة والهرسك بالنمسا.

ولكن ثار تنّور الخصام في وسط السلطنة، وتعدّدت الأحزاب. وبسبب إعلان الحرية، أظهر كلُّ ما في نفسه، وبدلاً من أن يكون هذا القانون الأساسي سبباً للانضمام، وللسير على قاعدة "وإنَّ هذه أمّتكم أمّة واحدة"، وليس من امتياز فيها لفريق على فريق، كانت عاقبة هذا النظام الجديد أنّ كلَّ أمّة من الأمم الكثيرة التي تتألّف منها السلطنة العثمانية أخذت تحاول الانفصال عن السلطنة نفسها بالطرق الممكنة وغير الممكنة، وجاءت هذه الحالة عذراً للسلطان عبد الحميد الذي كان يدّعي أنه إنّما أخر إعلان الدستور وجمع مجلس الأمّة خوفاً من تفكك أجزاء السلطنة، وفراراً من صدع الوحدة العثمانية، لأنه في ظلّ الحرية لا يمكن منع النزاعات القوميّة التي هي كامنة في صدور هذه الأمم المختلفة التي لا يجمع بينها سوى رهبة الدولة.

ولكنّ جمعية الاتحاد والترقي، مع حسن نيّة رجالها، كان ينقصها كثير من الخبرة، وكان أكثر زعمائها شبّاناً لم يتمرّسوا بالأمر، ولم تنجزهم الحادثات، وقد جاء فوزهم بالقبض على ناصية السلطنة غير منتظر - حتّى من أنفسهم - فسكروا بخمرة العزّ، واستخفّوا بمن سواهم، وظنّوا أنهم قادرون على كلّ شيء، والحال أنهم كانوا يواجهون صعاباً ويقابلون عقاباً لا قبل لهم بها، فكانت أمامهم - وهي الطامة الكبرى - دسائس الدول الأوروبيّة التي، كلّ واحدة منهم، كانت تحرّك أهل البلاد التي تطمح إليها من أجزاء السلطنة، وكان هذا مرضاً مزمنًا، فلا الأجانب كانوا راجعين عن أطماعهم هذه، ولا الأهالي الذين تعودوا رؤية نفوذ هذه الدول في بلادهم كانوا عادلين عن الانقياد إلى وساوسهم. ولأجل وضع سدّ في وجه الأجانب، كان ينبغي أن تكون الدولة أقوى وأرقى وأسعد حالاً، وأغزر مالا من جميع الدول العظام. ولم تكن هذه الشروط حاصلة في الدولة العثمانية كما لا يخفى. ثمَّ إنّ جميع الأمم التي كانت تتألّف منها هذه السلطنة كانت أهدافها

مختلفة؛ فالأروام، وهم جانب كبير في المملكة، لا ينسون ملكهم القديم، وفي كل حركاتهم وسكناتهم كان هدفهم الوحيد استئناف الاستيلاء على القسطنطينية وطرده الترك منها إلى آسيا. والأرمن كان هدفهم الوحيد استئناف ملكهم القديم في نفس الأناضول، والبلغار يريدون ضمّ مكدونية إلى المملكة البلغارية الجديدة، وهذا من جهة المسيحيين.

فأما من جهة المسلمين، فإنّ الجامعة الوحيدة التي كانت تجمع بين الترك والعرب والكرد والأرناؤوط والجركس هي الجامعة الدينية، ولولاها لكانت هذه السلطنة تفكّكت منذ قرون؛ ولكنّ سوء الإدارة في الداخل من جهة، ودسائس الأجانب من الخارج من جهة أخرى، حملا الكثيرين من العرب، والأرناؤوط بنوع خاص، على النزوع إلى الانفصال عن الدولة برغم الجامعة الدينية، وقد بدأ ذلك عند الأرناؤوط قبل العرب، فحاولت الدولة تأديب الثائرين منهم، فاستلزم ذلك تجريد جحافل ووقعت معارك دموية، فازداد الأرناؤوط من الدولة نفورا.

وأما العرب، فكانت عندهم غيرة من الترك لأنهم كانوا أكثر من هؤلاء عدداً، ولم تكن لهم الامتيازات التي للترك، وكان الترك يزعمون أنّ العرب غير قائمين بما يجب عليهم تجاه السلطنة حتّى يتمتّعوا بالمساواة التامة مع الأتراك؛ فمن البلاد العربية جانب كبير لا يقوم بالخدمة العسكرية الإجباريّة، بل يكلف الدولة سوقاً عساكر لإدخال أهله في الطاعة. وهذا النزاع بين العرب والترك لم يكن ينتهي، بل كان يزداد بضعف الدولة وقد كان يظهر في مواقع كثيرة. ولكن، كان المانع الوحيد من انفجار بركان الشرّ بين الفريقين هو الخوف على بيضة الإسلام لا غير، إلّا أنّ الإنكليز تمكّنوا، قبل الحرب العامّة، من استجلاب كثير من ناشئة العرب، منهم من استجلبوهم بالمنافع الخاصّة، ومنهم من استجلبوهم بطريقة الإقناع، وأوهموا العرب أنهم إنّما يريدون ليجدّدوا دولة عربية كدولة بني العباس، أو دولة بني أميّة مثلاً، ويساعدوا العرب على تجديد مجدهم القديم، وعلى عمارة بلادهم التي لم يحسن الترك إدارتها، ولا عمارتها. فصار بين العرب حزب غير قليل ينزعون إلى

الانفصال عن الدولة قلبًا وقالبًا، متوقعين لذلك أول فرصة. ولا يمكن أن يقال إنَّ هذا كان رأي الجمهور من الأمة العربية، بل في الحقيقة كان عقلاء العرب يفقهون أنه إذا وقع الانفصال بين العرب والترك، تسقط بلاد العرب تحت حكم الإفرنج، فلذلك كانوا يختارون البقاء تحت حكم الدولة العثمانية خوفًا من حكم الأجانب، واختيارًا لأهون الشرين.

نعم، لو كانوا على يقين بأنَّ الدول الأوروبية تحترم استقلال البلاد العربية ولا تبسط أيديها إليها بالغصب والتقسيم، لكانوا يرجحون بدون شك الانفصال عن الترك، والاستقلال بدولة لأنفسهم. ولكنَّ عقلاء العرب كانوا لا يجهلون مطامع الدول الأجنبية في بلادهم، ولم يكن يُخفى عنهم تصميم أوربا^(١) على تقسيمها.

ولم يكن يشذ من العرب عن هذه العقيدة سوى بعض من لا تجربة لهم، أو من لا تهمه الجامعة الإسلامية في كثير ولا قليل. ومنهم من كان الإنكليز يستخدمونهم في بث دعايتهم كأجراء لا غير.

ثم إنَّ الاتحاديين ساعدوا، بسوء تصرفهم واستخفافهم، بإعدادهم هذه الأمم غير التركية في السلطنة على أنفسهم، ودخل في الجمعية الاتحادية عناصر كثيرة مفسدة كرهت الرعية بها. وكان رجال الحكم الجديد قد أقصوا عن وظائف الحكومة أكثر الذين كانوا يشغلونها، واستبدلوا بهم شبانًا من حزبهم، فأسفوا جمعًا عظيمًا لهم تأثير في السلطنة، لأنهم أصابوهم في أسباب معيشتهم، فانكسرت خواطر وتراكت أحقاد، وتآلفت فرقة جديدة من قدماء الرجال الذين كان يقال لهم الرجعيون، وانتشرت لهم جرائم، واعصوب حولهم كثير من العوام.

ولمّا كان الاتحاديون يتظاهرون بالتفرنج ويتساهلون بأمور الدين، ويتكلمون أحيانًا بما يخالف الشرع، مال جمهور العلماء وأنصار المبادئ الإسلامية إلى هذا الحزب الذي شرع بمصادمة جمعية الاتحاد والترقي، وألّفوا تحت رئاسة الشيخ

(١) أوروبا.

«درويش وحدتي» عصبة سمّوها «الوحدة المحمّدية»، وأخذ حزب الأحرار يمدّ يده إلى حزب الرجعيين ليكونا يداً واحدة على حزب الاتحاد والترقي، فاشتدّت المعارضة في وجه الاتحاديين بينما هم مهملون للاحتياط، واثقون بأنفسهم، مستخفّون بخصومهم. فاشتدّت المناقشات في الجرائد، وازدادت العداوة بين الأحزاب، وإذا بالناس في ٨ نيسان سنة ١٩٠٩ تسمع أنّ حسن فهمي بك، محرّر جريدة «سربستي» قد قُتل غيلةً على الجسر وهو راجع من بيك أوغلي إلى استانبول؛ وكان هذا الكاتب من أكبر أعداء الاتحاد والترقي، فقليل إنّ الاتحاديين هم الذين أرسلوا مَنْ يغتاله، وقيل إنّ الذين اغتالوه هم حزب الرجعيين، وذلك لأنهم استشاروه في القضاء على الدستور والرجوع إلى نظام الحكم القديم، فأبى أن يسايرهم في هذه المكيدة، فخافوا أن يفشي سرّهم للحكومة، فأرادوا التخلص منه، فقتلوه.

فهاجت الخواطر لقتل هذا الكاتب، وقدّم ستّة من مبعوثي المجلس سؤالاً لناظر الداخلية عن هذه الحادثة، وتفاقم القلق في الأستانة، وكان الرجعيّون قد اتّصلوا ببعض طواير من الجيش، وأتّهم السلطان عبد الحميد بأنّ له يداً في الدسيّة رأساً، أو بواسطة أنصاره القدماء، فما شعر الأهالي إلّا والعساكر قد ملأت ساحة أيا صوفيا وأخذوا ينادون بإسقاط الوزارة، وعزل أحمد رضا بك، رئيس مجلس الأمّة، ويطلبون تسليم علي رضا باشا ناظر الحربية، وأعضاء جمعية الاتحاد والترقي ليقتلوهم، وكان بعض المشايخ علّموا العسكر أن ينادوا بإعادة الشريعة وإلغاء القانون الأساسي حتّى يملكوا بذلك قلوب العامّة. وفي ذلك الوقت هجموا على نادي الاتحاد والترقي، وعلى إدارة جريدة «طنين»، وعلى النادي العسكري، وعلى نادي النساء، ونهبوها وجعلوا أعاليها سافلها، ثمّ انقضّ الجنود على ضبّاطهم فقتلوا منهم ثلاثمائة، وفرّ من الضبّاط عدد كبير من الأستانة، وتخبّأ آخرون فيها. ثمّ هجم الجند على مجلس المبعوثين ليقتلوا منهم الاتحاديين المعروفين بمكانتهم في الجمعية، ولكن، كان المبعوثون الاتحاديون قد علموا بالثورة

وما يضمّره الرجعيّون المستترون بأسم الشريعة من نيّة قتلهم، فلم يحضروا إلى المجلس. وحضر الأمير محمّد أرسلان رئيس لجنة الأمور الخارجية ومبعوث اللاذقية، وقيل له في ذلك إنّ ذهابه إلى المجلس خطر على حياته لأنّه كان من الاتّحاديّين المعروفين، فأبى إلّا أن يذهب ليقوم بالواجب، وكان بلغه أنّ في نيّة الثوّار إحداث مذبحة في الأستانة تحمل الأجانب على التدخل لأجل حماية رعاياهم، فتسقط بذلك حكومة الاتّحاد والترقي، فذهب ابن عمّنا إلى المجلس ليحمل المبعوثين على مراجعة السلطان شخصيًّا، ليبدل كلمته ونفوذه لأجل تسكين الثورة التي قد تجرّ وبالأّ عظيمًا على السلطنة؛ فلمّا ذهب، رحمه الله، إلى المجلس، لم يجد من نيّف ومائتي مبعوث إلّا ثلاثين أو أربعين مبعوثًا فقط. فتكلّم معهم في الموضوع وتقرّر بينهم إرسال وفد إلى قصر يلدز ليعرض الخطب على السلطان، ويلتمس أمره الجازم للعسكر، وللشعب، بالسكون، فانتخب المجلس أحد عشر مبعوثًا، منهم محمّد أرسلان، ليقوموا بهذه المهمّة. فلمّا خرجوا وركبوا العربات، عرف محرّكو هذه الثورة مقصدهم فردّوهم من حيث أتوا. وبينما هم على باب المجلس، أوعز بعض المحرّكين لهذه الثورة إلى الجند بأن يطلقوا الرصاص على محمّد أرسلان - وهم لا يعرفونه - فوقع شهيدًا. ثمّ قتلوا أيضًا ناظم باشا ناظر العدلية، وكان مرادهم أن يفتكوا أيضًا بسائر أعضاء المجلس الذين لبثوا ينتظرون الموت مدّة ساعتين، منهم من رمى بنفسه من النوافذ، فسقطوا وتكسّرت أرجلهم، ومنهم من تخبّأ في أيّ مكان يتوارى به عن الأعين؛ ولكنّ العسكر، بعد أن فتك بناظر العدلية، ومبعوث اللاذقية، سمعوا أنّه سيأتي عسكر آخر بأمر السلطان فيقتصّ منهم، فوقع الرعب في قلوبهم وأمسكوا عن قتل سائر المبعوثين وصاروا يطلقون الرصاص في الفضاء تهويلًا.

وأما حسين حلمي باشا والوزراء رفاقه، فقد تخبّأوا حيث لا يعلم بهم أحد، وانسلّ محمود مختار باشا على باخرة إنكليزية، فذهب العسكر إلى بيته ليقتلوه فلم يجدوه. فأمر السلطان بتأليف وزارة جديدة تحت رئاسة توفيق باشا الذي كان

سفيراً للدولة في لندرة، وأدخل فيها أدهم باشا قائد الجيش العثماني الذي قهر اليونان، وذهني باشا، ورفعت باشا الذي كان ناظرًا للخارجية في الوزارة السابقة، فأبقوه في الوزارة الجديدة كما كان، وأبقوا أيضًا ضياء الدين أفندي شيخ الإسلام، وأبقوا نور أدونغيا أفندي الأرمني ناظر الأشغال النافعة، وأبقوا خليل حماده ناظر الأوقاف، وتعيّن لنظارة العدلية ولرئاسة مجلس الشورى الوزير الشهير حسن فهمي باشا، وتعيّن عادل بك ناظرًا للداخلية، والقائد ناظم باشا قائدًا للفيلق الخامس مكان محمود مختار باشا؛ وقد كان وقوع هذه الثورة في ١٣ نيسان سنة ١٩٠٩. وفي اليوم التالي لم ينعقد المجلس، ولكن لما تمّ تشكيل الوزارة، انعقد بحضور ١٩١ مبعوثًا وأصدر المجلس منشورًا يحاول فيه تلطيف الحادثة، ويحثّ الرعيّة على السكون. ونُقِلَتْ جثّة الأمير محمّد أرسلان باحتفال عظيم إلى بيروت حيث كان له مأتم لم يسبق نظيره، وبكى الجميع شبابه لأنه كان في الرابعة والثلاثين من العمر، وبكوا مزاياه العالية. وحزن عليه أبوه الأمير مصطفى أرسلان حزنًا أثر في صحّته، فلم يعيش بعد ذلك طويلًا.

ولما وصل الخبر إلى سلانيك، وهي مركز الاتحاد والترقي، هاج العسكر، ولا سيّما الضبّاط الذين علموا بقتل رفاقهم، فلم يبطئوا أن زحفوا إلى الأستانة. فاجتمع الفيلق الثالث - أي فيلق سلانيك - والفيلق الثاني - أي فيلق أدرنة - وساروا إلى العاصمة تحت قيادة محمود شوكت باشا، فوقع الرعب في الأستانة وخيف أنّ العساكر الآتية من أدرنة وسلانيك تنتقم من العساكر والأهالي الذين قاموا بالثورة الرجعية، فأرسل الصدر الأعظم إلى محمود شوكت باشا يقول له: إنّ السكون تامّ في الأستانة وإنّه لا خوف من حرب. وكان توفيق باشا قد نصح للسلطان بعدم المقاومة خوفًا من حرب أهلية.

ولما اجتمعت الجيوش في "سان ستفانو"، وذلك في ٢١ نيسان، أقبل عليها النواب والشيوخ وانعقد مجلس الأمة تحت رئاسة أحمد رضا بك، ونشروا منشورًا يجعل الأمر والنهي والاقتصاص من الثائرين في يد محمود شوكت باشا، قائد

الجيش المسمّى بجيش الحركة، وكان العساكر البحرية قد اشتركوا في الثورة من قبل، ولكنهم لمّا رأوا القوّة أقبلت أسرعوا إلى الخضوع. وبالإجمال، لم يكن في نيّة توفيق باشا، ولا أدهم باشا، ولا أحد من الوزارة الجديدة مقاومة الفيلقّين القادمين من الروملي، ولكنّ بعض العساكر الذين كانوا في ثكنة "طاشقشلة"، والذين كانوا هم الثائرين والفاجرين للدماء، أطلقوا النار على جيوش الروملي، ف وقعت مناوشات خفيفة في ثكن أخرى وانتهت بفوز قوّة محمود شوكت باشا. وكان يحيط بقصر يلدز سبعة آلاف من الجيش المخلص للسلطان، إلّا أنهم لم يروا السلطان ناويًا المقاومة فخضعوا لمحمود شوكت باشا. وفي ٢٦ نيسان تقرر في مجلس الأمة خلع السلطان. وصدرت الفتوى من مشيخة الإسلام بأنه إذا كان زيد - الذي هو أمير المؤمنين - يحذف مسائل مهمّة من كتب الشرع، وقد يمنع تداول هذه الكتب أحيانًا، وكان يخالف الشرع في استعمال بيت مال المسلمين، ويقتل وينفي ويحبس بمجرد هواه، ويحنث يمينه التي أقسمها، ويحدث الفوضى في المملكة، أفلا يجوز تخليص الأمة من ضرره؟ أفلا يكون من مصلحة الأمة خلعه؟ إلخ...
الجواب: نعم.

وقرروا نفيه إلى سلاطيك حيث بقي إلى أيام الحرب البلقانية سنة ١٩١٢، ولما نشبت الحرب البلقانية، نقلوه إلى الأستانة حيث توفي سنة ١٩١٧. ونودي بالسلطان محمد الخامس، أخي السلطان المخلوع، سلطانًا وخليفة، واستتبّ السكون بعد ذلك وحوكم رؤساء الثوار وشُنقوا على جسر الأستانة.

وكنت يومئذٍ، كما تقدّم الكلام، قائمًا في قضاء الشوف، فأصابني من الحزن لهذه الفاجعة ما ليس عندي عبارة تفي بوصفه، ولا نزال جميعًا إلى اليوم نندب فقد ذلك الشاب الذي لم تُنجب عائلتنا مثله. وقد كان الحزن في الحقيقة على المرحوم محمد، ابن عمنا، عامًا لجميع الطبقات، وكان والده واضعًا كلّ آماله به، فأصابه من الحزن ما هدم جميع قوّة جسمه، ولم يزل بعد استشهاد ولده يعاني الأمراض إلى أن توفي إلى رحمة ربّه سنة ١٩١٤، قبل الحرب العامّة بقليل. وإلى

الآن لا تزال العائلة الأرسلاية وجميع محبيها تتذكر آلام تلك المصيبة بغياب ذلك الكوكب المنير الذي تبعه فقد والده الجليل حزناً عليه.

- الحرب الطرابلسية

وكان أهالي اللاذقية فكّروا في انتخابي لمجلس المبعوثين مكان الشهيد محمّد، وكنت ناوياً قبول اقتراحهم، وجاءتني منهم البرقيات وجاوبتهم عليها. ولكن لحظتُ أنّ المرحوم عمّن الأمير مصطفى لن يكون مرتاحاً إلى هذا الرأي، فبقيت في القائمة حتى جرى ما جرى بيني وبين يوسف فرنكو باشا، كما تقدّم الكلام.

ولمّا شنت إيطاليا غارتها على طرابلس الغرب، كنتُ في عين صوفر، وأخذت أكتب أصحابي بمصر، ومنهم الشيخ علي يوسف، صاحب جريدة "المؤيد"، في إعانة السادة السنوسية بالأموال لأجل المقاومة. وكذلك أرسلتُ برقيات إلى حسين حلمي باشا في الأستانة أقترحُ فيها إرسال الإمدادات إلى طرابلس الغرب، ومعاونة للأهالي على صدّ هذه الغارة الشنيعة، ودفع هذا الاعتداء الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ.

تحسين حلمي باشا أرسل برقيّاتي إلى محمود شوكت باشا، ناظر الحربية وقتئذٍ، فجاءني برقية من محمود شوكت باشا يشكرني فيها على ما أبدته من الحمية وما أسديه من النصائح. وعند ذلك جاوبته بوجوب إرسال ضباط كثيرين، متنكرين في زيّهم، من طريق مصر وطريق تونس إلى طرابلس وبنغازي، وإرسال ما يمكن من المال، ومن السلاح، تهريباً، لأنني كنت أعلم أنّ الأهالي أهل حمية وشجاعة وصلابة، وأنهم موطنون أنفسهم على الكفاح، لكن يحتاجون إلى القوات والسلاح. فصادت آرائي هذه قبولاً، سواء في مصر أو في الأستانة. وكان أنور بك ملحقاً عسكرياً في برلين، فثارت به الحمية، وكان المثل البعيد فيها، وجاء

إلى الأستانة وأخذ معه مبلغًا من الدراهم، واستصحب عددًا من الضباط، وساروا متنكرين من طريق الإسكندرية.

وكذلك كان فتحي بك ملحقًا عسكريًا في باريس، فسار إلى طرابلس من طريق تونس، ووافاه إلى هناك ضباط متنكرون جاؤوا من الأستانة وأخذت الدولة تمدّهم بالمال اللازم، كما أنها أرسلت بعض بواخر حاملة سلاحًا ومهمات حربية، فوقع أكثرها في يد الطليان، ولكن، وصل بعضها واستفاد الأهالي منه كثيرًا. وأمّا من مصر، فقد جاءني كتاب من الشيخ علي يوسف يقترح عليّ أن أجيء إلى مصر حتّى يتيسّر لي الاشتراك، كما ينبغي، في حركة إمداد المجاهدين في طرابلس. فعند ذلك قرّرت السفر إلى مصر. ولكنتني قبل الذهاب إلى مصر، ذهبت إلى دمشق وتكلّمت مع قيادة الفيلق الخامس في إرسال عدد من العساكر والضباط إلى طرابلس، متنكرين بثياب بدو، ثلّة بعد ثلّة. فاستأذنت القيادة الأستانة، وجاء الجواب بالإذن، وأخبروني به. وذهبت أنا عن طريق السلط إلى القدس، إلى غزة، وانتظرت توارد العساكر المتنكرة. فمرّت الثلّة الأولى منهم ولم يلحظ الإنكليز من أمرها شيئًا، فعبروا ودخلوا مصر ووصلوا من هناك إلى حيث كان أنور في الجبل المشرف على درنة. ثمّ إنني تقدّمت من غزة إلى العريش، فسمحوا لي بالمرور من الحدود عند رفح بعد إلقاء بعض أسئلة. ولكنّ الكولونل الإنكليزي الذي كان هناك أرسل إلى مصر فعرفّهم بمروري، فجاء الأمر من مصر إلى محافظ العريش بإرجاعي من حيث جئت. وكان المحافظ وأهالي العريش قد تلقّوني برًّا وترحيبًا، وأبقوني عندهم يومين أو ثلاثة لأجل الاستراحة من وعشاء السفر، وفرحوا بي كثيرًا. ولكنّ فرحهم انقلب غمًا عندما جاء الأمر من القاهرة برجوعي وأبلغني المحافظ ودموعه تسيل. فقلت له: خفّض عليك، وليس في الأمر ما يوجب كلّ هذا. فإني أذهب من طريق البحر وركبت راجعًا إلى غزة. وودّعني المحافظ والضباط ووجوه الأهالي إلى مسافة ثلاث ساعات، ثمّ رجعت إلى غزة حيث كنت ضيفًا على المرحوم الحاج سعيد الشوّا. ومن غزة جئت إلى يافا وركبت البحر إلى مصر.

ولمّا وصلت، أخذت أشارك في المذاكرة مع جمعية الهلال الأحمر وجمعية الإغاثة المصرية التي كانت ترسل الإعانات إلى الجبل الأخضر. وقابلت الخديوي السابق عباس حلمي واحتفى بي كثيرًا، ودعاني عدّة مرار إلى الطعام عنده؛ وأقام مرّة مأدبة للصدر السابق كامل باشا والصدر الآخر السابق فريد باشا، وعدد من كبار الدولة، فدعاني أيضًا. وتكلّمت في ذلك الوقت مع كامل باشا وفريد باشا بشأن النازلة الطرابلسية. إلّا أنّ الخديوي لم يكن يريد ذهابي إلى جهات، طرابلس زاعمًا أنّ الحالة العامّة حرجة، وأنّ مستقبل الدولة مظلم وأنه يجب أن نبقى في مصر لاستقبال الطوارئ التي قد يكون منها خطر على ما هو أعظم من خطب طرابلس. وحقيقة الحال أنه كان يفكر بحركات في بلاد العرب، ويريد أن يجمع لها بعض مفكرى العرب وزعمائهم. فأما أنا، فكنت مخالفًا لهذا الرأي، قائلاً: إنّ كلّ حركة اليوم ضدّ الدولة العثمانية تلحق بها ضعفًا وتزلزل أركانها، وتفيد الإفرنج، وتضرّ العرب والترك معًا. وكنت أرى أيضًا أنّ تسليم طرابلس الغرب أو التساهل بها لا يكون سببًا فقط لذلّ المسلمين، في طرابلس وأفريقيا فقط، واستطالة الأجانب عليهم فيها، بل يكون بداية لانهايار السلطنة العثمانية بأجمعها. وطالما قلت إنّ الحرب الطرابلسية ستكون فاتحة حروب، كلّ واحدة منها أعظم من التي سبقتها.

وهكذا كان؛ فإنّ الحرب الطرابلسية أدّت إلى الحرب البلقانية، والحرب البلقانية أفضت إلى الحرب العامّة. وقبل الحرب العامّة بسنة وثلاثة أشهر، نشرت في جريدة "الشعب" بمصر مقالة عنوانها "نار أوروبا من شرارة البلقان"، ذكرت فيها أنّ حربًا عمومية بين الدول العظام لا تلبث أن تشبّ وتكون الحرب البلقانية بالنسبة إليها هزءًا. وإنّ شرارة هذه الحرب العامّة ستثور بين النمسا وصربيا. وما مضت سنة وأشهر حتّى وقع كلّ ذلك بالفعل. فكنت أنا أرى وجوب الدفاع عن طرابلس إلى النّفس الأخير خوفًا من عواقب التفكّك. ولم أسمع مقال الخديوي في عدم الذهاب، وصمّمت على السفر، ورجوت الخديوي أن يكفّ عن معارضتي فيه. ثمّ ركب، من الإسكندرية، سكة حديد مريوط إلى نهايتها عند الزاوية السنوسية

الخاصة بسيدي هارون ابن بدر القناشي. ومن هناك ركب الخيل، وكانت جمعية الهلال الأحمر أرسلت معي أرزاقاً محمول ستمائة جمل إلى المجاهدين وإلى البعثات الطبية المصرية التي كانت قد ذهبت إلى الجبل الأخضر، وكان فيها الدكتور حافظ عفيفي والدكتور نصر فريد وغيرهما. وكانت خصّنتني بمحمول ثلاثين جملاً لي وحدي، فيها من جميع أنواع المأكّل والملابس واللوازم، فأهديت منها لأنور ولمشاخ الزوايا السنوسية، وفرّقت الباقي على العرب، ولم أستأثر لنفسي بشيء أبداً.

ولمّا دخلتُ حدود السلوم لم أجد أثراً للطلّيان إلى مرسى طبرق، حيث كانوا قد بنوا معاقل وأقاموا وراءها. وكانت العرب تهاجمهم من البرّ. وكان قائد موقع العثمانيين بطبرق أمير اللواء أدهم باشا، من حلب، فنزلت في طبرق عدّة أيام، في أثنائها ورد أمر من أنور إلى أدهم باشا بإرجاعي إلى الحدود المصرية. فراجع أدهم باشا بأنّ هذا الأمر غير موافق، وأنّ العرب المجاهدين قد يسوءهم ذلك، وأني على كلّ حال ذاهب إلى معسكر أنور؛ فهو يقدر هناك أن يراقبني ويجري ما تقضيه المصلحة بعد أن يحصل عنده اليقين بصحّة ما بلغه من الأخبار. وسبب كون أنور أصدر هذا الأمر هو أنّ الذين كانوا يريدون أن أسافر إلى برقة، أحبّوا أن يلقوا فتنة ينشأ عنها اضطراري إلى الرجوع من برقة سخطاً على الأتراك، فدسّوا أخباراً إلى قوميسيرية الدولة بمصر، وإلى الأستانة، بأنني ذاهب إلى الجبل الأخضر لتحريك العرب على الترك. فأرسلت المراجع العثمانية هذه الأخبار إلى أنور. ولمّا كان لم يسبق له تعارف معي صدّق ما ورّده، فأعطى ذلك الأمر لأدهم باشا بإعادتي إلى مصر. ثمّ إنّّه عندما وصلتُ رأيته على حذر منّي، وأنا لم يكن عندي علم بشيء من كلّ هذا، فأخذت بالحديث معه وكنت أحدثه بكل صراحة وأبين له أغلاط الدولة في إهمالها لطرابلس. وما مضى يومان حتّى تغيّرت أفكاره تماماً من جهتي وعرف أنّ الذي بلغه لم يكن إلّا دسائس مفتعلة المقصود منها الفتنة بيني وبينه، وأقرّ لي بمآل الأخبار التي جاءت، وانعقدت بيني وبينه صحبة أكيدة استمرت من

بعد ذلك إحدى عشرة سنة، أي إلى أن جاء خبر استشهاده، رحمه الله، في مملكة بخارى التي كان أشعل بها الثورة على الروس البلاشفة، وذلك بعد الحرب العامة على ما سيأتي.

وبقيتُ في درنة بالجبل المشرف عليها الذي كان فيه معسكر أنور، وكان يقال له معسكر عين منصور، مدة خمسة أشهر، وذهبت من هناك إلى معسكر عزيز علي المصري، الذي كان يربط أمام مدينة بنغازي، وبقيت هناك نحو شهرين. ولما كنت في معسكر درنة، حضرت بعض الوقائع الحربية مع الطليان، وكان معي خمسة رجال من أتباعي من جبل لبنان، وبقيت في إحدى الوقائع من الصباح إلى غروب الشمس أنا ومصطفى كمال وأنور جالسين وراء متراس، وقنابر الشرائل تتساقط علينا ومن حولنا. وكنت طول هاتيك المدة أكتب جريدة "المؤيد" بمقالات متوالية، أستجيش بها حمية العالم الإسلامي لمعاونة الدولة وإنقاذ طرابلس الغرب. فإنني كنت أرى هذا الرأي، وهو أن التساهل في قضية طرابلس الغرب يفضي إلى مصائب على الإسلام والأمة العربية، بنوع خاص، أعظم جداً مما يتصورون؛ لأن الإسلام في نظر الأوروبيين سلسلة مرتبطة بعضها ببعض. وما وقع الإسلام في ما وقع فيه من المصائب إلا بسبب تساهل ملوكه في بداية الأمر، عملاً برأي مشيري السوء الذين كانوا يقولون لهم: إنَّ في ما بقي من ممالككم الطويلة العريضة ما يغنيكم عن الاشتغال بحفظ بلدان لا فائدة منها. أو قد غفلوا عن أن التساهل في القليل يجرّ إلى فقد الكثير. ولما كنت في مصر أثناء حرب طرابلس قال لي رفيق بك العظم: ليس عندنا اليوم وقت للاشتغال بصحارى طرابلس. فأجبت فوراً: إن لم نقدر أن نحفظ صحارى طرابلس لم نقدر أن نحفظ جنان الشام. وهكذا حصل. هذا، وفي تلك الأيام ثار الأرناؤوط على الدولة، واشتدّت الثورة، وأرسلت الدولة قوّة عظيمة لإدخالهم في الطاعة، وسالت الدماء، واشتدّ الخلاف في الأستانة بين الاتحاديين وخصومهم. وما زالت الأمور في هرج ومرج إلى أن سحب الاتحاديون أنفسهم من الحكم، فتشكّلت وزارة جديدة مؤلّفة من مختار باشا

الغازي وكامل باشا وحسين حلمي باشا وفريد باشا، الثلاثة هؤلاء من الصدور السابقين، وسمّوها بالوزارة الكبرى. إلّا أنّ فريد باشا استعفى من الدخول فيها، وحسين حلمي باشا لم يلبث أن استعفى أيضًا. وبقي مختار باشا صدر أعظم بضعة أشهر، إلى أن نشبت حرب البلقان، فأشاروا على السلطان محمد رشاد بإحالة الصدارة إلى كامل باشا، ذهابًا إلى أنّ كامل باشا كان محبوبًا عند الإنكليز، فإذا تولّى الصدارة نالت الدولة من عضد إنكلترة ما لم تنله في مدّة غيره. وكان هذا أملًا فارغًا، لأنّ سياسات الدول لا تتغيّر من أجل أشخاص. ولما جرى هذا التبديل في الأستانة، كنت لا أزال في الجبل الأخضر ناويًا الاستمرار على الجهاد، وكان أنور نفسه ينوي مثل ذلك، فجاءت الأخبار بأنّ الوزارة الجديدة تريد أن تصالح إيطاليا وتسلمها طرابلس الغرب. وسألت أنور عن ذلك، فأجابني مؤكّدًا الخبر. فعند ذلك قرّرت السفر إلى الأستانة لأسعى في تلافي الأمر. وكان سيدي أحمد الشريف لا يزال في واحة الكعزة، ولم نكن تعارفنا معه، وإنّما كانت حصلت المعارفة بيني وبين الكثيرين من مشايخ الزوايا السنوسية، مثل سيدي عمران السكوري، شيخ زاوية المرج، وسيدي العلمي الغماري، شيخ الزاوية البيضاء، وسيدي أحمد العيساوي، شيخ زاوية بنغازي، وسيدي محمد علي ابن عبد المولى، من مشايخ الزوايا أيضًا، وغيرهم، فأقلقتهم هذه الأخبار، فأجمعت على السفر.

ولما جئت إلى الإسكندرية وجدت الخديوي أرسل أحمد بك العريس يستقلّني ويدعوني إلى النزول في سراي رأس التين. فجئت ونزلت ضيفًا على الخديوي، وكنت أظنّ أنّ الخديوي سيحفي السؤال عن الحرب الطرابلسية وعن أحوال العرب المجاهدين، فلم أجد شيئًا من ذلك. ثمّ علمت أنه كان على اتفاق مع الطليان بأن يبيعهم سكّة حديد مربوط بمليون ونصف جنيه، لأنّ السكّة المذكورة كانت ملكًا خاصًا له؛ وأنه، بمقابلة ذلك، كان الخديوي وعد الطليان بتسكين الثورة السنوسية. وبالفعل، أرسل جملة وفود إلى السيّد أحمد الشريف السنوسي ينصحه بترك الجهاد والاتفاق مع إيطالية. فلما اطلعتُ على هذه الأمور أمسكتُ عن

الخوض مع الخديوي في قضية حرب طرابلس. ثم، بينما كنت أفطر وإياه، وكان الوقت رمضان، وكان على السفرة أيضاً قاضي مصر التركي وحسين رشدي باشا، ناظر الداخلية، والشيخ علي يوسف، أخذ الخديوي يبين عقم المقاومة ويثبت أن الدولة مضطرة إلى الصلح بأي وجه كان. وكان الشيخ علي يوسف، لأجل خاطر الخديوي، يؤيد هذا الرأي، بحيث جرى بيني وبين الخديوي والشيخ علي يوسف جدال عنيف وندمت في نفسي على نزولي ضيفاً هناك. ولكن الخديوي شعر بامتعاضه الشديد، فتلافى الأمر وانقطع عن الكلام في الموضوع من بعد ذلك؛ وإنما استدعى يحيى بك الأطرش لمواجهة. ثم سافر الخديوي إلى أوروبا وبقيت أنا بالإسكندرية. وبعد أن حصلت على العفو عن يحيى الأطرش بواسطة القوميسير رؤوف باشا، كما تقدّم الكلام عليه، جئت إلى مصر وسافرت منها أنا ويحيى إلى بور سعيد، ومنها إلى بيروت، حيث نزل يحيى بها ذاهباً إلى حوران، وتابعت أنا السفر إلى الأستانة.

ولما وصلت إلى الأستانة أسرع بمقابلة كامل باشا ومختار باشا وجمال الدين أفندي، شيخ الإسلام، وناظم باشا، ناظر الحربية، وحسين حلمي باشا، وقابلت عبد المجيد أفندي، الذي يقال له الخليفة اليوم وكان يومئذ ثانياً لولي العهد. ومع كل هؤلاء تكلمت في أمر طرابلس. وكانت حرب البلقان على وشك الإعلان، فقال لي كامل باشا: إن الدولة لا تقدر أن تتابع الحرب الطرابلسية إذ لا يمكنها أن تحارب إيطاليا والدول البلقانية الأربع في وقت واحد. فقلت له: يمكن حل هذه المسألة على وجه أن تداوموا إرسال الإمدادات المالية سرّاً إلى المجاهدين، وأن تجتهدوا في أثناء عقد الصلح مع إيطاليا بأن تحفظوا ما أمكن من حقوق الأهالي، وأن تجعلوا نزول السلطان عن حقّه في طرابلس لأهل طرابلس، لا للطلليان، فلا يبقى لإيطاليا حقّ أن تقول إن السيادة العثمانية انتقلت إليها. فأجاب على هذا بالموافقة. وكذلك أجبني ناظم باشا، ناظر الحربية، بأنهم سيداومون إمداد طرابلس سرّاً. وكذلك جمال الدين، شيخ الإسلام، قال إنه لا يمكن إهمال هذا الواجب، وإن

ارتباط المسلمين أمر مقدّس. وبينما كنت أواصل هذه المساعي، أعلنتِ الدول البلقانية الأربع، بلغاريا وصربيا واليونان والجبل الأسود، الحرب على تركيا، وكان ذلك بتدبير الروسية^(١). ولم يقع الاتفاق بين البلقانيين إلاّ تحت كفالة قيصر الروسية نقولا الثاني الذي قتله البلاشفة هو وعائلته شرّ قتلة، فكأنه لقي جزاء ما كان السبب فيه من الفظائع التي جرت في البلقان. فلمّا نشبت الحرب البلقانية انصرفت الأذهان كلّها إليها وأصبح لا يعي أحد كلامًا عن طرابلس.

- الحرب البلقانية

وأسرعت الدولة فعقدت الصلح مع الطليان، ولكنها لم تترك حقّها في السيادة على طرابلس لإيطاليا، بل تركت الأهالي أحرارًا في شأنهم. وكانت الدولة في الحقيقة معذورة في ذلك اليوم لأنّ إيطاليا كانت جهّزت عساكر لإنزالها في البلقان أيضًا. وقد كان من جملة شروط الصلح مع إيطاليا أن تبقى الرئاسة الدينية في طرابلس للسلطان العثماني، وأن يُخطب بأسمه على المنابر، وأن يكون له نائب في طرابلس الغرب يقال له نائب السلطان. وتولّى هذه النيابة حينئذٍ شمس الدين باشا، وكان القائم بأموره منصور بك شتوان، من أعيان بني غازي. ولمّا اشتدّت الحرب البلقانية وبدأت الدوائر تدور على الأتراك بسبب عدم استعدادهم للحرب التي جاءتهم بغتة، وشدة الانقسام الذي كان بينهم، وبسبب استخفافهم بالأعداء، شرع المصريون يجمعون للدولة الإعانات. فتألّفت لجنة تحت رئاسة الأمير عمر طوسون وجمعت ما يقرب من أربعمئة ألف جنيه. وكانت لجنة الهلال الأحمر تحت رئاسة الأمير محمّد علي، شقيق الجناب الخديوي، وكانت هي أيضًا تبذل جهودها في المساعدة. وجاءت لجنة من مصر مؤلّفة من محمّد باشا الشريعي، وكامل باشا جلال، وحنفي بك ناجي، وعدد من الأطباء والصيادلة وغيرهم، وأظهر المصريون في ذلك الوقت من الحميّة ما لا يوصف. وكان المسلمون الذين في الرومللي، أي

(١) روسيا.

في البلقان، قد ابتدأوا يفرّون إلى الأستانة حتّى يتخلّصوا من انتقام البلقانيين الذين كانوا قد تجاوزوا على الأعراض وسفكوا الدماء، فجاء مائة وثلاثون ألف نسمة من مسلمي الروملي بحالة يرثى لها. وكان الفصل شتاءً، فوضعتهم الدولة في جوامع الأستانة وملحقاتها ولكن كان أكثرهم لا يملكون ما يقوّتون به أنفسهم وعائلاتهم. فجاء الأمر من لجنة الإعانة بمصر إلى الوفد الذي أرسلته إلى الأستانة، تحت رئاسة المرحوم محمّد باشا الشريعي، بأن يوزعوا إعانات على المهاجرين المذكورين. ثمّ جاءني أنا تفويض من لجنة الإعانة ولجنة الهلال الأحمر بأن أكون من جملة المفتّشين والمراقبين على توزيع الإعانات وأعمال البعثات الصحيّة المصريّة. فشرعنا في إغاثة أولئك البؤساء الذين، لولا إعانة المصريين، كان أصابهم من الشقاء ما لا تفي به عبارة. فجعلنا لكلّ نسمة ثلاثة ريالات مجيديّة، وكنا نوزعها بموجب جداول مصدّقة من أمانة البلدة بعد إحصاء دقيق. ولما قبض هؤلاء المنكوبون الإعانات أجازتهم الدولة إلى الأناضول، ولم يعودوا إلى الروملي إلّا بعد نهاية الحرب البلقانيّة. وكنت أنا في ذلك الوقت أكتب الأمير عمر طوسون، رئيس لجنة الإعانة، وأكتب لجنة الهلال الأحمر وأبرق لهم بكلّ ما يلزم. ومن جملة ما قمت به، والله الحمد، وأعدّ ذلك من رضا الباري تعالى عني، أنني أول من استجلب النظر إلى حالة مسلمي سلانيك الذين دخل اليونان والبلغار إلى بلدهم قبل أن يتيسّر لهم الجلاء، فوقع بهم من البلاء ما وقع، وقطع البلقانيون كلّ اتّصال مع سلانيك حتّى لا يعرف أحد ماذا سيحلّ بالمسلمين. وكان قد فرّ من هناك بعض أشخاص وصلوا إلى الأستانة، فأخذنا منهم جلية الخبر، وقالوا إنّ المسلمين في سلانيك وفي القرى المجاورة قد اجتمعوا جميعاً في سلانيك، وربّما يكون فيها نحو مائة ألف نسمة من المسلمين كلّهم في خطر الموت جوعاً. ففي الحال، أبرقتُ إلى الأمير عمر طوسون بمصر وأطلعته على أخبار هذه الفجائع، وحثت همّته على إرسال باخرة بأسرع ما يمكن مشحونة أرزاقاً بأسم مسلمي سلانيك وجوارها. وواصلت البرقيات في هذا المعنى، فأسرع الأمير وأعوّاه - جزاهم الله خير الجزاء -

بإرسال، لا باخرة واحدة، بل بواخر وصلت إلى سلانيك، والمسلمون هناك قد بلغت أرواحهم التراقي، فأغاثوهم وأخرجوهم تقريباً من القبور. وعلم الخديوي بهذه الأخبار، فأرسل أيضاً أرزاقاً إلى "قواله"، وطن عائلة محمد علي الأصلي، حيث اجتمع أيضاً جميع المسلمين الذين في قواله وجوارها. ثمّ إنني أبرقت إلى مصر برقيّات متواصلة لأجل طلب توسّط الإنكليز لدى البلقانيين في السماح بدخول البعثات الصحيّة المصرية إلى أدرنة بعد أن طوّقها البلقانيون بالحصار. فدخلت البعثات الصحيّة المصرية إلى أدرنة في أثناء الحصار وكان فيها نحو خمسين ألف نسمة من المسلمين على وشك الموت جوعاً، لأنّ الأرزاق التي كانت في البلدة كان الجيش العثماني المحصور مضطراً أن يأخذها لنفسه، فبقي الأهالي بدون قوت. ولمّا دخل المصريون، لم يبقَ أحد تقريباً من مسلمي سلانيك إلا واستعان بأرزاق الهلال الأحمر المصري؛ وألوف منهم كان قوتهم الوحيد من مطبخ الهلال الأحمر المذكور. ثمّ إنّ البلقانيين استولوا على أدرنة، كما هو معلوم، واضطرتّ الحامية العثمانية للتسليم، فبقي مسلمو أدرنة وجوارها عيالاً على الهلال الأحمر المصري. وقد كانت الحامية العثمانية نفسها قد اضطرتّ إلى القوات اضطراباً شديداً في أثناء الحصار، فأرسل شكري باشا، القائد، إلى الأستانة يستغيث، ولكنّ الدولة لم تكن تقدر أن ترسل له إمداداً لأنّ العدو محيط بالبلدة. فأخذنا الخبر وحاولت إقناع زملائي المصريين بإرسال عشرة آلاف جنيه إلى الحامية العثمانية، تشتري بها أرزاقاً، فلم يريدوا أخذ ذلك على مسؤوليتهم، لأنّ مهمّة الهلال الأحمر منحصرة في مداواة الجرحى، ولكنني ما زلت بهم حتّى أقنعتهم بإرسال عشرة آلاف جنيه إلى أدرنة. وفي تلك المدة، شغلت الحرب البلقانية الأفكار عن حرب طرابلس، وكان قد بقي من الإعانة الطرابلسية في مصر نحو ثلاثين ألف جنيه، فأرادت لجنة الإعانة تحويلها إلى إعانة الدولة في حرب البلقان. فكتبت إلى الأمير عمر طوسون أن هذا المبلغ ليس له تأثير كبير في الحرب البلقانية، وأنّ الدولة تستغني عنه، ولكنه قد يؤثر في مسك أرواق المجاهدين الطرابلسيين، فالأولى إرساله إليهم تدريجياً. فوافق

الأمير عمر، حفظه الله، على هذا الرأي وأخذوا يرسلون إلى المجاهدين السنوسيين دفعة بعد أخرى ممّا كان له غناء كبير في استمرار المقاومة في الجبل الأخضر.

وبينما كنّا نشغل بمعاونة المنكوبين من مسلمي الروملي ومعالجة جرحى الحرب البلقانية، تفشّى مرض الكوليرا في الجيش العثماني الذي كان مرابطاً حينئذٍ في شطالجة. وفتك المرض فتكاً ذريعاً، فتراكمت المصائب على الدولة من كلّ جانب.

وجاعنا الخبر مرّة بأنّ أربعة آلاف عسكري عثماني باثتون في الصحراء بدون خيام في قرية سان أستفانو، بين الأستانة وشطالجة، وأنه قد مات نحو نصفهم من مرض الكوليرا ومن البرد الشديد، لأنه كان ذلك في قلب الشتاء. ففي تلك الليلة نفسها، بدون أن نصبر إلى الصباح، ذهبْتُ أنا والمرحوم محمّد باشا الشريعي إلى الباب العالي ونبّهنا إلى ذلك كامل باشا الصدر الأعظم. وثاني يوم ذهبنا إلى نظارة الحرية لنخبرهم بما سمعناه ونستعجلهم بإرسال أخبية ولوازم للعسكر المذكور. وكان ذلك يوم الجمعة، أي نهار تعطيل في دوائر الحكومة، فلم نجد في نظارة الحرية أحداً، فاستغربنا الأمر جدّاً ولم نفكر قطّ أنه في مثل تلك الحالة السيئة التي كانت فيها الدولة تعطل الدوائر يوم الجمعة. فلم ننتظر إلى اليوم التالي وباشرنا من تلك الساعة بإرسال أخشاب ونجارين إلى سان أستفانو، فشرعوا في بناء بيوت خشبية لأولئك العساكر الذين بقوا في الحياة. وقد أرسلنا إليهم بعثة صحّية تداويهم أيضاً، وقمنا بجميع ما يجب من إغاثة هؤلاء العساكر في أقرب وقت ممكن، ولم يصل إليهم شيء من جهة الدولة إلّا بعد عدّة أيام. فمن هنا فهمت سبب فشل العساكر العثمانية في تلك الحرب. وقد سمعت من أمثال هذه الواقعة الشيء الكثير ممّا يدل على الخلل العظيم والفوضى التي كانت في الإدارة والقيادة، وكانت العامل الأعظم في انتصار الجيوش البلقانية على الجيوش العثمانية.

- متصرفية جبل لبنان -

هذا، وكان قد جاءني خبر إذ أنا في درنة في أثناء الحرب الطرابلسية أن مدة يوسف باشا فرنكو في متصرفية لبنان قد انتهت، وأنه ربما تُجدد مدته خمس سنوات أخرى. ونظرًا لما كنت أعلم من سوء الحالة هناك، حملت أنور على الإبراق إلى الأستانة بعدم تجديد مدة يوسف فرنكو، متصرف لبنان، فأبرق بشدة. فلذلك قرّروا عزله، مع أن كوجك سعيد باشا، الصدر الأعظم في ذلك الوقت، كان يريد تجديد مدة يوسف فرنكو في الجبل. فانصرف المذكور من لبنان وجعلوا في محله وكيلًا مؤقتًا سعد الله بك الحويك، شقيق البطريرك الماروني. فبقي سعد الله بك في الوكالة عدة أشهر. ولما جئت إلى الأستانة ونشبت حرب البلقان، وصار كامل باشا في الصدارة، ذكرت له مسألة لبنان وعدم مناسبة بقاء المتصرفية بدون متصرف أصيل في تلك الأحوال المضطربة، فقرّرنا معه انتخاب متصرف. وأشار إليّ بأن أكتب إلى يوسف سابا باشا، ناظر البوستة المصرية سابقًا، سائلًا إياه إذا كان يقبل متصرفية لبنان. فكتبت إليه ووردني الجواب بأنه يقبل هذا المنصب مع الشكر، وترجّاني أن أعرض واجب احترامه وشكره لفخامة الصدر الأعظم. وهكذا تقرّر بيني وبين الصدر، وأنّ التعيين الرسمي يكون قريبًا. إلّا أنه كان وقتئذٍ نورا دونجيان أفندي الأرمني ناظرًا للخارجية، وكان أيضًا أوهانس بك الأرمني، أيضًا مستشار للنظارة نفسها، فالتمس منّي نورا دونجيان أفندي أن أتكلّم مع الصدر الأعظم في تعيين أوهانس بك المذكور متصرفًا للبنان. ولعلّه كان يريد التخلص منه حتّى لا يكون كلّ من ناظر الخارجية ومستشارها أرمنيًا. فقلت لنورا دونجيان أفندي: إنّ الصدر الأعظم قرّر انتخاب سابا باشا لمتصرفية لبنان. وقد كتبت له من مصر وجاءني جوابه بالقبول. فقال لي: راجعه في أمر أوهانس بك فإنّه يكون أحسن لأجل الدولة. فقلت له: ولماذا لا تراجع أنت؟ فقال لي: وأنا أيضًا سأكلّم معه. وكنت يومئذٍ أراجع كلاً من الصدر الأعظم ومن ناظر الخارجية في أمور تتعلق بلبنان، ومن جملتها زيادة أعضاء مجلس الإدارة، وفتح موانئ في الجبل؛ فذهبتُ

إلى الصدر وعرضتُ عليه اقتراح تعيين أوهانس بك متصرفًا للبنان. ولم أفعل إلا إكرامًا لناظر الخارجية الذي بواسطته تمكّنت بجعل عضوين للدروز عن قضاء الشوف بعد أن كان أحدهما منتخبًا من قضاء جزين. وبمساعده أيضًا قرّرت جعل ميناء في المكان المسمّى بالنبي يونس، بين بيروت وصيدا، بمقابلة المواني التي نال الموارنة الإذن بفتحها في كسروان. أمّا الصدر الأعظم، فقد جاوبني في مسألة أوهانس بك، أنّ هذا الرجل لا أظنّه يتمكّن من إدارة الجبل لأنه رجل ساذج. فقلت له: إذا كان ساذجًا، كما تقول، فكيف تجعلونه مستشارًا للخارجية. ولقد ظهر أنّ كامل باشا لم يكن مخطئًا في قوله؛ فإنّ أوهانس بك لم يثبت في متصرفية الجبل شيئًا من الاقتدار. على أنني قلت للصدر عندما شافهته بهذه المسألة: إنّي أظنّ أنّ أوهانس بك يكون في سياسته عثمانياً أكثر من سابا باشا، لأنّ سابا باشا منشأ بمصر تحت حماية الإنكليز. فلعلّ هذه الكلمة أثّرت به، فارتضى أخيراً بترشيح أوهانس، ورجعت أنا فوراً إلى نورا دونجيان أفندي وأخبرته بوعده الصدر الأعظم، وأخبرت أوهانس بك أيضًا. وأتذكّر أنني أوصيته يومئذ بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً لمجلس الإدارة في الجبل، وبعزل ناصيف الرئيس الذي كنت قد بلوت المرّ من دسائسه بحقي، مع مهارته في اختراع الأساليب المضرة في كتاباته إلى الباب العالي، فأنه هو الذي كان مديراً للقلم التركي الذي به جميع المراجعات من لبنان إلى الأستانة. فأخذ أوهانس بك أسماء هذين الرجلين وغيرهما ووعدني بأنه إذا تعيّن متصرفاً للبنان يفعل ما قلته له. ثمّ مضت مدة شهر ولم ينفذ شيء، فكتب لي أوهانس بك بطاقة يلتمس فيها مواجهتي، فجئت إلى الخارجية، فقال لي إنّه يريد أن يعلم هل يتقرّر تعيينه لمتصرفية جبل لبنان أم لا؟ لأنه يريد أن يخلص من حال التربّص. فراجعت الصدر الأعظم واستعجلته في الأمر، فأعلّم الصدر سفراء الدول واجتمعوا ولم يجد أحد منهم اعتراضاً على أوهانس بك. فصدرت الإرادة السنية السلطانية بتعيين أوهانس باشا متصرفاً مع رتبة الوزارة.

- أوهانس باشا

وقبل أن صدرت الإرادة السلطانية بأيام قلائل، قابلني سعيد باشا، ابن كامل باشا، وعاتبني من جهة إقناعي والده بتعيين أوهانس باشا لتصرفية لبنان بعد أن كان عزم على ترشيح سابا، فجأوبته بآتي ما فعلت إلاّ بناء على طلب ناظر الخارجية، فوجدته غير راضٍ من تغيير ذلك القرار، ولكن كان قد نفذ السهم ولم يبقَ سبيل إلى الرجوع. وفي ما بعد واجهني سابا باشا بمصر، وعاتبني على التغيير الذي حصل وكان محقاً. ولما تعيّن أوهانس باشا وتقرّر سفره إلى لبنان دعاني إلى العشاء عنده ووعدني بإنفاذ ما أوصيته به. وكنت أنا قد كتبت إلى حبيب باشا السعد من أول ترشيح أوهانس وأخبرته بما وعدني به بشأنه. فلما انتهت المسألة كتبت له أيضاً بأنه أكّد وعده، وبالفعل، بمجرد وصوله إلى الجبل جعل حبيب باشا رئيساً للمجلس وعزل ناصيف الرئيس. وكان أوهانس باشا قبل سفره من الأستانة عرض عليّ بالواسطة الرجوع إلى قائممقامية الشوف، فاعتذرت له عن قبولها وقلت له إن غاية ما أوصيه به هو إبقاء نسيب بك جنبلاط فيها لأننا كنا لا نزال معه على وفاق. فلما جاء أوهانس باشا إلى الجبل، خشي قنصل إنكلترا ازدياد نفوذي بواسطة المتصرف الجديد، فبذل جميع مجهوده في تغيير فكر المتصرف وتحويله إلى مناوأة الحزب الأرسلائي. وقد نجح في ذلك وانتقل أوهانس عليّ ونسي جميع الخدمة التي أسديتها له، ونسي أنه لولاي لم يكن متصرفاً للبنان، فندمت ندامة الكسعي^(١) على عملي الذي عملته في الأستانة حتّى نال أوهانس متصرفية لبنان. ولما نشبت الحرب العامة، كان لا يزال على سياسته المناوئة لنا، فتكلّمت مع جمال باشا في وجوب تغييره، فجأوبني أنه كتب إلى الباب العالي بشأن عزل أوهانس باشا ولكنهم لم يجيبوا طلبه، وأشار إليّ بأن أكتب أنا من جهتي إلى طلعت بك، ناظر الداخلية. فكتبت إلى طلعت بك أقول له: إنّ اللبنانيين يحرصون على امتيازاتهم

(١) الكُسعي، هو غامد بن الحارث الكُسعي (نسبة إلى حمي كُسع في اليمن)، من بني ثعلبة، وكان يضرب به المثل في الندامة: "هو أندم من الكُسعي". (المحقق)

الأساسية، مثل دفع المال المقطوع، والاستثناء من الخدمة العسكرية، واتخاذ المأمورين كلهم من أهالي الجبل وغير ذلك، ولكنهم لا يهتمهم أن يكون المتصرف زيداً أو عمراً، ومن حيث إنَّ الدول قد اشتبكت الآن في الحرب العامة، فهنَّ مشغولات عن مسألة متصرفية لبنان. ثمَّ إنَّه لقد تتابع على لبنان ثمانية متصرفين مسيحيين، فصار يجب التغيير، ويجب أن يكون المتصرف هذه المرة مسلماً.

فلما وصلت كتابتي هذه وجدها طلعت بك صواباً، وكنت كتبت ما يعزّزها إلى علي منيف بك، مستشار الداخلية وصديق طلعت. فتذاكرا في هذه المسألة وقال طلعت لعلِّي منيف بك: اذهب أنت أولاً وتولَّ هذه المتصرفية مدّة أشهر إلى أن يكون استتبَّ الحال فتعود إلى منصبك في مستشارية الداخلية التي سأتركها بالوكالة مدّة غيابك. وهكذا تمَّ عزل أوهانس باشا ومجيء علي منيف بك محلّه. وقد كانت إدارة علي منيف بك من الانتظام والعدل والرفق ونقاء الوجدان بحيث إنَّ جميع أهالي لبنان، ولا سيّما المسيحيين، لا يزالون يذكرونه إلى اليوم بالثناء الجميل. فهذا ما كان من أمر متصرفية لبنان والدور الذي قمتُ به فيها بينما كنت في الأستانة أيام الحرب البلقانية.

- تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية -

ثمَّ إنَّه كان المرحوم الشريعي باشا تكلم معي في الأستانة بتأسيس جمعية إسلامية تتوحّد بها الأحزاب، وتخلص بها الدولة ممّا كانت فيه من الانشقاق، سواء بين عرب وترك، أو بين اتّحاديين وائتلافيين، فأنا قلت له: إنني لا أعارض هذه الفكرة، ولكنني أخشى أن لا تأتي بنتيجة. فأصرَّ عليّ في إجرائها، وشأفه بذلك يوسف بك شتوان أيضاً. وأخيراً، اقتنعت بالسعي فيها؛ فذهبنا وعرضنا القضية لوليّ العهد الأمير يوسف عزّ الدين، فوعد بأن يكون هو رئيس شرف لهذه الجمعية. فتكلّمنا مع الأمير سعيد حليم الذي تولّى في ما بعد الصدارة العظمى،

فوافق عليها هو وأخوه الأمير عباس حليم. ثم تكلمنا مع أمراء العرب الشريف علي حيدر باشا وأخيه الشريف جعفر، والشريف ناصر، أخي الشريف حسين أمير مكة، فوعدا أيضًا بالدخول في الجمعية. ثم تكلمنا مع أناس من حزب الائتلاف والحرية مثل صالح باشا خير الدين، ومختار بك ابن جمال الدين، شيخ الإسلام، واسماعيل بك كؤملجنة وغيرهم، ومع فريق من حزب الاتحاد والترقي، ومنهم طلعت بك، واسماعيل مشتاق بك، وغيرهما ممن لا تحضرني أسماؤهم. فوافق الجميع على الحضور، وعقدنا أول جلسة في أوتيل بيرابالاس. ودخل في الجمعية حقّي باشا، الصدر الأعظم السابق الذي مات في ما بعد وهو في سفارة الدولة في برلين. وكتب المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويز نظامًا للجمعية وأخذتُ أنا أتلوه والمرحوم عارف بك المارديني يترجمه للتركي شفهيًا، حتّى يبدي كلّ من أعضاء الجمعية ملاحظاته عليه، فكان حقّي باشا، عفا الله عنه، هو الذي يبدي أكثر الملاحظات، لِسعة علمه وعقله. وبعد أن أنهينا تنقيح نظام الجمعية أطلقنا عليها اسم الجمعية الخيرية الإسلامية، وأخذ كلّ واحد من الأعضاء يتبرّع بشيء شهري للجمعية واستؤجر لها دائرة في محلة جفال أوغلي في استنبول، وصار الوكيل القائم عليها في تلك الدائرة يوسف شتوان بك. وقد كانت هذه الجمعية واسطة لخير كثير، ولو أنّ الدولة العثمانية دامت إلى ما بعد الحرب العامة لكانت هذه الجمعية نمت وامتدّت وصار لها شعبات في جميع الأماكن. ولكنّها، نظرًا لاشتغال الدولة بالحرب البلقانية، ثمّ بالحرب العامة، بقيت حركتها ضعيفة، وغاية الأمر أننا كنّا نجتمع ونتذاكر في الخطوب العامة وتبادل الآراء. وقد قامت الجمعية ببعض أعمال من تعليم اللغة العربية في الأستانة كان المأمول أن تتقدّم إلى الأمام، ولولا الخطوب التي كانت تُدهش الجميع وتُذهل الرفيع والوضيع.

فلما بلغ الخديوي خبر تأسيس هذه الجمعية ودخول الأمير سعيد حليم فيها، وكانت بينهما عداوة لا تخفى من أجل خديوية مصر، غضب على محمّد باشا الشرعي، وحمل لجنة الهلال الأحمر على عزله من مفتشية الهلال الأحمر المصري

في الأستانة وأرسلوا مكانه رجلاً اسمه كمال بك.

- استدعائي إلى مصر

وأما أنا، فجاءني برقية من الأمير محمد علي، شقيق الخديوي ورئيس الهلال الأحمر بمصر بأن أعود إلى مصر، فجوابته بأنني مشغول بقضية متصرفية لبنان ومسائل أخرى متعلقة بالجبل، وأنه يلزمني أن أبقى في الأستانة نحو شهر بالأقل حتى أتم هذه الأشغال. فجاءني عند ذلك مكتوب من المرحوم أحمد بك العريس البيروتي، وكان من مأموري المعية الخديوية، يلح عليّ به أن آتي إلى مصر بعد إنهاء أشغالي اللبنانية. فلما انتهيت منها جئت إلى مصر. ولما قابلت الجنب الخديوي سألته: ما الموجب لاستدعائي هذا من الأستانة؟ فأجاب: إنه نظراً للخطوب الحاضرة والأخطار المحدقة بالدولة، رأى الإخوان، مثل الشيخ علي يوسف، والشيخ رشيد رضا أن أكون أنا أيضاً في مصر لأجل المذاكرة. فسألته عن الخطة التي يبغيها، فأحجم عن التصريح بها، وقال إنه يتكلم معي في ما بعد. ثم رأيت يدي ويعيد معي في مسائل خارجة عن الموضوع، وينصحني بالرجوع إلى لبنان لأن والدتي تريد أن تراني. ولم يكن عندي أدنى علم بذلك، واستغربت من تدخل الخديوي هذا في ما لا يعنيه، فعلمت أنه قد كره وجودي بالأستانة ظاناً أن الجمعية الخيرية الإسلامية لم تؤسس إلا بواسطتي. وكذلك كان يريد بقائي بمصر ظناً بأنني في سياستي نصير للاتحادين، فلذلك أراد التخلص مني بإقناعي بأن أعود إلى الجبل حيث تشغلني هناك أمور الجبل عن الأمور الأخرى. ثم إنه أرسل لي مع الشيخ علي يوسف يطلب أن أذهب إلى السلوم لمواجهة عزيز علي المصري، قائد القوة العثمانية والمجاهدين في وجه الطليان بينغازي، بعد أن رجع أنور إلى الأستانة، وأن أحمل إليه عشرة آلاف جنيه من الإعانة المصرية. وكان قد بلغني أنه مجتهد في سحب عزيز علي المصري من هناك إرضاءً للطليان الذين اتفقوا معه على شراء سكة حديد مريوط، كما تقدّم الكلام عليها، فقلت للشيخ علي يوسف، وكان

المرحوم حنفي بك ناجي حاضراً: إنني أستعفي من هذه المهمة وإنها شاقة عليّ.
فقال لي: إنَّ عزيز بك عليّ يأتي إلى آخر الحدود في السلوم فتَهون عليك الرحلة.
فاعتذرتُ أيضًا وقلت له: إنَّ إرسال مبلغ من الدراهم إلى عزيز علي لا يلزم له
رجل مثلي، بل يكفي أن يُنتخب له رجلان قويَّان أمينان يوصلان إليه المال. وبلغني
بعد ذلك أنهم أرسلوا المبلغ مع الدكتور حافظ بك عفيفي، سفير مصر اليوم
بلندرة. ثمَّ إنني ذهبت إلى الصعيد وصعدت إلى أسوان والأقصر، وزرت بلداناً
كثيرة مثل، بلصفورة ونجع حمادي وطهطا وأسيوط وسمالوط والفيوم، ورجعت
إلى مصر بعد نزهة استمرَّت نحو شهر ونصف في الصعيد، كنت فيها موضع إكرام
جميع أعيان الصعيد الذين تلاقيت معهم، لا سيَّما آل الباسل والشريعي وحمادي.
فلمَّا رجعت إلى مصر، وجدت كامل باشا، الصدر الأعظم السابق، وفريد باشا،
الصدر الآخر، وجمال الدين أفندي، شيخ الإسلام، وغيرهم من رجال الوزارة
السابقة في الأستانة قد جاءوا إلى مصر، لأنَّ الاتحاديين كانوا قد جاءوا إلى الباب
العالي واحتجَّوا على كون الدولة تريد أن تصالح البلغار على أدرنة. وفي أثناء ما
كانوا يصخبون أمام دائرة الصدارة، وكان مجلس الوزراء منعقدًا، خرج ناظم باشا،
ناظر الحربية، وانتهر أولئك الذين كانوا يصخبون ويضجُّون، فأطلق أحدهم عليه
الرصاص فأرداه قتيلاً، فعند ذلك استعفت الوزارة حالاً وقلَّد السلطان الصدارة
محمود شوكت باشا، وغضب هؤلاء النظار وجاءوا إلى مصر. ونزل كامل باشا
في أوتيل سميراميس، وزرته هناك. ونزل فريد باشا وجمال الدين أفندي ضيوفاً
على الخديوي في سراي عابدين، وذهبت لزيارتهما. وفي أثناء الكلام، رأيت فريد
باشا يسأل عن أحوال سوريا سؤال مَنْ يريد وقوع حوادث فيها تشفياً من
الاتحاديين، فجوابته بأنه في مثل هذا الوقت الحرج الذي فيه البلغار على أبواب
استنبول، يُستغرب من أحد أن يتمنَّى غير السكون في المملكة. فأجاب من حقه
بأنه يفضِّل البلغار على الاتحاديين. فقلت له: إنني أتأسف لصدور كلام كهذا من
مثلك. وأخذ جمال الدين أفندي يسكِّن كلامنا، ورأى فريد باشا أنني جاوبته بحدة،

وأنَّ الحقَّ مع ذلك كان في جهتي، فترك المجلس وذهب إلى غرفته، واعتذر جمال الدين أفندي عنه بقوله إنَّ الحدة تغلب العقل أحياناً. وكان جمال الدين أفندي لا يتهم الاتحاديين بسوء النية، ولكن بقلّة الخبرة، وبالتهور. وكنت أنا أقول له: لا يهمني أن يقوم الاتحاديون أو أن يسقطوا، ولكنَّ المهمَّ هو إرجاء هذه الاختلافات إلى ما بعد الحرب على الأقلّ، فإنَّ الحالة لا تتحمّل هذه الفتن كلّها. وقد بلغ الخديوي هذا المجلس فساءه، لأنّه كان عدوّاً للاتحاديين، وانقطعتُ أنا عنه وبرحتُ مصر إلى فلسطين ولم أودّع الخديوي. وكان صديقي سعيد أفندي الشوّا دعاني إلى غزّة، فجئت إلى غزّة ومنها جئت إلى القدس، ومنها إلى نابلس، ومنها إلى عكا، ومن هناك جئت إلى الشام. وفي جميع المدن التي زرتها كنت أتكلّم في عدم مناسبة الانشقاق بين العرب والترك، ووجوب الاعتصام بالدولة، وأحذر من سياسة الأجانب الذين يريدون إلقاء الشقاق بين العرب والترك ليستغلّوا هذا الشقاق لمنافعهم ويستولوا على البلاد ويحوّلوها مستعمرات لهم. وكنت أكذب دعاويهم بزعمهم أنهم يريدون مساعدة العرب على الترك لتأسيس دولة عربية مستقلة، وأقول إنهم متفقون على تقسيم سوريا وفلسطين والبلاد العربية، وإنّه لا يعقل أن فرنسا تترك سوريا مستقلة، ولا أن إنكلترا تعمل لتأسيس دولة عربية مستقلة، تجمع ما تفرّق من شمل العرب، وذلك على طريق الهند، ونحن نرى استبدادها بأمر مصر والسودان، وغير ذلك من البراهين التي ظهر تصدّاقها في ما بعد. وكان الناس يومئذٍ قسمين: قسم يرون هذا الكلام صواباً، ويأسفون لهذه الحركات التي كانت قائمة يومئذٍ في سوريا على الدولة؛ وقسم كانوا ممتنعين من دعايتي هذه، ساخطين عليّ. وهؤلاء هم الشبان! وكانوا يتهمونني بأنني أعمل للاتحاديين وأنهم هم الذين أوعزوا إليّ بهذه الدعاية. والله يعلم، وملائكته تشهد، أني طول تلك المدة لم تكن لي علاقة بالاتحاديين، ولا راجعتهم في شيء، ولا أشاروا إليّ بشيء، بل كنت قطعت كلّ علاقتي بهم من قبل حرب طرابلس، وإنّما كان أنور أصبح صديقي شخصياً. وما كان يدعوني إلى بثّ تلك النصائح بين

قومي، ما كنت أراه من عدم تبصّر الكثيرين من أبناء وطننا في المستقبل، وما تحقّقته من انقيادهم إلى وساوس الأجانب. وكنت على ثقة من أمر التقسيم الذي جرى بين فرنسا وإنكلترا وتمّ فعلاً في ما بعد. هذا، ولما جئت إلى الشام كان الوالي فيها عارف بك المارديني، وهو عربي صميم، كان في البداية ضدّ الاتّحاديين، وكان هؤلاء محتاجين إلى تسكين الحركة العربية، فأرسلوه والياً على الشام لأجل إسكاته واستمالته، ولكنه في الحقيقة كان من الحميّة والذكاء وفصاحة اللسان على جانب عظيم. وفي أثناء ولايته كنت ظهيراً له في سياسته المعقولة المعتدلة. ثمّ جئت إلى لبنان وبيروت فوجدت الحركة على الدولة في بيروت أشدّ ما تكون، وكان الوالي فيها حازم بك، وكان في المقيم المقعد مع الأهالي، لا سيّما المسلمين. وكان الكثير من أصدقائي وإخواني مغتاضين منّي لاتّخاذي تلك السياسة العثمانية التي هي، بزعمهم، خلاف ما تقتضيه المصلحة العربية. وكنت أقول للجميع: تمهلوا، فسترون أياماً أشدّ سواداً من القطران، وستأسفون على أيام الترك التي تشكّون منها الآن. ولم يكن عندي شكّ في تقسيم البلاد العربية بين فرنسا وإنكلترا، ولكن لم يكن ممكناً يومئذ إقناع أحد من تلك الفئة بذلك. ولم يتحقّقوا هذا الأمر إلّا بعد الحرب العامّة، ولم يستبينوا النصّح إلّا ضحى الغد.

- المؤتمر العربي في باريس -

وكان شبّان العرب، مسلمين ومسيحيين، قد قرّروا عقد مؤتمر عربي في باريس، وذهب إليه من رجالات المسلمين في سوريا عدد منهم، المرحوم عبد الحميد الزهراوي، ومنهم المرحوم مختار بيهم، ومنهم المرحوم الشيخ أحمد طبّارة، ومنهم السيّد سليم علي سلام الذي لا يزال في قيد الحياة. ووافاهم إلى هناك أناس من الجالية السورية في أمريكا. فكنت ساخطاً على عقد هذا المؤتمر برغم أنّ هؤلاء، وغيرهم، كانوا من أعزّ أصدقائي. وكانت وجهة نظري أنّ مؤتمراً

كهذا لا ينبغي أن يُعقد في عاصمة كباريز^(١) لها ما لها من المطامح إلى سوريا، ولا يجوز أن يُعقد بينما الدولة مشغولة بالحرب البلقانية، وقد فقدت قسمًا عظيمًا من السلطنة، وسقطت أهميتها العسكرية والسياسية. وإنَّ سقوط أهمية الدولة لا ينحصر ضرره في الترك وحدهم، بل يتناول جميع المسلمين؛ لأنَّ الأوروبيين، مهما اجتهدنا، ومهما حاولنا التظاهر بالقومية، لا يعرفون المسلمين إلاَّ أمة واحدة، إذا سقط بعضهم رأيت الأوروبيين احتقروا الجميع. والخلاصة، أنني كنت مقاومًا لفكرة هذا المؤتمر، واتَّفقت مع عارف بك المارديني، والي الشام، على الإبراق إلى الأستانة باستنكاره، فأشار الوالي إلى الأعيان والعلماء ورؤساء المذاهب والبطاركة والمطارين^(٢)، فأمضوا جميعًا برقيَّات إلى الباب العالي بأنهم لا يعرفون هذا المؤتمر، وتقدَّمت البرقيَّات في هذا المعنى من جميع المدن السورية. ثمَّ إنَّ الدولة أرادت أن تتلافى مسألة العرب، فاتَّفقت مع فرنسا ومنحتها امتيازات كثيرة اقتصادية في سوريا، وبمقابلة ذلك، أسمعت فرنسا الرجال الذين عقدوا هذا المؤتمر في باريس كلمات استدلَّوا منها أنها تخلَّت عنهم بعد أن كانت وعدتهم النصر، فضَّعُفَتْ آمالهم فيها. ويقال إنَّ مختار بيهم، والزهرراوي، وسلام، وطباره، لحظوا أنَّ مراد رفاقهم من المسيحيين لم يكن استقلال سوريا، ولكن فصلها عن تركيا ووضعها تحت حماية فرنسا. فعند ذلك نفروا من رفاقهم المسيحيين وراسلوا الدولة في الرجوع إليها ولكن، على شكل يحفظ شرفهم. وكانت الدولة يومئذٍ تريد تلافى الأمور، فأرسلت إليهم مدحت شكري، من أقطاب الاتحاد والترقي، فقابلهم في باريس، وتقرَّر رجوعهم إلى الأستانة وتطبيب خواطرهم. وعندما أبرم الاتحاديون هذا القرار، فكَّر بعضهم بأنه لا يجوز تطيب خواطر الذين ذهبوا إلى المؤتمر السوري في باريس بدون رأي الحزب الآخر الذي بقي متمسكًا بالوحدة العثمانية. وكنتُ أنا بطبيعة الحال من أشهر رجال هذه الفئة.

(١) المقصود: كباريس.

(٢) المطارنة.

- مؤتمر الأستانة

ففي أحد الأيام استدعاني علي منيف بك، والي بيروت وقتئذٍ، وأبلغني أنه صدر الأمر من الباب العالي بأن أتوجه أنا ومحمد باشا العظم، وعبد الرحمن باشا اليوسف، وعبد المحسن أفندي الأسطواني، وأمين أفندي التريزي، والشيخ أسعد شقير، ومحمد باشا المخزومي، والدكتور حسن الأسير، وفداً إلى الأستانة. وعلمنا أنّ المقصود بذلك هو الكلام في المسألة العربية، وفي مطالب السوريين. فإنا اقترحت على أن يُستدعى أناس غيرنا أيضاً، لأنّ كثيراً من المدن لم تكن ممثلة في هذا الوفد. فلم يسمعوا كلامي، وقالوا إنّ الدولة لم تأمر بطلب أحد غير هؤلاء الأشخاص. فعند ذلك أبرقت من عندي إلى القدس ونابلس وحماه، وأخبرت أصحابي هناك بالموضوع، وأن يرسلوا أناساً من قبلهم يوافوننا إلى الأستانة، فجاءني الجواب بأنهم مفوضون لي. وبعد ذلك ركبنا البحر إلى الأستانة، وهناك استقبلونا برّاً وترحيباً وعقدوا لنا جلسة في نادي الاتحاد والترقي كان فيه جميع كبار الاتحاديين، فتولّى الكلام خليل بك الذي كان رئيس مجلس النواب، ولا يزال في قيد الحياة، وسرد الأسباب التي تدعو إلى جمع الشمل، نظراً لخرج الأوقات، وللضعف الذي وقعت فيه الدولة. فأجاب كلّ منّا بما حضره، وأجبت أنا بأنّ الذين ذهبوا إلى باريس^(١) هم إخواننا، وليس بيننا وبينهم شخصياً أدنى سبب يوجب الجفاء، ولكننا خالفناهم في ذهابهم إلى باريس وعقدهم مؤتمراً كهذا في أثناء الحرب البلقانية التي أصاب الدولة فيها ما أصابها، ونقمنا عليهم اشتراكهم في هذا العمل مع أناس لم يكونوا يريدوا فعلاً استقلال سوريا. ثمّ إنّنا التمسنا بعض أمور متعلّقة بالأمة العربية، كتوسيع صلاحية الولايات المتّحدة، وكالاعتناء باللغة العربية ومن جملة ذلك تأسيس جامعة عربية مثل جامعة الأستانة المسماة عند الأتراك بدار الفنون. وبعد ذلك عُيّن لنا وقت لمقابلة السلطان. ثمّ أقامت لنا الحكومة مأدبة حافلة في فندق بيرابالاس، ثمّ دعينا إلى مأدبة عند وليّ العهد، ولم

يخل الأمر من كون واحد أو اثنين ممّن كانوا في هذا الوفد لم تكن مساعيهم كلّها عمومية، بل كانت شخصيّة. وإنّ أحدهما قد دسّ عليّ وعلى أكثر رجال الوفد دسائس منشؤها الحسد، ولكنها لم تأت له بثمره، بل، بالعكس، كان وقعها سيّئاً عند ذوي الحلّ والعقد.

- دار الفنون في المدينة المنورة

ثمّ انصرف رجال الوفد إلى سوريا، وأبقتني الدولة هناك لأنها كانت صمّمت على تأسيس دار الفنون في المدينة المنورة، وانتدبتني أنا والمرحوم الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويز للذهاب إلى المدينة وتدشين البناء. فركبنا البحر إلى طرابلس الشام، ومنها استصحبنا صديقنا الأستاذ الشيخ عبد القادر المغربي وذهبنا إلى دمشق، ومنها إلى المدينة المنورة، حيث انتخبنا المكان المناسب لتشييد المدرسة الجامعة وأقمنا حفلة التدشين وألقيت فيها الخطب. ثمّ عاد الأستاذ الشيخ جاويز إلى الأستانة، والشيخ عبد القادر المغربي إلى طرابلس الشام، وطاب لي أنا المناخ بالمدينة، وكان الفصل شتاء، فرأيت الشتاء هناك عبارة عن ربيع لطيف. وأقمت بالمدينة المنورة نحو شهرين ونصف، أسست فيها فرعاً للجمعية الخيرية الإسلامية التي تقدّم الكلام على كوننا أسسناها في الأستانة، وقد استأجرنا للفرع المذكور مكاناً لائقاً، واشترينا أرضاً لبنني لها دائرة خاصّة. وكانت الأمور كلّها مؤاتية، وكانت السكّة الحديدية الحجازية في غاية الانتظام، وكان القطار يقطع المسافة بين دمشق والمدينة في ليلتين ويوم. وكانت المدينة تتقدّم في العمران حتّى بلغ أهلها نحو سبعين ألفاً، وكانت أراضيها تغلو يوماً فيوماً. وفي أثناء وجودي بالمدينة، جاءني من السيّد أحمد الشريف السنوسي تفويض ببيع فسحة الأرض الكبيرة التابعة للزاوية السنوسية في البلدة الطيّبة، وذلك لأنه محتاج للمال من أجل الجهاد في طرابلس. وكانت تلك الفسحة في ذلك الوقت تساوي عشرات الألوف من الجنيهات، فأنا جاوبت السيّد بصعوبة تفرّغي لهذا الأمر لأنه يقتضي وقتاً طويلاً ومعاملات كثيرة،

وقد يهجم فصل الحرّ قبل انتهائها. ولكنني وعدت بأن أغنيه عن بيع تلك العرصة التي لا يعزّ بقاؤها تابعة للزاوية، وذلك أنّ أنور باشا قد صار ناظرًا للحربية، وكانت بيني وبينه صداقة كلّية، وكان يعتمد عليّ كثيرًا ويعاملني معاملة أخ أكبر. فبعد أن أبرقت إلى أنور بالتهنئة، كتبت إليه عمّا كلّفني إيّاه السيّد السنوسي من بيع أرض الزاوية لأجل الجهاد، وأنّ ذلك لا يليق؛ فأجابني أنور، وكان هو نفسه صديقًا للسنوسي وعارفًا قدر هذا الرجل، وقال في جوابه إنّّه باشر إرسال الإمدادات للسيّد السنوسي. وبالفعل، استمرّ أنور، من ذلك الوقت إلى أن انتهت الحرب العامّة وسقطت الدولة العثمانية، يرسل الإمدادات المالية والضبّاط إلى طرابلس وبرقة، حتّى أنّه حشر الطليان بأجمعهم في المرافئ البحرية لا يقدرّون أن يخرجوا منها ولا مسافة ساعة واحدة إلى الداخل. وقد كان ذلك بفضل حميّة أنور وشجاعة الأهالي وثبات السادة السنوسية. ثمّ إنّ الدولة باشرت بانتخاب المبعوثين، أي نواب الأُمّة، فجاءني كتاب من عارف بك المارديني، والي الشام، يقول لي إنّ الحكومة تبغي أن أكون مبعوثًا عن حوران، ولكنّه يجب لأجل ذلك أن أحضر بنفسني إلى الشام وأسعى في قضية انتخابي لدى المنتخبين الثانويين في حوران. فأنا جاوبته إنّني لا أعارض هؤلاء إذا انتخبوني، ولكنني لا أريد أن أذهب بنفسني وأسعى وأرجو الناس انتخابي. فجاءني منه كتاب آخر يلحّ عليّ في المجيء إلى الشام، ولو أيامًا، زاعمًا أنّ انتخابي ضروريّ للمصلحة، وأنه، لأجل الفوز فيه، ينبغي أن أكون قريبًا. فلمّا تلقّيت الكتاب الثاني، وتلقّيت كتابًا آخر من مصطفى باشا النجم الأطرش، من زعماء جبل الدروز، وكتبًا أخرى يدعوني فيها أصحابي إلى الحضور، وقعتُ في حيرة، وكنت في الحقيقة غير راغب في أن أكون مبعوثًا. وكان يتردّد عليّ، إذ أنا في المدينة، المرحوم مأمون أفندي برى، مفتي المدينة المنورة، وكان على جانب من الذكاء والخبرة، فلمّا بلغه الخبر جاءني وقال لي: إنّ انتخابك مبعوثًا هو عين المصلحة، فلماذا أنت مستنكف عن ذلك؟ فأجبتّه لا أشعر في نفسي بميل إلى هذا الأمر. فنبر بي وقال: هذا من الكبرياء ولذلك لا أريده لك. ويجب

أن تقبل هذا المنصب حتّى لا يقال إنك تكبرت على النعمة. فلمّا سمعت منه هذا الكلام حصل لي شيء من الخشية وقلت له: إنني قبلت رأيك وتوكلت على الله. ثمّ برحت المدينة، وتلّظف جميع من فيها من العلماء والأشراف والأعيان بوداعي إلى المحطّة، وجئت إلى الشام وصعدت منها إلى درعا حيث بقيت نحو أربعين يومًا، ثمّ في خلالها انتخابي.

- انتخابي مبعوثًا عن حوران -

وكانت الحكومة مرتاحة إلى فوزي بالأكثرية. وكان المرحوم رشيد بك طليع متصرّفًا لحوران، فسَهّل ما أمكنه، إلّا أنه قد وقعت لي معاكسة من المزاحمين. وكان أشدّ المزاحمين المشايخ الطرشان أولاد اسماعيل، بعكس الطرشان أولاد النجم الذين كان صوتهم معي، فإنّ الطرشان أولاد اسماعيل رشّحوا من أنفسهم المرحوم فرحان بك، ولكنّهم لم يأخذوا من أصوات الجبل إلّا أربعة فقط. وأخذت أنا من أصوات الجبل سبعة. وكما أني أخذت الأكثرية في الجبل، فقد أخذتها في السهل، وفي عجلون أيضًا؛ فكان مجموع الأصوات التي أعطها أصحابها لي اثنين وأربعين صوتًا من أصل سبعين. فتمّ انتخابي مبعوثًا ورجعت إلى الشام فائزًا. وكان قد تمّ انتخاب مبعوثي مركز الشام، ومنهم المرحوم محمّد فوزي باشا العظم، ولكنّ هذا الرجل بقي رافضًا قبول المبعوثية والأهالي مصرّون على انتخابه، فتكلّم معي الوالي عارف بك المارديني في إقناع محمّد باشا، فتكلّمت معه طويلاً في ذلك، فلم يقتنع منّي إلّا بعد أن أقسمت له يمينًا لا مثنوية فيها أني أكون وإيّاه في المجلس يدًا واحدة. ثمّ إنّ المبعوثين، بعد اجتماعهم في مركز الولاية، قصدوا الأستانة. فركبنا باخرة ألمانية سريعة أوصلتنا في يومين. ثمّ افتتح مجلس الأمة وباشرنا العمل، وتألّفت لجانات المجلس. وكان بين المجلس والحكومة لجنة يقال لها القلم العمومي مؤلّفة من عشرة أشخاص من المبعوثين: سيد بك، مبعوث إزمير الذي صار في ما بعد من مجلس الأعيان، وصلاح جيمجوز بك، مبعوث الأستانة، وأحمد بك

نسيمي بك، مبعوث الأستانة أيضًا الذي صار في ما بعد ناظرًا للخارجية، ورضا، مبعوث قرق كليا، وعاطف بك، الضابط الذي قتل شمس باشا الذي أرسله السلطان عبد الحميد لقمع حركة الحرّية لمّا ثارت في الرومللي، وعاطف بك الآخر الذي صار واليًا لأنقرة، وحكمت بك بدرخان باشا، مبعوث السليمانية، وفرهاد بك مبعوث قره سي، وهذا العاجز. وكنت الوحيد من مبعوثي العرب في هذه اللجنة. وكان رئيسنا طلعت بك، ناظر الداخلية، وكانت المسائل المهمة قبل أن تطرح في المجلس يؤتى بها إلينا للمذاكرة فيها حتّى إذا طُرِحَتْ في المجلس نكون نحن من قبل استعدّينا لإبداء الآراء والمعلومات اللازمة فيها، وحتّى إذا وجدنا المسألة غير ناضجة، أشرنا على الحكومة بتوقيفها. وهكذا بقينا عدّة أشهر نهضت في خلالها الدولة نهوضًا بيّنًا، وجمعت شملها، ولمّت شععتها بعد المصائب التي حلّت بها في حرب البلقان. ولا يسع هذا المكان ذكر تفصيل هذا البحث ولكنني بالإجمال أقول، إنّ الدولة يومئذٍ دخلت في طور حياة، لو لم تقع الحرب العامّة المشؤومة، كان قد عاد على الأتراك وعلى العرب وعلى جميع المسلمين بخير كثير. ولكن أبت التقادير إلّا اشتعال الحرب العامّة لأمر يريده الله.

- الحرب العامّة

وفي أحد الأيام جاءنا الخبر بأنّ الأرشيديوق، وليّ عهد النمسا والمجر، قد قُتِلَ غيلة في مدينة بوسنة سراي، فراعنا هذا الأمر، وحسبنا حساب الحرب العامّة. ولا سيّما أنا؛ فقد كنت، كما سبق الكلام عليه، نشرت مقالة في جريدة "الشعب" المصرية قبل ذلك التاريخ بسنة ونصف، أقول فيها إنّ الحرب العامّة آتية لا ريب فيها، وإنّ شرارتها ستنبعث من الخصام بين النمسا وصربيا. فلمّا قُتِلَ وليّ عهد النمسا قلت، إنّّه قد تحقّق القسم الأول من كهائتي وسيتحقّق القسم الثاني. فأخذنا نترقّب الحوادث. وصارت المفاوضات بين الدول والمسااعي لأجل منع الحرب ممّا ليس هنا مكانه لأنه يستغرق المجلّدات العديدة، وخلاصته أنّ الدول كانت منقسمة

إلى قسمين، وأنَّ كلاً منها كانت ذا غرض ومتأهبة للحرب من قبل، وأنَّ إنجلترا^(١)، برغم ميلها للسلم من أجل تجارتها، كانت متخوفة من نمو الأسطول الألماني، فعقدت اتفاقاً بينها وبين روسيا وفرنسا لتوقيف نمو ألمانيا الذي، إن لم يتوقف، قضى على سيادة إنجلترا في العالم. فمن هذه الجهة، كانت إنجلترا تريد سحق ألمانيا. كما أنَّ فرنسا كانت تريد الأخذ بثأرها عن هزيمة سنة ١٨٧٠ واسترداد الألزاس واللورين. كما أنَّ الروسية^(٢) كانت تريد تفكيك أوصال النمسا والمجر تحريراً للشعوب السلافية التي كانت أكثر من النصف في الإمبراطورية النمساوية^(٣)، وهي تريد الانفصال عنها. وأمّا إيطاليا، فكانت في الظاهر حليفة للنمسا وألمانيا منذ ثلاثين سنة، لكنها عقدت سراً اتفاقاً مع فرنسا يعاكس الاتفاق الأول الذي كان يُقال له الحلف الثلاثي، وتراضت مع فرنسا وإنجلترا على طرابلس الغرب. وكان رجال السياسة في إيطاليا قسمين: قسم يريدون التربص حتى يتعب الفريقان المتحاربان، فتأخذ إيطاليا ما تريد عند نهاية الحرب الطاحنة التي تكون الدول قد انتهت منها منهوكة القوى، وقسم آخر كانوا يريدون الانضمام إلى إنجلترا وفرنسا أملاً بسحق النمسا وألمانيا، والاستيلاء على البلدان الطليانية من النمسا. وأمّا ألمانيا، فكانت ترى أنَّ إنجلترا قد طوّقتها من الشرق والغرب، وأنَّ الحرب آتية لا مناص منها، وأنَّ كلَّ يوم تتأخر فيه الحرب يكون زيادة في قوّة دول الحلفاء، أي عصبة إنجلترا وروسيا وفرنسا. وكذلك النمسا، كانت ترى أنَّ صربيا، بعد أن توسّعت من أرض تركيا، أصبح جميع همّها استلحاق بوسنة والهرسك وكرواتيا وسلاف الجنوب.

فجميع الدول إذن كانت مستعدة للحرب. وجميعها كانت مسؤولة عن هذه الأنهار من الدماء. وأمّا تركيا، فقد اختلف الناس في صواب دخولها في الحرب العامة وعدمه. فالفريق الذي كانوا يرون دخولها فيها خطأ يقولون إنها لو وقفت

(١) إنجلترا.

(٢) روسيا.

(٣) النمساوية.

على الحياد مكتفية بتجهيز جيشها لما كان مسّها سوء، وكان كلٌّ من الفريقين المتحاربين يجتهد في استمالتها إلى جهته، وكانت الحرب تبلغ من إنهاك قوى الدول مبلغًا لا يمكنها معه الاعتداء على تركيا في بلادها. ومن هذا الفريق، المشير الأرنأووطي عزّت باشا، المشهور بالعقل والعلم والاستقامة، وهو من أعزّ أصدقائي؛ بيني وبينه مودة وإخاء منذ أكثر من ثلاثين سنة. ومن هذا الفريق أيضًا، محمود باشا جوروك صو الكرجي، وهو أيضًا من العقلاء ورجال العسكرية الممتازين بالمعارف. وجاويد بك، ناظر المالية الذي شنقه مصطفى كمال منذ ثلاث سنوات بحجة المؤامرة على حياته، والأرجح أنه لم يكن ذا يد في المؤامرة، وأنه ذهب بريئًا، ولكن شنقوه لأنه لم يكن من حزب مصطفى كمال. وأمّا الفريق الآخر فمنهم، طلعت وأنور، وكانوا يذهبون إلى أنه لا بدّ لتركيا من دخول الحرب، وأنّ بقاءها على الحياد يعرضها لاتفاق الدول على تقسيمها. ويستظهرون على هذا الرأي بقولهم إنّ إنجلترا عرضت على ألمانيا أن تترك لها الأناضول بشرط أن ألمانيا تسكت لإنجلترا عن العراق وجزيرة العرب ومصر، وفرنسا عن سوريا. وهذا الكلام صحيح، لأنّ إنجلترا اقترحت هذا التقسيم على غيليوم قبل الحرب العامة، وقد رفضه الأمبراطور. وكان هذا الرفض من جملة ما عدّه عليه بعض الألمان من سيئاته، ذهابًا إلى أنه ربّما كان هذا التقسيم مانعًا من هذه الحرب الطاحنة التي أودت بجميع قوّة ألمانيا. ثمّ إنّ هذا الفريق كان يقول إنّنا إذا لم نمش مع ألمانيا فلا بدّ لنا أن نمشي مع الحلفاء، حتّى لا يعودوا بعد الحرب فينقضّوا علينا. والحال، أنّ دول الحلفاء، أي إنجلترا وفرنسا والروسيا، لا نراها تريد أن تعقد معنا حلفًا؛ وهذا الكلام هو صحيح أيضًا. فإنّني أنا حضّرت هذه المذكرات، وعندما قتل وليّ عهد النمسا انعقد القلم العمومي تحت رئاسة طلعت، وكنت أنا حاضرًا، وصار كلُّ منّا يبدي رأيه. فقال سيد بك لطلعت: أرى الأوّل أن نتخذ سياسة متوسّطة، فأجابه طلعت: نحن بين الحياة والموت، ولا توسّط بين الحياة والموت! فإمّا أن نمشي مع ألمانيا حتّى يكون لنا ظهير قويّ، وإمّا أن نمشي مع الحلفاء حتّى نتقي شرّهم. ولكنّا

لا نرى الحلفاء يريدون أن يمشوا معنا، ولا أن يقبلوا عقد محالفة يتعهدون لنا فيها بصيانة السلطنة العثمانية. وقد أشاع بعضهم أن دول الحلفاء عرضن على تركيا التحالف، وليس ذلك بصحيح؛ فإنهن كنّ ناويات تقسيم تركيا، وكنّ يعملن أنهنّ إن اتفقن معها امتنع التقسيم. وقد تقدّم لك الكلام بمناسبة قصّة إطلاق يحيى الأطرش من رودس أنه كان هناك اتفاق بين فرنسا وإيطاليا وإنجلترا، وإنّ سوريا كانت خارجة بنصيب فرنسا. ولقد اعترف المسيو بوانكاريه في مجلس الشيوخ الإفرنسي، جواباً للمسيو فكتور بيرار، بأنه منذ سنة ١٩١٢، اتفقت فرنسا وإنجلترا على تقسيم سوريا وفلسطين، وهذا قبل الحرب العامّة بسنتين. إذا، لم يكن ممكناً لدول الحلفاء أن يتحالفن مع تركيا تحالفاً يلغي معاهدات تقسيمها التي كانت انعقدت في ما بينهن سراً. ولقد كان في الأستانة لجنة اسمها لجنة التواد التركي الروسي، أي لجنة تسعى في تقريب هاتين الدولتين كلّ منهما للأخرى، وكنت أنا فيها. وكان فيها أحمد نسيمي بك، وعصمت بك، مبعوث الأستانة وأمين البلدة الذي مات غريقاً في أثناء الحرب، وكان من الروس بعض أشخاص. وعندما نشبت الحرب العامّة، وقبل دخول تركيا فيها، كان هؤلاء يجتهدون في إقناعنا بالتزام الحياد، لكنهم لم يجتهدوا قطّ في أن نكون حلفاء معهم. وكانت إنجلترا عند نشوب الحرب قد أمسكت البارجة الدردنوت المسمّاة رشادية، التي كانت قد أوشكت تركيا أن تتسلّمها من دار الصناعة الإنجليزية، فاعترضت تركيا على ذلك، وقالت إنّ استبداد إنجلترا في هذه المسألة نوع من العدوان، وهو من الأسباب التي تحمل تركيا على الميل إلى ألمانيا. ولكنّ إنجلترا بقيت مصرّة على عدم تسليم الدردنوت لتركيا خشية أن تدخل تركيا في الحرب، فجاء هؤلاء الروس يقترحون علينا البقاء على الحياد، ويتعهدون بإقناع الإنجليز بتسليمنا الدردنوت. فأجبناهم بأنّ هذا غير كافٍ، وأنّ تركيا لها مطالب كثيرة، لأنّ اعتداءات دول الحلفاء عليها لا تُعدّ ولا تُحصى، وهذه هي الفرصة لتركيا أن تستردّ حقوقها، وأهمّ مسألة هي المسألة المصرية، فتركيا تطلب جلاء الإنجليز عن مصر، وإبقاء مصر مستقلّة في داخليتها

تحت سيادة السلطان الخليفة. وطلبنا أيضًا تعهد روسيا بعدم التجاوز على تركيا في المستقبل، فهذا لم يتعهدوا به. وكلّ ما تعهدوا به هو إقناع إنجلترا بتسليم الدردنوت لتركيا وعقد قرض مالي لها. وقد بلغني، ولا أعلم إلى أية درجة صحة هذا الخبر، أنّ الإنجليز عرضوا على الدولة أن تبقى على الحياد، وأن يعطوها قرضًا ماليًا، وأن يأخذوا من روسيا تعهدًا بعدم محاربة تركيا إلى مدة ثلاثين سنة. ولكنهم أبوا أن يدخلوا في مكالمة بشأن المسألة المصرية، وهذا ما كانت تصرّ عليه تركيا.

فالمسألة المصرية كانت، بحسب رأيي أنا، العامل الأعظم في دخول تركيا في الحرب. وبعبارة أخرى، لولا إنجلترا وتوالي اعتدائها على تركيا من مدة طويلة، لربّما كانت تركيا راضية بالبقاء على الحيادة. ثمّ إنّ الحرب ابتدأت بين الدول وصارت ترد إلينا الأخبار اليومية عنها، وكان السرور في الأستانة عظيمًا لضمّ الأروام والأرمن الذين لم يكونوا مسرورين أصلاً. ثمّ إنّ كانت وقعت المعرفة بيني وبين البارون فانكنهاين، سفير ألمانيا في الأستانة، وصارت صداقة، وكان من رجال الألمان المعدودين. فلما نشبت الحرب وقع في أيدي الألمان نحو ألف وخمسمائة أسير من المغاربة الذين في الجيش الإفريقي. فجئت أنا إلى سفير ألمانيا واقترحت عليه إرسال أسرى المغاربة إلى الأستانة، لأنهم يصيرون بذلك إلى بلاد إسلام. وقد أعجبه هذا الرأي وأبرق به إلى برلين، ورضوا بذلك، وأرسلوهم إلى الأستانة. ولكنّ الأتراك لم يحسنوا معاملتهم مع الأسف، فقليل لي: إنّ الكثيرين منهم فروا من سوء المعاملة وتفرّقوا في الأقطار، وإنّ أناسًا ذهبوا إلى العراق، ومن هناك إلى الجيش الإنجليزي، وطلبوا من قوّاد الإنجليز أن يتوسّطوا لدى فرنسا برجوعهم والعفو عنهم، والله أعلم. ثمّ إنّ بارجتين ألمانيتين، غوبن وبرسلاو، كانتا في البحر المتوسط عند إعلان الحرب، فاجتمع الأسطول الإنجليزي في مالطة وبوارج إفريقية وطاردت هاتين البارجتين، فأسرعتا في المسير صوب الدردنيل، ودخلتا حيث لا يمكن أسطول الحلفاء أن يتعقبهما. فاحتجّ الحلفاء على الدولة

لقبولها دخول بارجتين ألمانيتين، وقالوا إنَّ هذا خرق لقواعد الحياد. ولكنَّ الدولة وألمانيا اتَّفقتا على حلٍّ لهذه المسألة، وهو أنَّ تركيا تقول إنَّها اشترت الباخرتين، وبالفعل تقرّر شراؤها لهما. ثمَّ إنَّ البحرية الألمان الذين فيهما خلَعوا البرانيط ولبسوا الطرابيش زاعمين أنهم صاروا في خدمة تركيا. ليلة وصول هاتين البارجتين كنت أنا عند الصدر الأعظم، الأمير سعيد حليم، وكان عنده ابراهيم بك، ناظر العدلية، وغيره من رجال الدولة، وكنت أرى أنَّ الدولة لا بدَّ أن تدخل في الحرب. ولكنَّ الأمير سعيد حليم شخصيًّا كان متردِّدًا خائفًا عمل هذه المسؤولية. وقد اجتمعتُ مرَّةً بسفير ألمانيا، فشكا لي من الأمير سعيد حليم تردِّده، وقال لي إنَّه يراعي الإنجليز من أجل أملاكه بمصر. وكان الأمير عمر طوسون في فرنسا عند نشوب الحرب، فخطر في بال الفرنسيين أن يمنعوه من الرجوع إلى وطنه! وبلغني هذا الخبر، فنظرًا لمحبتتي للأمير عمر، ومزيد حرمتي له نظرًا لخدماته للإسلام، ذهبت إلى الأمير سعيد حليم وسألته عن هذه القصَّة، فأجاب بأنَّ الخبر صحيح. فقلت له يجب عليك أن تتكلَّم مع سفير فرنسا بكلِّ شدَّة؛ ففي يدك رهائن كثيرة يمكنك بها أن تحمل فرنسا على ترك الأمير عمر طوسون يعود إلى مصر. وقد كان الأمير ابراهيم حليم، أخو الأمير سعيد، حاضرًا حديثي مع أخيه، فشكر لي هذه الشدَّة التي تكلمت بها مع أخيه. ثمَّ إنَّ سفير ألمانيا أبلغني أنَّ بينهم وبين تركيا اتِّفاقًا يريد من الأتراك أن يحافظوا عليه. ولم يقل لي مآل هذا الاتفاق، وإنَّما ترجاني أن أقول للأمير سعيد حليم بأن يتذكَّروا الاتفاق الذي بينهم وبين ألمانيا. وقد أبلغت الأمير سعيد بذلك، فأجابني الأمير سعيد أنه ليس بيننا وبين الألمان اتِّفاق على أن ندخل إلى جانبهم في حرب. فلحظت أنَّ هناك اتِّفاقًا، ولكن لم يكن إلى درجة الحرب. ولحظتُ ثانيًا أنَّ سفير ألمانيا لم يكن هو بنفسه في أول الأمر ممَّن يرى وجوب اتِّحاد تركيا مع ألمانيا، فإنَّه كان يتجنَّب ذلك خوفًا من كثرة مشكلات تركيا، ومن كثرة ما لإنجلترا من المطامع في المملكة العثمانية في مصر. فكان يرى أنَّ الأوَّلَى إبقاء تركيا خارجة عن الاتِّحاد مع ألمانيا، فرارًا من ثقل حملة

تركيا. ولم يكن السفير يصرّح لي بذلك، كما هو بديهي، ولكنه كان يقول إنّ الأوّلَى بتركيا أن تبقى على الحيطة. إلّا أنه بعد أن تراجع العسكر الألماني من فرنسا في وقعة المارن، بعد أن تقدّم الجيش الروسي صوب النمسا وكاد يهلكها، لولا نجدة الألمان، تغيّرت آراء البارون فانكنهايم، فأخذ يلحّ عليّ في قضيّة التحالف مع تركيا ودخول تركيا في الحرب إلى جانب ألمانيا. ولعلّه كانت قد وردته أوامر من الأمبراطور بأن يحثّ السعي في ذلك. وفي أحد الأيام طلب منّي السفير أن أبلغ الأمير سعيد حليم وطلعت وأنور ما قاله لي بشأن التحالف. فوقعتُ في حيرة لأنني من جهة، لم أكن أريد تحمّل هذه المسؤولية الثقيلة، ومن جهة أخرى خشيت أيضًا أني إن لم أبلغ رجال الدولة ما قاله لي السفير الألماني تكون عليّ مسؤولية أيضًا، إذ لا يعلم أحد كيف تكون النهاية.

فذهبت إلى أحمد نسيمي بك، وكان بيني وبينه صلة الأخ مع أخيه، فرجوته أن يقول لطلعت ما قاله لي سفير ألمانيا، فقال لي نسيمي بك: لماذا لا تقول له أنت رأسًا؟ فقلت له لا أريد أن يظنّ طلعت أنني راغب في الحرب أو أنني أريد أن أوثر في هذا الموضوع شيئًا. فأما الأمير سعيد حليم، فلما أخبرته بقي متردّدًا. وأما أنور، فرأيته جازمًا يريد الدخول في الحرب إلى جانب ألمانيا. فقال لي: قل للسفير إنني سأواجهه.

وفي تلك الأيام اغتنمت الدولة الفرصة وألغت الامتيازات الأجنبية، وعملت لذلك مهرجانًا في كلّ المملكة. فاحتجّ السفراء بأجمعهم برغم الشقاق بين عصبتَي الدول المتحاربتين، وجاء صلاح جمجوز بك وقال لي: إنّ صاحبك، سفير ألمانيا، يحتجّ علينا أيضًا مع أنه لم يكن منتظرًا من ألمانيا أن تنضمّ إلى أعدائها في هذا الموضوع، فقلت له: ما أظنّ هذا إلّا سياسة من السفير يقصد بها إفهام تركيا أنّ ألمانيا لا تصادقها مجّانًا. وبعد ذلك ذهبتُ إلى ترايبا في البوسفور، حيث سفارة ألمانيا في فصل الصيف، وسألت السفير عن خطّته في مسألة الامتيازات، فأبدى وأعاد وقال: إنّ إلغاء الامتيازات كلّها لم يجئ وقته بعد وما أشبه ذلك. وفي الحقيقة كان مقصده

المساومة. وفي أثناء وجودي عنده جاءه سفير إيطاليا، ثمَّ سفير إسبانيا، فترجّاني أن لا أذهب وأن أُنزّه قليلاً في الحديقة إلى أن يكون انتهى من الحديث مع هذين السفيرين. فانتظرت ريثما انصرفا ثمَّ رجعنا نتكلّم، وكانت خلاصة كلامه أنه لا يعلم لأيّ سبب يجب أن يضحّي بهذه الامتيازات ما دامت تركيا متوقّفة عن الدخول في الحرب إلى جانب صديقتها ألمانيا. ثمَّ إنه خرجت الدّراعة غوبن إلى البحر الأسود، وقيل إنّ مقصد قائدها الألماني كان أن يتحكّك بدوارع الروس التي كانت تتظاهر أمام البوسفور، وبذلك يقع حادث يجرّ تركيا إلى الحرب. فأرسل الأمير سعيد حليم، الصدر الأعظم، إلى سفير ألمانيا يرجو منه أن يأمر قائد غوبن بعدم إحداث شيء يجرّ إلى الحرب. وصادف أني ذلك اليوم زرت السفير فوجدته يضحك وقال لي: أبلغهم لا يخافوا، فإنّي لا أريد أن أدخلهم في الحرب بالرغم منهم. وفي ذلك الوقت كانت الاستعدادات الحربية في المملكة تتقدّم، وكان أنور جاعلاً نصب عينيه ترعة السويس، أملاً باجتيازها إلى مصر. فأرسل ضبّاطاً يرودون له ويستكشفون، ولكنّه - سامحه الله - تأخّر كثيراً في التجهيز. والدولة، بترتّبها عن الدخول في الحرب، لم تأخذ الأهبة اللازمة لتجريدة كتجريدة السويس. فأتّسع الوقت للإنجليز أن يحشدوا هناك قوّة عظيمة: ثمانين ألف عسكري أو أكثر، ويحكموا مراكزهم في وجه الأتراك إذا زحفوا.

وكان قائد الفيلق الشامي زكي باشا الكردي، فأبرق إلى أنور بأنه في مثل هذه الأوقات يجب أن يكون عبد الرحمن باشا اليوسف؛ وهذا العاجز في سوريا، نظراً لعلاقتنا بالعرب والدروز والعشائر ورئاسة عبد الرحمن باشا في الأكراد. فاستدعى أنور عبد الرحمن باشا وأبلغه ذلك، فسافر هو والشيخ أسعد الشقيري الذي كان يعمل عبد الرحمن دائماً برأيه. ثمَّ استدعاني أيضاً وأبلغني ما أبرق به زكي باشا، فأشرتُ عليه بأن يستدعي غيري أيضاً من المبعوثين الذين كانوا لم يسافروا إلى سوريا بعد انتهاء مدّة اجتماع المجلس، وكان الذين لم يسافروا منهم، المرحوم كامل بك الأسعد، ومبعوث بيروت والحاج توفيق حماد، ومبعوث نابلس،

وغيرهم ممّن لا تحضرني أسماؤهم الآن، فأبلغتهم بوجوب مواجهة أنور، فواجهوه وتكلّم معهم في الانتباه والسهر وجمع الكلمة. هذا، والدولة لم تكن دخلت بعد في الحرب. وسافرت أنا من الأستانة إلى سوريا ولمّا تدخل الدولة في الحرب.

ولمّا جئت إلى الشام كان عارف بك المارديني الوالي قد صُرفَ عن ولاية الشام وتعيّن مكانه خلوصي بك، وكان هذا الوالي من قبل مديراً للسكّة الحديدية الحجازية، وهو من علماء الرياضيات والهندسة، وكان أيضاً من ذوي الوجدان وحرية الفكر. ولمّا وصلتُ إلى الشام وجدت بين الوالي المذكور والقائد زكي باشا شيئاً من الخلاف، فاجتهدت في إزالته. ثمّ جاءت الأخبار بأنّ الحزب الألماني بين رجال الأستانة قد تغلّب على الحزب الآخر، وأقنعه بوجوب الدخول في الحرب إلى جانب ألمانيا؛ وكان السبب في ذلك ما لحظه من دول الحلفاء، لا سيّما إنجلترا والروسية، من أنهنّ يردن بقاء تركيا على الحياد، لكن بدون أن يقبلوها حليفة لهنّ، ممّا استدلّ منه الأتراك على نيّة الغدر في المستقبل. ومع هذا، فإنّ كثيرين لبثوا حتّى يروا كيف يكون مجرى الحرب فيستفيدوا من متمسّكين بسياسة الحياد، وآخرين كانوا يريدون التربّص بالفرصة. وسمعت أنّ رأي جمال باشا كان أن تنتظر الدولة تضعضع الروسية بعد معارك كثيرة، ثمّ تنقضّ عليها من جهة القوقاز. ولكنّ الألمان كانوا معجّلين لأنّ الحملة على ظهرهم كانت ثقيلة جداً.

- تركيا تدخل الحرب

ففي أحد الأيام، خرجت البوارج الألمانية التي قيل إنّها قد اشترتها تركيا، كما ذكرنا آنفاً، وتحرّشت بالبوارج الروسية في البحر الأسود، ومن ذلك أطلقت النيران على الساحل في أوديسّا. والمظنون أنّ أنور كان ذا يد في هذه المسألة. وبلغني أنّ جمال باشا، ناظر الحربية وقتئذٍ، أنكر أن يكون ذا علم بهذه الحادثة. واختصار

القول إنَّ تركيا دخلت من ذلك اليوم في الحرب فعلاً. ولم يكن الأمير سعيد حليم راغباً في الحرب. كما أنَّ جاويد بك استعفى من نظارة المالية، ومحمود باشا جوروك صو استعفى من نظارة النافعة احتجاجاً على الدخول في الحرب. وعندما دخلت الدولة في الحرب، خاف أهالي السواحل السورية من المسلمين، لا سيَّما مسلمي بيروت، أنَّ دول الحلفاء يدمِّرن بيروت بالقنابر، فأخذوا ينزحون عن بيروت إلى الشام وغيرها من مدن الداخل. وكان الوالي في بيروت بكر سامي بك، ولا يزال في قيد الحياة، وهو من أمثال الرجال في العقل وحسن السياسة واستقامة المبادئ، فكانت إدارته في ذلك الوقت مرضية وكان الجميع بدون استثناء راضين عن سياسته.

ولمَّا أعلنت الدولة الحرب، كنتُ في بيروت، فاجتمعتِ الأهالي في الثكنة العسكرية وخطبتُ هناك في الجمع، وحرَّضت كثيراً على التزام السكون في داخل البلاد، ولا سيَّما على حسن معاملة المسلمين للمسيحيين. وأذكر أنَّ كثيرين من المسيحيين، ومنهم نجيب باشا الملحمة، وناصيف بك الرئيس، ونخلة بك التويني، قد شكروا لي هذا الخطاب شكراً وافراً. وقد ذهبت الجموع من القشلة العسكرية إلى قنصلية ألمانيا وقنصلية النمسا، وخطبتُ هناك أيضاً. ثمَّ إنَّ زكي باشا، قائد الفيلق الشامي، تكلمَ معي في لزوم جمع سلاح المسيحيين في جبل لبنان، فأجبتُه أنه ليس عندهم سلاح كما يظنّ، وأنَّ مباشرة جمع سلاحهم تجعلهم في حذر عظيم، وقد يظنّون أنَّ المقصود من ذلك الفتك بهم، فلا أرى حاجة إلى إثارة أفكارهم وهواجسهم. وانتهى الحديث بيني وبينه على هذا. لكنّه عاد فكتب لي رسمياً قائلاً إنّه يرى وجوباً لجمع سلاح المسيحيين في لبنان، إذ يجوز أن يقوموا بثورة عملاً بإرادة الحلفاء، فيتعبوا الدولة. وإنّه إذا كنت أنا لا أزال معارضاً في جمع سلاحهم، فإذا حصل شيء من المسيحيين أكون مسؤولاً. فجوابته فوراً: إنني لا أرى أدنى استعداد عند المسيحيين للقيام بثورة على الدولة، وما يرغبون إلّا رضاها. على أنه لو ظهر منهم شيء فإنني أنا أمشي بالدروز الذين في جبل لبنان لمحاربتهم قبل أن

تمشي العساكر الشاهانية. وتعهّدت للقائد بذلك، لكنني راجعت الرجاء بعدم التعرّض لقضية جمع أسلحتهم. ولمّا كان ذلك سرّاً من أسرار الدولة، لم أقدر أن أفشيه لأحد، ولكنني أفشيت له لوالي بيروت، بكر سامي بك، قائلاً له: ماذا ترى من هذا الرأي؟ أأصبت فيه أم أخطأت؟ فقال لي: أصبت جدّاً؛ إذ لا لزوم أصلاً لإثارة هذه المسألة التي كان يقلق لها المسيحيون قلقاً عظيماً. وكانت لي صداقة شديدة مع المطران باسيليوس الحجّار، مطران الكاثوليك في صيدا، وكان يحبّني حبّاً جمّاً ويشاورني في كلّ أمر، فأخبرته هذا الخبر وأوصيته بكتمانه قائلاً له: إنّ هذا من الأسرار التي إفشاؤها يلحق بي أشدّ الضرر. فكان يقول لي: أوّاه لو يعلم المسيحيون الذين منهم أناس يتّهمونك بالتعصّب ماذا تصنع لأجلهم! ولكنهم سيعلمون كلّ شيء بعد الحرب. ثمّ إنّ هذا المطران توسّط لديّ في إبقاء الراهبات العازريات في بيروت، إذ كان صَدَرَ الأمر إليهنّ بالسفر نظير جميع رعايا الدول المحاربة، فترجّيت بكر سامي بك في أمر إبقائهنّ في بيروت، وكان بكر سامي بك عاقلاً محبّاً للخير، فسمح لهنّ بالبقاء وشكرن لي ذلك.

- تفتيش قنصليّات الدول المحاربة -

ومن جملة ما تكلمت به مع بكر سامي بك، أنه قد بلغني كون الدولة تريد تفتيش قنصليّات الدول المحاربة لتطلّع على ما فيها من الأوراق، وتعلم الأشخاص الذين من رعاياها كانوا يتردّدون على الأجانب، ويحطّبون في حبالهم، فقلت لبكر سامي بك إنّني أنا شخصياً لا أخاف تفتيشاً كهذا، بل العكس، أودّ لو تطلّع الدولة على ما عند القناصل من الأوراق التي تدلّ على شدّة عداوتي للأجانب، وشدّة عداوتهم لي. ولكنني أخالف رأي إخراج هذه الأوراق من أماكنها لما في ذلك من إقلاق أفكار أناس كثيرين هم الآن يخدمون الدولة ويتمنّون رضاها، فإذا علموا أنّ الدولة قد اطلّعت على دخالهم وعلاقاتهم الماضية بالأجانب، ينقلبون أعداء

للدولة، ويضرون بالدولة في أول فرصة تقع لهم. فرأيت بكر سامي بك موافقاً لي تمام الموافقة على هذا الرأي، وقال لي: إني أنا قد طولعت بهذه الفكرة فلم أوافق عليها. وما دمت والياً في بيروت، فلن أوافق عليها.

وبعد ذلك، نقلت الدولة بكر سامي بك إلى ولاية حلب وأرسلت مكانه عزمي بك الذي لا يزال حياً أيضاً. ففي زمان عزمي بك فتشت الدولة القنصليات المذكورة، واطلعت على وثائق كثيرة، لا سيما في قنصلية فرنسا، تثبت علاقات الكثيرين بالقناصل قبل الحرب، ومن أجل ذلك شق جمال باشا الكثيرين ونفى الكثيرين. نعم، إنه لم يشق جميع من شنعهم، ولم ينف جميع من نفاهم بحق، بل كان جم غفير من هؤلاء مظلومين. لكننا نكون مكابرين في المحسوس إذا قلنا إنه لم توجد في قنصلية فرنسا، بنوع خاص، أوراق كثيرة توجب أشد المسؤولية على الأشخاص الذين تتعلّق بهم من العثمانيين. ولا أنكر أن عزمي بك المذكور لم يكن سيئ النية، ولكنه لم يشأ أن يسير على خطة بكر سامي بك في إغضاء الطرف واستعمال سياسة الرفق، بل أراد أن يلقي كل إنسان جزاء عمله. وربما توسّط بالخير وبذل جهده في العفو ولكن، بعد تحقّق الذنب. هذا، وكانت الدولة لما صمّمت على الهجوم على ترعة السويس لدخول مصر، رأت أن زكي باشا غير كفؤ لهذه الحملة، فأرسلت جمال باشا، ناظر البحرية، وأرسلت مهمّات وقوّة كبيرة وضباطاً من الألمان. وكان الكولونيل فون كريس رئيساً لأركان حرب جمال باشا، وهو الذي صار فيما بعد جنرالاً. وكان نائب رئيس أركان الحرب علي فؤاد بك، الذي هو اليوم علي فؤاد باشا قائد موقع إزمير. وكلّ من الجنرال كريس وعلي فؤاد باشا من أفضل رجال العسكرية في العلم والنزاهة وشرف المبادئ؛ فكان جمال باشا موفقاً بهذين الرجلين. وكان من جملة القوادر في جيش الشام، جمال بك المرسيني الذي صار فيما بعد أمير لواء، ثمّ ناظرًا للحربية في الأستانة بعد الحرب، وهو أيضاً من أمثال القوادر.

- وصول جمال باشا

ولمّا جاء جمال باشا إلى الشام كنتُ في مَنْ استقبلوه في محطة البرامكة؛ فعندما سلّمتُ عليه قال لي إنّ أنور باشا تكلم له كثيراً عني وأراد بذلك تطيب خاطري. ثمّ نزل في أوتيل دماسكوس بالاس، فدخلنا للسلام عليه، وكان نجيب باشا الملحمة أرادني أن أكون وإياه في السلام على جمال باشا؛ وكنت في الأستانة جعلت علاقة بين نجيب الملحمة وأنور باشا. وكان نجيب الملحمة داهية خبيراً بالسياسة، محنكاً مقتدرًا على النفع والضرر، فأعجب أنور باشا بخبرته ومعلوماته، ورّتب له معاشًا كان يأخذه سرًّا، لأنّ الاتحاديين كانوا يكرهون الملحمة كرهاً شديداً، لا سيّما طلعت. فلمّا أعلنت الدولة الحرب، جاء الملحمة إلى أنور وقال له إنّّه حاضر للذهاب إلى سوريا ونصح المسيحيين بالتزام سياسة الدولة، فأذن له أنور في ذلك مع الشكر. ولمّا جاء جمال باشا إلى الشام، أحبّ الملحمة أن يستعطف خاطره وأن يذهب معي للسلام عليه، فعندما دخلنا إلى الأوتيل أمرَ جمال باشا ياوره بإدخالي إلى مكان الاستقبال وأبى أن يقبل الملحمة. ولكن بعد أن راجعته وألححت عليه، وقلت له إنّّه آتٍ معي، رضي أن يقبله مدّة خمس دقائق فقط، فخرج الملحمة منقبضاً، وكنت أنا في خجل منه.

- دفع الأذى عن المواردنة

ثمّ إنّ جمال باشا كاشفني سرًّا بعزمه على أن يستدعي أوهانس باشا، متصرّف لبنان، وبطريك الطائفة المارونية إلى الشام، ويأمر بإبقائهما في الشام، فقلت له: أمّا من جهة متصرّف لبنان، فهو مأموله وليس لي أن أقول بشأنه شيئاً. ولكنّ البطريك رجل شيخ طاعن في السنّ وبلغني أنّه مريض، وإذا أمرت بمجيئه إلى هنا الآن ينكسر خاطر الطائفة المارونية التي لا أرى موافقاً الإتيان بعمل يوجب كسر خاطرها؛ فالجميع الآن يبغون رضا الدولة، والأوفق تطيب خاطر الجميع.

فأجابني جمال باشا بما يفيد تصميمه على إجراء فكرته هذه، فراجعته بإلحاح بأن يرجع عن رأيه، فقال لي أخيراً: تعال غداً لتتذكر في هذه المسألة. ففي اليوم التالي جئت وراجعته، فقال لي: أفلا يريد البطريك أن يسلم عليّ؟ فقلت له: لا شك أنه متى برئ من مرضه يأتي للسلام عليك، وأمّا الآن فيرسل من قبله مطارين. فقال: لا أقبلهم إلا إذا كانوا من الدرجة الأولى. فقلت له: لا ينبغي أن تتصور أن عدم مجيء البطريك هو عن إخلال بحقوق مقامك، بل هو عن عجز. ولما اقتنع جمال باشا بأن لا لزوم لاستقدام البطريك إلى الشام، خرجتُ من عنده مسروراً. فلما رأيته نجيب باشا الملحمة قال لي: أمس عند خروجك من عند جمال باشا كنت غير منشرح الصدر، واليوم أراك بعكس ذلك طلق الوجه فما عدا ممّا بدا؟ وسألتك أمس، فلم تقل لي السبب في كآبتك. فقلت له: الآن يمكنني أن أقول لك. أمس كان جمال باشا مصمماً أن يستدعي بطريرككم إلى الشام وأن يبقيه في دمشق. وكان لو فعل ذلك ينكسر خاطر الطائفة المارونية، وكان بعض الناس يظنون أنني أنا كنت قادراً أن أمنع جمال باشا من هذا العمل ولكنني لم أستعمل نفوذي لصرف نظره عنه. وحقيقة الحال أنني لا أقدر أن أعمل شيئاً، وإنما أقدم بعض الآراء لرجال الدولة وهم يعملون ما يريدون. فاليوم راجعته بإلحاح واقتنع مني بعدم استدعاء البطريك نظراً لمرضه، وبالاكتفاء الآن بمجيء مطارين من قبله. فشكر لي نجيب باشا هذه اليد كثيراً وأبرق إلى البطريك بإرسال المطارين للسلام على جمال باشا. وأظنه كتب له بعد ذلك مكتوباً يخبره فيه بما فعلته لأنني بعد أيام قلائل جئت إلى بيروت فرأيت كثيرين من الموارنة يتشكرون لي ما فعلته من أجل البطريك، وقال لي حبيب باشا السعد: نشكرك لأجل محافظتك على شرف بطريركنا. وكذلك سمعت الثناء الجميل عن لسان البطريك نفسه، وعندي منه كتابات كثيرة فيها مزيد الشكر وتأكيد المودة، لأنّ المعرفة بيني وبينه قديمة منذ كان مطراناً، أي منذ أكثر من ثلاثين سنة. ولكن، مع الأسف، لما دارت الدائرة في الحرب العامة على الدولة واحتلت فرنسا البلاد، لم يعد أحد من الموارنة، إلا القليل

جدًا، يذكر المساعي التي سعيها أيام نفوذ كلمتي في دفع الأذى عنهم، بل رأيت من كثيرين منهم عكس ذلك.

وأذكر أنني قرأت في جريدة مارونية تصدر في أميركا الجنوبية كلامًا ينفي كوني أنا السبب في عدم استدعاء البطريك إلى دمشق، ويزعم أن ذلك كان بتوسط البابا، وأشياء من هذا القبيل ليس لها أصل، لأنه لم يكن بين عشية وضحاها قد وصل خبر هذه القضية إلى البابا، ولكن هذا الخبر له أصل من جهة مساع وقعت من البابا فيما بعد، أي في سنة ١٩١٧؛ فقد كان جمال باشا أصدر الأمر بمجيء من البابا إلى الشام أو إلى زحلة، ووصل الخبر بواسطة قاصد روما في بيروت إلى البطريك إلى الشام أو إلى زحلة، ووصل الخبر بواسطة قاصد روما في بيروت إلى البابا، فاتسع الوقت لأجل مراجعة البابا للدولة في ذلك الأمر. أمّا المسألة الأولى، فلم يكن للبابا ولا لغيره علم بها، ولا اتسع الوقت لوصول الخبر إلى روما، ثم إنني أنا يوم دخول الدولة في الحرب أبرقتُ إلى أنور باشا ذاكراً صداقة البطريك الماروني للدولة وحسن استعداده واستعداد طائفته لخدمتها، وأنّ المسيحيين عموماً سالكون طريق الإخلاص في أثناء الحرب العامة. وبرقيتي هذه لا شك أنها محفوظة في سجلات التلغراف في بيروت. هذا عدا ما كنت آخذه بيد كل من راجعني منهم في تلك الأيام بقضية لدى الحكومة، وعدا دوام نصائحي للمسلمين والدروز بحسن معاملة المسيحيين. فإتني لما جئت من الأستانة وفدتُ عليّ الوفود من جميع قرى الجبل بحسب العادة، وكنت ألقى التوبيخات وهذه النصائح عليهم جميعاً، وأشير إلى أن الدولة تغضب على كل من يأتي منهم بأدنى عمل يسوء المسيحيين لأنها لا تبغي غير السلام والوئام في داخل البلاد. ولم أكن لأريد الكلام في هذا الموضوع منّا على أحد منهم، أو افتخاراً بالقيام بواجب وطني قمت به، ولكنّ ظهور ما ظهر من بعضهم بعد الحرب العامة من إنكار هذه المساعي التي سبقت لي في دفع الأذى عنهم، هو الذي يحملني على الإشارة إليها. ولا أقدر أن أقول إن جميعهم أنكروا ما عملته من الجميل، بل أعرف أناساً منهم دافعوا بأقلامهم، وآخرين بالسنتهم، ولولا كوني مطالباً باستقلال سوريا في وجه فرنسا،

لكان الذين يجاهرون بالدفاع عني منهم، وبالشهادة بحسن ما أسديته إليهم، عددًا كبيرًا. ولكن السياسة - قبحها الله - طالما حالت دون المرء وإعلانه ما في ضميره.

- الزحف على ترعة السويس

وأعود إلى موضوع الحرب فأقول، لما أرادت الدولة الزحف على الترعة أردت أن أذهب أنا بزمرة من جماعتي في القتال، واستأذنت رئاسة مجلس المبعوثين فصدر لي الإذن بقرار من المجلس الذي صقق لذلك بأجمعه احترامًا وإعجابًا. وسألت القائد الكبير، أي جمال باشا، كم ينبغي أن أستنفر من المجاهدين، فقال لي: يكفي مائة شخص. وكان يظن أن المتطوعين بغير نظام لا يكون لهم نفع عظيم في الحرب، فأنا كان يمكنني في ذلك الوقت أن أستصحب خمسمائة مجاهد من دروز لبنان وحواران، ولكنني وقفت عند الحد الذي رسمه جمال باشا وجمعت نحو مائة وعشرين شابًا من الجرد والغرب والمتن والعرقوب والشوف والمناصف، وذهبت بهم إلى الشام. وهناك، أرادت العسكرية أن تعلمهم الرمي في ميدان المزة، وقال أمراء الجيش العثماني: يلزم لهم التعليم نحو شهر حتى يحسنوا الرمي بالرصاص. ولكن، من أول يوم عرفوا أنه لا يلزم لهم تعليم رماية وأنهم أدرى بها من العسكر نفسه. فقد وضعوا هدفًا وأمروهم بالرمي عليه واحدًا واحدًا، فمن المائة والعشرين شخصًا لم يوجد غير بضعة أشخاص لم يصيبوا الهدف. فعند ذلك أبلغوا القائد العام، وكان هو نفسه وأمراء العسكرية قد حدقوا الأنظار فيهم بحسب عادتهم من معرفة الرجال بالفراسة، فقالوا لي: هؤلاء محاربون بالفطرة ولا يلزم لهم تعليم، فيمكنك أن تذهب من الغد. ففي اليوم التالي تأهبنا للسفر، وكان رحيلنا بالسكة الحديدية إلى معان حيث كان يجتمع الجيش العثماني الحجازي تحت قيادة وهيب باشا الذي كان واليًا وقائدًا للحجاز، وقد جاء من مكة ومعه تسعة آلاف جندي. فانضممنا نحن إليه. وكان هناك أيضًا زمرة من المتطوعين من أهل المدينة المنورة، وزمرة أخرى مختلطة من أتراك جاءوا من رومانيا، وعرب،

وسوريين، وأرناؤوط، وغيرهم، وكانت هذه الفئة أكثر من جميع المتطوعين، أي كانت وحدها أربعمائة مقاتل، وكان يقودها ضابط شاب اسمه نور الدين بك. ثمَّ إنَّه كان أيضًا كوكبة من فرسان الأكراد من صالحة الشام وغيرها أرسلهم عبد الرحمن باشا اليوسف، فاحتشد هذا الجمع كلَّه في معان. وبقينا في تلك البلدة التي لم أجد أصحَّ منها مناخًا مدة خمسة عشر يومًا، ثمَّ زحف بنا وهيب باشا قاصدًا قلعة النخل، لأنَّ الجيش المذكور كان هو الجناح الأيسر للفيلق العثماني المهاجم للترعة، وكنا اثني عشر ألف مقاتل. فسرنا أول مرحلة إلى خربة في جبال الشراة اسمها الصدقة من بقايا القرى العربية التي كانت عامرة في صدر الإسلام. وفي اليوم التالي اجتزنا مرحلة أخرى وبتنا على نهر ماء اسمه الدلاقة، وكلَّ هذا في الجبال الشاهقة، ثمَّ ابتدأنا ننحدر. فالمرحلة الثالثة كانت في سفح جبل اجتزنا إليها عقابًا صعبًا. وأمَّا المرحلة الرابعة فكانت من ذلك المحلِّ إلى منتهى الجبل وأول السهل في مكان يقال له الغرندل. وقد بحثتُ عنه فوجدتُ أنه الغرندل بالعين المهملة، قد ذكره جغرافيو العرب، وهو في أسفل جبال الشراة، وهو وادٍ فيه مياه جارئة. وقد زارنا إلى هناك مشايخ المجالية وجوه الكرك ثمَّ رحلنا إلى محلِّ في الصحراء ونزلنا على مياه متجمعة من المطر بين الصخور، وهو ممَّا تسميه العرب بالأقلاق، ثمَّ رحلنا إلى محلِّ يقال له خان التلة، وهو بناء على رأس أكمة عالية. ثمَّ رحلنا إلى مكان آخر في الصحراء، ثمَّ المرحلة التي بعد تلك انتهت عند بئر يقال لها بئر الثمد، وهي بئر مأوها قليل، كما يدلُّ عليه اسمه. فإنَّ العساكر التي اجتمعت هناك نزحتها حتَّى كنَّا ننتظر لتتجمَّع المياه ونرتوي منها. ومن بئر الثمد إلى قلعة النخل ثلاث مراحل؛ فجملة المراحل من معان إلى قلعة النخل كانت إحدى عشرة مرحلة.

وأما الأرض من الغرندل إلى قاعة النخل، أي مسافة سبع أو ثمان مراحل، فهي صحراء لا تصلح لشيء، فيها بعض مسایل مياه أيام الشتاء، ينبت فيها بعض العشب وبعض الشجر الصغير، وفي جوانبها، فترعى فيها مواشي الأعراب الذين يهبطون من جبال الشراة في أيام الشتاء. وأمَّا قلعة النخل، فهي عبارة عن قلعة قديمة

بناها السلطان أحمد خان العثماني في طريق الحج المصري، لأنَّ طريق الحج من مصر كانت على هذه المحلّ. وبعد ذلك انقطعت طريق الحج من هناك فبقيت القلعة فقط، وجعلت فيها الحكومة المصرية نقطة عسكرية وأقام بها بعض التجّار يبيعون لوازم العرب. فوصلنا إلى هناك وضربنا خيامنا بظاهر القرية، وكان يشتدّ البرد ليلاً إلى حدّ أنّ الماء يجمد. وكان يزيد البرد قلّة وسائل الدفء لأنّ الحطب مفقود تقريباً، وكلّ ما كنّا نوقده للاصطلاء كان من الحشائش اليابسة والهشيم. ثمّ إنّ القائد وهيب باشا قال لنا بأن نتربّص إلى أن يأتي خبر منه لنا، وسار هو صوب الترعة وسير أمامه الأرزاق. وسألنا عن المسافة بين قلعة النخل والترعة، فقليل لنا: ثلاث مراحل. ثمّ إنّ ثاني يوم [على] مسير وهيب باشا، وبينما نحن ننتظر الأمر بالزحف، جاء من يخبرني بأنهم رأوا قافلة الجمال التي تحمل الأرزاق راجعة ولم يفهموا لذلك معنى. فتطّيرت من هذا الخبر وقلت: ليس هذا علامة خير، لأنّ رجوع قافلة الأرزاق معناه أنه لن يحصل تقدّم إلى الأمام. وبينما أنا أفكر، وأنا في خيمتي، في هذه المسألة إذ جاء من قبل وهيب باشا من يقول لي إنّ يستدعيني إليه، فذهبت مندهشاً، فأخبرني أنّ الواقعة حصلت في الجهة الشمالية بين جيش جمال باشا والإنجليز، وأنه كان اجتاز الترعة ليلاً أربعمئة جندي ونزلوا بالضفة الغربية، ولكن، قبل أن تتوافى الجنود العثمانية، شَعَرَ الإنجليز، من هرير الكلاب وغيره، باجتياز العساكر العثمانية، فهبّوا وهجموا على الموقع الذي حصل فيه الاجتياز خفية، فأخذوا العساكر أسرى وبدأت الحرب في الليل، فوجد جمال باشا أنّ القوّة التي معه لا تكفي لاجتياز الترعة، ورجع بالجيش قاصداً التّأهب والكرّة مرّة ثانية بقوة أكبر من الأولى، متّخذاً تدابير أخرى يرجو بها المرور. قال لي هذا وهيب باشا وصرّح بأنه استحسن رأي جمال باشا في الرجوع، وإنّ كان هو شخصياً لا يحبّ جمال باشا. فسأني أنا هذا الخبر من وجهين: الأول، عدم النجاح باجتياز الترعة، والثاني، اضطرارنا للبقاء في قلعة النخل متربّصين بدون عمل. ثمّ إنّ في اليوم التالي جاءت أوامر من مركز القيادة العامّة إلى وهيب باشا بأن يذهب إلى

معان ولا يُبقي في قلعة النخل سوى طابورين من الجند فقط. فارتحل وهيب باشا ومعه الجيش قافلاً إلى معان نظراً لسهولة تسريب الأرزاق إلى العساكر بواسطة السكة الحجازية المارة بها. وكنا نحن أيضاً من الراجعين إلى معان، وبعد أن سرنا نحو ساعتين ونصف من قلعة النخل، جاء أمر آخر يقول: أمّا شكيب أرسلان بك فهو حرّ مختار، إذا شاء يسير إلى معان وإن شاء يبقى في قلعة النخل. فاخترت أنا الرجوع إلى قلعة النخل لعلنا في أثناء مقامنا بها نقوم بشيء من العمل، أو تحصل وقائع أو مناوشات نقوم فيها بالواجب؛ لأننا لم نذهب إلى هناك لمجرد أن يقال إننا متطوعون للحرب، بل لأجل أن نخوض غمراتها. وقد كنا بغاية الكآبة لأنّ الأقدار لم تساعدنا على الوصول إلى التربة قبل نهاية الوقعة التي تراجع بها جمال باشا.

إذن رجعتُ إلى قلعة النخل وبقيت هناك خمسة عشر يوماً، فلم تحصل في خلالها لا واقعة ولا مناوشة لأنّ العدو كان في الضفة المصرية من التربة ولم يعبر إلى الضفة الشرقية. وكان قائد القوة الباقية في قلعة النخل أميرالاي جركسي اسمه موسى كاظم بك، أسره الإنجليز فيما بعد بغتة في جهات غزة، وكان رجلاً شهماً صادقاً؛ فقال لي ذات يوم: إنني سعيد بأن تكون قريباً مني لأنه لا يوجد عشير لي أحسن منك، ولكنني أرى ضرورة داعية لأن تبقى أنت وجماعتك في قلعة النخل وذلك لأنّ أمر الإعاشة هنا صعب جدّاً، وأنت ترى الأرزاق تأتي من معان على مسافة اثنتي عشرة مرحلة، فإذا انقطعت الأرزاق أو تأخرت مات الذين في قلعة النخل جوعاً. فنحن عسكر يجب أن تتحمّل كلّ هذا، ولكنك أنت متطوع، والذين معك هم رجالك، وأنت تغزهم كأولادك فلا تريد أن يتعرّضوا للجوع وللمشقة، ولو كانت هناك حرب لما كنت أشير عليك بالرجوع ولكنك كما ترى قاعد مثلنا بدون عمل. فلما سمعت منه هذا الرأي رجعت إلى معان. وكان وهيب باشا، بما حصل بيني وبينه من المحبة، ألحّ عليّ كثيراً أن آتي إلى معان لنقيم معاً. فلما أتيت هذه المرة إلى معان وجدته قد فارق معان إذ صدر الأمر بجعله قائداً في منطقة أرضوم. فأقمت بمعان نحو شهر. كان قائد القوة هناك أميرالاي اسمه نجيب بك.

وفي تلك الأثناء جاء جمال باشا، فاستعرض الجيش الذي بمعان وأمرني بأن آتي بجماعتي إلى القدس. فجئت بهم إلى القدس وأنزلونا في بناية كانت مدرسة في بيت لحم. وبقينا هناك نحو عشرين يوماً. ثم إنَّ جمال باشا أصدر لي أمراً يقول فيه: إنه لما كانت الزحفة على التربة قد تأخرت فيجب أن نعود الآن إلى بيوتنا، حتّى إذا تمّت التأهّبات اللازمة للزحف ثاني مرّة تصدر لنا الأوامر فنعود إلى ميدان القتال. وهكذا رجعنا من القدس إلى الشام ومن الشام جئنا إلى جبل لبنان. وبعد رجوعنا بقليل، استعرض جمال باشا الجيش في غابة الصنوبر في بيروت، وكنت أنا أيضاً في الاستعراض مع جماعتي بالزيّ العربي، الكوفية والعقال والعباءة. وبعد أن أتمّ جمال باشا الاستعراض ألقى خطبة وهو على ظهر الجواد أمام الألوف من أهالي بيروت ولبنان، ووجه الخطاب إليّ قائلاً: إنّ الدولة لن تنسى قدر خدمتك لها وللوطن، ولقد أثبتّ بفعلك أنك رجل كريم الشيم.

فأجبت: إنني إلى الآن لم أقم بشيء يُذكر، ولكنني مستعد أن أفدي الدولة والوطن بحياتي، وأرى ذلك فرضاً على الجميع.

- رجوع المبعدين إلى لبنان

ولا بدّ لي من أن أذكر حادثاً وقع لي أثناء ما كنت في القدس. وذلك أنني وجدت فيها نحو عشرين شخصاً من كبار اللبنانيين وأفاضلهم مثل، جرجس أفندي صفا، وإبراهيم بك عقل، وخليل بك عقل شديد، وجورجي تامر، ونمر شمعون، وغيرهم ممّن نفاهم جمال باشا من لبنان إلى القدس وأمرهم بالإقامة هناك، يذهبون كيف يشاؤون لكن بدون إذن لهم في مبارحة القدس ونواحيها. فلما علموا بقدومي إلى القدس أقبلوا عليّ جميعاً، إلّا شخصين منهم: مصطفى بك العماد ورشيد بك نخلة. ولما كانت تربطني ببعضهم مودة أكيدة، وكنت من جهة أخرى اغتنمت فرصة نفوذي في أيام الحرب لإسداء كلّ جميل أقدر عليه

حتى نحو الذين سبقت لهم إساءة اليّ، فقد اجتهدت يوم كنت في القدس بأخذ الإذن لهم بالرجوع إلى أوطانهم. ولما كلموني هم في هذا الصدد أجبتهم بأنني لا أنتظر منهم رجاء وسأعمل كلّ ما أقدر عليه. وعهدي بكثيرين منهم لا يزالون في قيد الحياة وهم يشهدون بما أقول. فقد ذهبت إلى جمال باشا بمكانه في القصر الألماني الذي في الطور وتكلّمت معه بكلّ إلحاح بشأن الوجهاء اللبنانيين الذين أبعدهم إلى القدس، فأجابني بأنه أبعدهم بسبب علاقتهم المحقّقة عنده مع قنصليّات الدول المحاربة للدولة، وذلك من قبيل الاحتياط الذي لا بدّ منه في أيام الحرب. فقلت له إنّني حاضر أن أكفلهم جميعاً بأنه لا يبدو من أحد منهم أدنى شيء يخالف مصلحة الدولة. فقال لي إنّهم هنا غير موضوعين في السجن. وإنّهم يذهبون ويجيئون بتمام الحرّية، فلا يقدرّون أن يتشكّوا من سوء معاملة، ولذلك هو مصمّم على إبقائهم في القدس في الوقت الحاضر. فرجعت وأخبرتهم بجواب القائد العام، ووعدتهم بأنني لن أترك مسألتهم هذه، فليصبروا عليّ مدّة شهر أو شهرين بالكثير.

وبينما أنا في القدس، جاء الخبر بأنه قادم إلى القدس للإقامة بها أيضاً خليل بك الخوري، رئيس القلم العربي في لبنان، وسليم بك المعوشي، قائم مقام جزين. فلمّا سمعت بهذا الخبر ذهبت ثانية إلى الطور وقلت لجمال باشا: قبلاً رجوتك بشأن اللبنانيين المبعدين إلى القدس ولم تقبل رجائي في الإذن لهم بالعودة إلى أوطانهم، ولكن بلغني أنه قادم أيضاً خليل بك الخوري وسليم بك المعوشي، وهذان الشخصان ليسا من أصدقائي فقط، بل عائلة كلّ منهما صديقة للعائلة الأرسلانية من قديم الزمان، فليس لي إذن مهرب من التوسّط بشأنهما، وإنّني أعدّ عدم إجابتك لرجائي فيهما كسرّاً لخاطري. وكان جمال باشا منذ جاء إلى سوريا إلى ذلك الوقت مسروراً جدّاً من سياستي وحسن خدمتي للدولة، بحيث لا يعامل أحداً من السوريين بالرعاية التي كان يعاملني بها. ولم يطرأ بيني وبينه خلاف إلّا فيما بعد، أي عندما بدأ بسياسة الشدّة والإرهاب وأخذ يشنق وينفي. فلمّا سمع

متي ما قلته عن صداقتي مع خليل الخوري وسليم المعوشي أسرع بإعطاء الأوامر بعدم إبعادهما إن كانا لا يزالان في لبنان، وأنه إن كانا قد خرجا من الجبل قاصدين القدس، يُبلَّغان في الطريق أمر الرجوع. وصادف أنني سافرت بجماعتي المتطوعين ثاني يوم كلامي هذا مع جمال باشا، فبينما أنا في الطريق بين القدس و نابلس، صادفت خليل بك الخوري ذاهباً ومعه ولده فؤاد بك إلى القدس، بحسب الأمر. فلما شاهدته وقفتُ وألقى بنفسه عليّ وأخذ بالبكاء لما بيننا من الصحبة؛ فأنا بادرت بالتسكين لروعه وقلت له: إنَّ القائد العام أمر برجوعك إلى بيتك. وكان هو لا يعلم ذلك، فكرّرت عليه القول حتّى سكن روعه ولكّنه كان يخشى أن يغضب عليه الباشا إن لم يتقدّم إلى القدس. فقلت له: تعال معي إلى نابلس، فإن لم تجد الأمر قد صدر لك بالرجوع إلى بيتك فيمكنك حينئذ أن تذهب إلى القدس وتواجه الباشا. فجاء معي إلى نابلس حيث نزلنا بيت المرحوم الحاج حافظ طوقان، صديقي. فلم أكد أجلس ويستقرّ بي المقام حتّى جاء يوسف ضيا بك، متصرّف نابلس، يسلم عليّ، وما جلس إلّا وأخرج من جيبه تلغرافاً صادراً له من جمال باشا بإرجاع خليل بك الخوري إن كان مرّ بنابلس. وكان المتصرّف لا يعرف خليل الخوري شخصياً، فسألني عنه، فقلت هو ذا الذي بجانبني. وقلت لخليل بك: أأمنت الآن أنه صدر الأمر برجوعك؟ وثاني يوم ركبنا القطار ورجعنا إلى لبنان عن طريق دمشق. فأما سليم بك المعوشي، فكان قد تأخّر عن السفر مع خليل بك، ولكّنه وصل إلى الشام فأبلغه الوالي الأمر بالرجوع، فرجع إلى وطنه جزّين. ولم يعلم بسبب رجوعه إلّا فيما بعد. وجاءني إلى الشويفات يسلم عليّ وقال لي: إنك لا تنتظر منّي شكراً بدون شكّ، ولكن دعني أذكر أنك أعدتني إلى بيتي بدون أن أحتاج إلى أن أراجعك بشأني.

فهذا الأمر الذي أجراه وقتئذٍ جمال باشا، مكارمة لخاطري، وانتشر خبره في البلاد، اتّخذ أعدائي وسيلة للمبالغة في وصف نفوذي لدى رجال الدولة، وللتأكيد للناس بأنني أفعل ما أشاء، وبأنني لو شئت لأخذت الإذن برجوع جميع المبعدين،

لا خليل بك الخوري، ولا سليم بك المعوشي فقط. وإنهم إن لم يكونوا قد أعيدوا إلى أوطانهم، فهذا لأنني أنا لم أكن أريد ذلك فعلاً. أفلا ترى أنني عندما أردت إرجاع خليل بك الخوري وسليم بك المعوشي، أرجعتهما من الطريق؟ وهذا الكلام محض تعنت وسفسطة. فإنه يجوز أن يسمع جمال باشا رجائي في اثنين ولا يسمعه في عشرين شخصاً. وإذا كارمتني أولياء الأمور في مسألة أو مسألتين، فلا يكون معنى ذلك أنها لا بدّ من أن تكارمني في جميع المسائل، وأنه يجب أن يكون الأمر بيدي من الباب إلى المحراب. وأي شخص مهما عظم نفوذه لا يقدر أن ينقذ كلمته في كلّ ما يريد، وفي أيّ وقت أراد. فهذه مسألة المبعدين من اللبنانيين إلى القدس قد جرّت كما ذكرت، وهي أنني أخذت العفو عن خليل بك الخوري وسليم بك المعوشي ورجعت أسعى في أخذ العفو عن الباقين. وبعد مضي شهر أو زيادة على رجوعي من القدس، جاءني خليل بك الخوري، وكنت باثناً عند المطران باسيلوس حجّار في بيروت، فقال لي إنّ أوهانس باشا متصرّف لبنان يريد أن يزورك. فقلت له إنه جاءني تلغراف من عاليه لأصعد إليها الآن لمواجهة القومندان رضا باشا، فلا يمكنني أن أتأخّر حتّى يأتي أوهانس باشا ويزورني، وإنّما أمرّ أنا عليه. فركبت أنا وخليل بك في العربة معاً وذهبنا إلى أوهانس باشا، فعلمنا منه أنه ورد تلغراف من جمال باشا إلى رضا باشا في عاليه يقول له فيه أنّه يريد أن يعفو عن نصف المبعدين في القدس، وأن يبقى النصف الآخر في الوقت الحاضر، وإنّه يريد من رضا باشا أن يسألني عن الأشخاص الذين يوافق التعجيل في العفو عنهم. فأوهانس باشا قد اطلع على هذا التلغراف لكون مأموري التلغراف سلّموه إيّاه بطريق الخطأ، فعرف على كلّ حال أنني أنا مرجع تعيين الأشخاص الذين يريد جمال باشا العفو عنهم؛ فهو يرجو منّي أن أذكر من هؤلاء الأشخاص الأمير فائق سعد شهاب الذي كان أيضاً من جملة المبعدين في القدس. فأنا أجبت أوهانس باشا بأنني سأعرض قضية العفو عن الجميع بدون استثناء. ثمّ صعدت إلى عاليه وأبرقت إلى جمال باشا جواباً على البرقية الصادرة منه بأنني أرى الأوفق العفو

عنهم جميعاً. وإني كفيل لهم جميعاً. إلا أن جمال باشا أصرّ على رأيه الأول فغفا عن النصف فقط. وجاء منهم الذين صدر العفو عنهم، وتشكروا لي على توسّطي بشأنهم، وكان منهم خليل بك عقل شديد؛ ولا تزال المودة بيني وبين آل عقل شديد أكيدة إلى الآن. ثمّ إنه بعد ذلك أخذ أقارب المبعدين بالقدس يلحّون عليّ في نيل العفو عنهم، فصرت أراجع جمال باشا، ولا سيّما في أمر محمّد زين الدين ورشيد نخلة. وكان جمال باشا يريد أن ينفي سعيد زين الدين، شقيق محمّد زين الدين، لأنّه كان يعرفه من أضنه، وكان جمال والياً وسعيد زين الدين مدّعياً عمومياً، فأبغضه هناك جمال بغضاً شديداً. ولما جاء جمال باشا قائداً إلى سوريا في الحرب العامّة أراد أن ينتقم من سعيد زين الدين وكاشفني برأيه، وكان ذلك في أول مجيئه والأمور لا تزال بيننا على صفاء تامّ؛ فأنا رجوته بصرف نظره عن ذلك، وألححت عليه إلحاحاً شديداً حتّى ترك قضية نفي سعيد زين الدين، ثمّ، بدون علمي، أرسل أخاه محمّد زين الدين في جملة المبعدين إلى القدس. فرجعت أنا أتوسّط عنده في أمر محمّد زين الدين أيضاً. وجاء كامل بك الأسعد إلى صوفر، فدعا جمال باشا إلى جبل عامل حيث أراد أن يجمع له أهالي البلاد في بلدته الطيبة. وقد دعاني المرحوم كامل بك، وكان من أعزّ أصدقائي، لأكون مع جمال باشا في تلك السياحة. فذهبنا من صوفر إلى عين زحلته^(١)، إلى بيت الدين، إلى المختارة، إلى جزّين، إلى النبطية، إلى الطيبة. ولما وصلنا إلى المختارة وتغدينا عند فؤاد بك جنبلاط، جاء سعيد بك زين الدين ودعا جمال باشا أن يمرّ على بيتهم في قرية عين قنية، وهي على طريقنا، فمرّ جمال باشا على بيتهم وهناك صارت مناسبة للكلام في العفو عن محمّد زين الدين، فأصدر جمال أمره لعلي فؤاد بك، رئيس أركان الحرب، بأن يبرق الأمر بالعفو. فجئت أنا وتكلّمت معه في أن يكون أمر العفو شاملاً لجميع الذين كانوا مبعدين في القدس. وكان جمال باشا قد سمع من بعض اللبنانيين أن رشيد بك نخلة كان في الأصل من المخصوصين بي، وأنني

(١) عين زحلنا. بلدة في الشوف الأعلى، من محافظة جبل لبنان. (المحقّق)

سعت كثيراً في ترفيته، وأنه انقلب عليّ وصار لي عدوّاً وكافأني على الإحسان بالإساءة. فيظهر أنّ جمال باشا اعتقد أنّ العفو عن رشيد نخلة ربّما لا يسرّني، فقال لعلي فؤاد: أكتب الأمر بالعفو عن الجميع ما عدا رشيد نخلة. فقامت أنا ودنوت من الباشا وهمست في أذنه قائلاً: أرجو منك أن تعفو أيضاً عن رشيد نخلة، لأنك إن لم تعف عنه يظنّ الناس أنّ ذلك من أجل خاطري لأنّ هذا الرجل كان من أخصائي ثمّ انقلب من أعدائي. وأنا لا أريد أن يُقال إني اتّخذت حظوتي لديك واسطة للانتقام من أحد. فعند ذلك أمرّ جمال باشا بالعفو عن رشيد نخلة أيضاً. فهذه قضية المبعدين الذين أبعدهم جمال باشا إلى القدس.

- قضية المبعدين إلى الأناضول

فأمّا قضية المبعدين إلى الأناضول، وهي القضية الكبرى، فقد حصلت فيما بعد الأولى بنحو سنة. والذي يلوح لي أنه بعد واقعة الدردنيل التي ظفرت فيها تركيا بجيوش الحلفاء، حصل عند رجال الاتحاد والترقي نشأة ظفر غير معهودة، ولعبت خمرة النصر برؤوسهم فسكروا وأبرموا قرارات كثيرة من جملتها سفور النساء الذي كان إلى حدّ ذلك الوقت ممنوعاً. ومن جملتها نقل المحاكم الشرعية من المشيخة الإسلامية إلى نظارة العدلية وترك المشيخة بدون عمل تقريباً. ومن جملتها القضاء على الروح العربية في سوريا. وقد ظنّوا أنه بعد أن يُثبت كون تركيا تغلبت على هذه الجيوش الجرّارة في وقائع الدردنيل، فهي لا تعجز عن أيّ عمل تريده في المملكة إذا أخذت بالحزم. ويظهر أنّ جمال باشا تعهّد لهم بأن يقضي على الروح العربية في سوريا على شرط أن يتركوه حرّاً في العمل وأن لا يعرقلوا مساعيه. فلذلك بدأوا بسياسة جديدة لم تكن معهودة من قبل. ففي أول الحرب كان جمال باشا أبعدَ بعض أشخاص إلى القدس، وآخرين إلى الأناضول، ثمّ لم يلبث أن عفا عنهم وأعادهم إلى أوطانهم. فظهر أنه لم يكن للدولة يومئذ سياسة سوى تخويف الناس المتصلين بالأجانب، ولكن التخويف إلى حدّ محدود. أمّا

بعد ذلك بسنة، فرجع جمال باشا بنفسه وقبض على الأشخاص الذين كان قد عفا عنهم من قبل، وعلى غيرهم، وبدأ ينفيهم بالعشرات وبالمئات. ويقال إنه بلغ عدد المنفيين حينئذٍ إلى الأناضول نحو ألفي شخص. وقد أُصْحِبُوا المنفيين هذه المرة عائلاتهم ثم أخذوا يستقصون عن أملاكهم، وتألّفت في دمشق لجنة اسمها قوميون التهجير تحت رئاسة مكتوبجي الولاية، وكانت مهمّة هذه اللجنة سَوق المنفيين مع عائلاتهم وأخذ قيد بأملاكهم وأراضيهم. وشاع أن المقصود بتقييد أملاكهم هو إعطاؤهم ما يقابلها في الأناضول وجلب عائلات أخرى من الأتراك إلى سوريا تحلّ محلّ العائلات المنفيّة منها. والخلاصة أنني وإن لم أكن مطلعًا تمام الإطلاع على سرّ هذه المسألة لأنني كنت حينئذٍ في سورية، فعندي قرائن قويّة على أن ما كان يُشاع عن نيّة الأتراك هذه بشأن سورية كان له شيء من الأصل. وذلك لأنّ قضية النفي بعد حرب الدردنيل قد تجددت بدون أدنى سبب، وقد تجددت بصورة غير الأولى، أي النفي مع الأهل، وتمهيد المبادلة بالأراضي والأملاك. ثمّ إنه كان يغلب على الظنّ أنّ هذه المسألة لن تقف عند حدّ نفي ألفي شخص، بل تستمرّ تدريجيًا حتّى يُحوّل إلى الأناضول عشرات ألوف من السوريين، لا سيّما من أبناء البيوتات الوجيهة. فقد ظهر أنهم كانوا يريدون القضاء على الوجاهة القديمة ومحو نفوذ أبناء الأصالة، لأنّ الأتراك كثيرًا ما يتحدثون بكون العرب هم أمة أرستوقراطية، وأنّ هذا هو السبب في عدم امتزاجهم مع الأتراك الذين هم أمة ديمقراطية بطبيعتها. والخلاصة أنّ استئناف النفي والتغريب، وبمقياس أوسع جدًّا من ذي قبل، لم يكن إلّا نتيجة قرار جديد حصل بعد الفوز العظيم الذي فازته تركيا في حرب الدردنيل. ومثل ذلك قضية شق الأشخاص الذين شنقهم جمال باشا؛ فإنّني أظنّ أنه لولا ظفر الدردنيل لما كان أقدم على هذا العمل، وكانت المسألة انتهت بحبس بعض واعتقال بعض ونفي بعض، وما أشبه إلى ذلك. فأنا بقيت على صفاء تامّ مع جمال باشا إلى أن بدأت منه هذه السياسة الجديدة سياسة الإرهاب والإرهاق التي كنت أرى منها خطرًا عظيمًا على مستقبل الدولة العثمانية. ولم

يكن ظفر الدردنيل ليغير شيئاً من أفكاره، وهي أنّ الدولة لا تزال تحت الخطر، وأنّ أعداءها لا يزالون في قوتهم، وأنه لا يوافق سياستها استعمال العنف والإرهاب وإثارة الأحقاد بين العرب والترك. فأول ما بدأ جمال باشا بهذه السياسة لم نكن نتوقع أنه يتوسّع بها، وأنها تنتهي إلى ما انتهت إليه. كنت يوماً في عاليه، فجاءني الخبر بأنه قد قبضت الحكومة على رضا بك الصلح وأتوا به من صيدا، وقبضت على عبد الكريم الخليل من برج البراجنة. فلم نفهم في البداية السبب في هذا. ثمّ قيل إنّ هناك مؤامرة اطلعوا عليها وإنّ أحد رجال الشيعة في جبل عامل قد أوصل الخبر إلى الشيخ أسعد الشقيري، وأنّ الشقيري قد أخبر جمال باشا. ثمّ قبضوا على أولاد المحمصاني وأبن الخرسا وأشخاص آخرين من بيروت، ثمّ أرسلوا إلى بعلبك فقبضوا على صالح حيدر، وإلى نابلس فقبضوا على سليم عبد الهادي. وكلّ هذا لم نعلم أسبابه إلّا فيما بعد؛ إذ ظهر أنّ جمال باشا اطلع على مكاتيب مرسلّة من حقّي العظم يوم كان بالقاهرة سكرتيراً للجنة العربية التي كانت تعمل لفصل العرب عن الترك، وأنّ هذه المكاتيب كان فيها ذكر أسماء هؤلاء الأشخاص، فانتهز جمال باشا هذه الفرصة لمحاكمة هؤلاء الأشخاص والبطش بهم ليقضي على الحركة العربية بهذه الوساطة. وقد كان هذا تهوّراً منه وغفلة ممّن وافقوه من رفاقه في الأستانة. ولقد كتبتُ عن هذه المسألة ما به كفاية في حواشي "حاضر العالم الإسلامي"، وفي مجلّة "المنار"، وفي جريدة "مرآة الغرب" في نيويورك، وفي جريدة "العهد الجديد" في بيروت، وغيرها، بحيث لا يلزم أن أعيد الموضوع نفسه. وبالإجمال، لم يكن جمال باشا بذلك الرجل الذي يُعهد إليه بسياسة مدنية داخلية، وجميع مزيتته أنه كان ماضياً في العمل مهاباً صارماً، يجوز أن يكون ذا نصيب من النجاح في الأمور العسكرية، أو الأمور العمرانية، أو الإصلاحات التي تقتضي السرعة والنجاز. فأما السياسة، فإنّه مع شدّة ذكائه، كان بعيداً عنها لأنّه لم يكن ممّن يتغلّب على أهوائه، وكان الغرور مستولياً عليه. فالذين أوقفهم وحاكمهم، ثمّ شقّ منهم قسماً، لم يكونوا جميعاً مستحقّين للعقاب الذي أنزله بهم.

- عنف جمال باشا

وإنما الخطأ لم يكن من جهة القانون الذي لو راعينا فيه حالة الحرب لكان ثمة مبرر لكثير مما فعله جمال باشا، ولكنّه كان من جهة السياسة، إذ لم يكن من مصلحة الدولة إثارة قضية الخلاف بين العرب والترك في أثناء الحرب وهي لا تعلم كيف تكون نهايتها. ولم يكن من الحكمة أيضًا أن يُترك جمال باشا وشأنه في سوريا، وأن يُحاكم في ديوان عسكري رجالاً متّهمين بجرائم سياسية صرفة. ومما تحقّقه بنفسه أن جمال باشا عندما أنفذ الحكم بقتل من قتلهم لم يكن جميع مجلس الوزراء على علم بشيء سوى أنهم تحت المحاكمة. ولهذا كان احتجاج الصدر الأعظم، الأمير سعيد حليم باشا، على جمال باشا بغاية الشدّة؛ فإنّه أبرق إليه قائلاً له إنّ هذه المسألة سياسية محضّة، وإنّه ليس له أن ينفذ حكم القتل فيها بدون قرار مجلس النظار وبدون الإرادة السلطانية، ولذلك هو يجعله مسؤولاً عن هذا العمل. والسلطان محمّد رشاد نفسه كان يقول: إنني أنا بريء من دم الذين قتلهم جمال باشا في سوريا. ولست متعرّضاً الآن للتفاصيل عن هذه الحوادث لأنها شيء يطول. وغاية ما أقول إنّ سياسة جمال باشا في سوريا كانت من أعظم المصائب على الدولة العثمانية وعلى الأمة الإسلامية، وإنّه هو المسؤول عنها بالدرجة الأولى، وإنّ طلعت وأنور كانا مسؤولين أيضًا لكونهما تركاه يفعل ما يشاء؛ فإن كانا مقتنعين بصواب عمله، مع أنّ خطأه ظاهر، فيكونان مسؤولين. وإن كانا معتقدين خطأه وتركاه يفعل ما يشاء على نيّة إسقاطه في المستقبل، كما هو المظنون، فيكونان مسؤولين أيضًا. أقول هذا مع أنني صديق لكلّ منهما، ولم يكن لي صداقة مع أحد من الأتراك سواء في أثناء الحرب أو بعد الحرب كما بيني وبين هذين الشخصين. وقد بقيت علاقتي بكلّ منهما إلى أن مات هذا قتيلاً في برلين بيد أرمني، وذاك شهيداً في تركستان في محاربة البلاشفة؛ وسأذكر ذلك فيما يأتي. ولكن من واجباتي أمام ذمّتي أن أقول ما أعتقدّه، وهو أنهما قد أرخيا العنان لجمال باشا في سوريا عمداً ليكون مسؤولاً في المستقبل عن تلك الأعمال التي لا تجوز في

عقل، ولا عُرف، ولا قانون، ولا سياسة.

قبض جمال باشا على رضا بك الصلح وعبد الكريم الخليل وأولاد المحمصاني وصالح حيدر وسليم عبد الهادي وغيرهم، وأنا لا أشكّ في أنّ مسألتهم ستكون عبارة عن اعتقال مؤقت أو عن نفي بالكثير. وقد كان السيّد حبيب العبيدي، مفتي الموصل الآن، جاء إلى صوفر، فجرى بيني وبينه حديث هؤلاء المعتقلين، فقال لي: أو تظنّ أنه يحكم عليهم بالقتل؟ فقلت له: حاشا. هذا لا أظنّه أبدًا. وقصارى ما أظنّه سيفعل بهم النفي إلى الأناضول.

ولمّا ذهبنا مع جمال باشا بدعوة كامل بك الأسعد، كانت مرحلتنا الأولى من صوفر إلى بيت الدين، فبتنا تلك الليلة فيها. ولمّا جلسنا للعشاء في سراي بيت الدين، [وكان] يرأس جمال باشا المائدة، وكان رئيس أركان الحرب على يمينه وكنت أنا على يساره، قال لي جمال باشا: هل عرفت بحادث اليوم؟ وكانت إيطاليا قد دخلت في الحرب العامة، فقلت له: نعم، عرفت. وهذا حادث مهمّ يُقلق البال لأنّ إيطاليا دولة عظيمة تقدر أن ترجّح الميزان. فقال لي: لا أعني بذلك خبر دخول إيطاليا في الحرب. فقلت له: وماذا تعني إذن؟ فقال لي: أفلم تسمع بالحادث الذي جرى في بيروت؟ وكنت أنا لم أعرف شيئًا بما جرى في بيروت، فقلت له: ماذا جرى في بيروت؟ أجابني: جرى شنق الأشخاص الذين كانوا موقوفين بعالیه. فعندما سمعت هذا الخبر اسودّ وجهي ولم أقدر أن أکتم غضبي. فقال لي: رأيتك اضطربت كثيرًا من هذا الخبر. فعند ذلك حاولت أن أکظم ما في نفسي حتّى لا أقع معه في جدال عنيف تسوء عاقبته، فقلت له: إنّني أنا رجل غير عسكري. فالقتل له عندي أهميّة غير التي عند رجال العسكرية، فلذلك اضطربت لهذا الخبر. فقال: مَنْ [مِنْ] هؤلاء الذين جرى شنقهم يعزّ عليك أكثر من الجميع؟ فقلت له: يعزّ عليّ الجميع! ولكنني كنت رجوتك في صوفر بشأن صالح حيدر، لأنّ أهله كانوا راجعونني بأنه بريء من كلّ ذنب وأنا عرضت لك ذلك، وأنت قلت لي إذا كان بريئًا فلماذا يتوارى من وجه الحكومة؟ فأنا أخبرت مصطفى حيدر، عمّ صالح، بأنه

ما دام بريئاً فلا محلّ لفراره. فالآن بعد أن علمت أنّ صالح حيدر هو أيضاً من المشنوقين ندمت على دخولي في هذه المسألة، فلم يكن ينبغي لي أن أشير عليهم بتسليمه. فقال جمال باشا: لو لم يسلموني إياه لقبضت عليهم جميعاً. ثمّ قال: ومن غير صالح حيدر عزّ عليك به. فقلت له: كنت أعرف سليم عبد الهادي شخصياً؛ وأخوه أمين عبد الهادي، مبعوث نابلس، وهو رفيقي في المجلس، ولي أصدقاء كثيرون من هذه العائلة. فقطع عند ذلك الكلام من هذا الموضوع. وأنا بعد العشاء استأذنت منه قائلاً إنّ مرادي الصعود إلى كرسي مطران الموارنة لأبيت عنده. فقال لي جمال باشا: إنّ قد تهيأت لك هنا غرفة تبيت فيها. فقلت له: إنّ المطران بصبوص قد دعاني للمبيت عنده ووعدته بذلك. وأصررت على الانصراف، وخرجت متشائماً جداً لأنني لم أكن أتوقّع أنّ جمال باشا سيقتل من هؤلاء أحداً. نعم سرّني في جانب ذلك الحزن كون رضا بك الصلح نجاً من القتل، وأنهم اكتفوا له بالنفي إلى الأناضول. وقد كنت تكلمت معه في دمشق بشأن رضا بك بإلحاح زائد لأجل تخلية سبيله، وجاء ابن عمّي الأمير أمين مصطفى وألح عليه أيضاً، وعرف جمال باشا أنّ رضا بك يعزّ علينا كأحد أعضاء عائلتنا، وأنه يعزّ على الجميع أيضاً. وسمعت فيما بعد أنّ عزمي بك، والي بيروت الذي جاء خلفاً لبكر سامي بك، قد توسّط أيضاً بشأن رضا بك الصلح، والله أعلم.

- الدفاع عن لبنان

ثمّ إنّ جمال باشا أصدر أمره إلى رضا باشا، قائد لبنان، بتأليف كتية متطوّعين من اللبنانيين للدفاع عن وطنهم فيما إذا تعرّض العدو لسواحل سوريا. فحاول رضا باشا إقناع الناس بالتطوّع، فلم يتمكّن من إقناع أحد! واستدعى بعض مشايخ الدروز وحثّهم على قيد أسمائهم، واستنهض همّتهم، فقال له بعضهم: نحن حاضرون بأشخاصنا للتطوّع، فأما أن نقنع الأهالي بذلك، فليس في استطاعتنا. فذهب رضا باشا إلى المختارة وجمع أهالي الشوفين ولم يخبرهم بمقصده من

جمعهم، فاجتمعوا، وإذا به يدعوهم إلى التطوّع. فلمّا سمعوا خطابه تسلّلوا جميعاً ولم يجابوه بشيء ورجع بخفي حنين. ولم يكن ذلك من الأهالي ناشئاً عن الخوف من الحرب، لأنّ أهالي لبنان موصوفون بالشجاعة، لا يهتمهم القتال أصلاً، لكنهم يكرهون العسكرية ويعتقدون أنّ التطوّع عبارة عن انتظام في الجندية التي يعلمون صرامة قوانينها، فإنّ نفورهم من التطوّع ناشئ عن هذه النقطة. فعند ذلك كتب لي جمال باشا من قبله رأساً، واستكتب علي فؤاد بك، رئيس أركان الحرب، لمعرفة أنه صديقي، وذلك لأجل أن أولّف كتيبة، ألفاً وخمسمائة رجل، يكونون حاضرين للقتال في منطقة لبنان إذ أمست الحاجة. فلمّا تلقيت الأمر اضطررت أن أجري بموجبه، لأنّ الاستنكاف عن ذلك كان يمكن أن يحمل جمال باشا على سَوِّق الأهالي إلى الجندية جميعاً، إذ لم يكن يومئذٍ طاقة للأهالي بمقاومة الدولة. فنظرتُ إلى هذا الأمر بعين التأمل، وعلمتُ أنه لا يخلّص الأهالي من هذا المحذور سوى قبول الأمر بالتطوّع. ولكنّ إقناع الأهالي لم يكن سهلاً؛ فإنّ العوام لا يدركون حقائق الأمور. وكان يوجد من المفسّدين، من يُخيّل لهم أنّ التطوّع هو تقيّد بالعسكرية، وأنه لا يجوز أن تسوقهم الدولة إلى حرب الدردنيل وغيرها. فحاتم حول هذا الموضوع مخاوف كثيرة. إلّا أنني تغلّبت عليها بقوة الحجّة، وبثقة الأهلين بي شخصياً. فأخذت أطوف على القرى وأقيّد أسماء المتطوّعين تحت قيادتي التي كانت العامل الأكبر في طمأنينتهم. وبالاختصار، لم يمض شهر ونصف حتّى قيّدت في دفتر التطوّع نحو تسعة آلاف رجل. وبقيت ناحيتان لم أكن طوّفت فيها، وهما ناحية المناصف وناحية إقليم الخروب. وكنت كلّما أكملت تأليف آلاي عرّفت جمال باشا إلى القدس برقيّاً. والذي ظهر لي أنه كان يريد بذلك أن يمتحن صداقة أهل الجبل للدولة. فلمّا رأيتمكنت من قيد هذا العدد الكثير الذي هو أكثر مراراً من العدد الذي طلبه، علّم أنّ المسألة لا تحتاج إلى امتحان. فأبرق لي أخيراً بأنّ العدد الذي حصل هو كافٍ، وأنه لا ينبغي لي أن أكمل التجوال في سائر النواحي. وربّما كان قد رأى أخيراً أنّ انقياد الأهالي لي إلى هذه الدرجة غير

موافق لسياسته، فأصدر الأمر بالتوقف. وأنا كنت بهذا العمل قد أنقذت اللبنانيين من خطر سَوْقهم إلى العسكرية بالقوة. وقد كان الأمر الصادر لي قاصراً في التطوع على الطوائف الإسلامية، فلاحظتُ أنَّ المسيحيين استشعروا من ذلك شيئاً من الريبة، وواجهني حبيب باشا السعد وقال لي: نحن أيضاً حاضرون أن نتطوع تحت قيادتك، فلماذا لا تقيّد أسماء مَنْ يريد التطوع من المسيحيين؟ فقلت له: إنَّ الأمر كان قاصراً على المسلمين والدروز، ولكنني سأراجع جمال باشا وأقول له إنَّ إخواننا المسيحيين حاضرون للتطوع نظير المسلمين. فأبرقتُ إلى جمال باشا بما قاله لي حبيب باشا السعد، فجاءني الجواب بالاكْتفاء بالمسلمين والدروز. غير أنني أنا لم أستحسن هذا الاكتفاء خوفاً من أن تحصل عند المسيحيين هواجس، وأن يحملوا عدم قبولهم في سلك التطوع على قلة الثقة بهم. فأجبت جمال باشا بملاحظتي هذه وقلت له: إنني أرى أن أبلغهم ذلك، وهو أنَّ التطوع الآن لم يدخل في دور عمليّ، فإذا حصل قتال بالفعل، وانتدبنا المتطوعين للحرب، فإننا نتدب من المسيحيين أيضاً. فوافق جمال باشا على كلامي.

وقد كانت المجاعة ابتدأت، وغلت أسعار الحنطة، وصار الناس يرحلون إلى حوران وإلى الداخل. ولما كانوا مضطرين أن يحملوا السلاح في طريقهم، فقد كانوا يأخذون مني إذناً بتقلد السلاح. وكنت أعطيهم ورقة مشعرة بهذا الإذن، فكانوا يمرّون في أرض البقاع والشام ومعهم الأسلحة ولا تتعرّض المخافر العسكرية لهم بسوء، لأنهم كانوا إذا سألوهم أبرزوا الشهادات التي معهم بأنهم متطوعون تحت قيادتي. وكان في هذا التدبير رفق كثير بالأهالي، لأنَّ أكثرهم التزموا الرحيل إلى حوران ولم يكن لهم بدّ من حمل أسلحتهم إلى بلاد كلّ الناس فيها مسلّحون.

- وصول أنور باشا

وبعد أن أكملتُ تشكيل آليات المتطوعين، جاء أنور باشا من الأستانة ليزور

البلاد السورية. ولما وصل إلى حلب ذهب جمال باشا لملاقاته، ولكنه حرص على أن لا يخبرني بأن أنور باشا وصل إلى حلب لأنه كان يعلم شدة العلاقة بيني وبين أنور باشا، ويخشى أن أحدثه بأمور تخالف نيّاته، وربما كان لا يريد أن أعمل لأنور باشا احتفالاً كبيراً يكون أنور مسروراً به. وبينما أنا في دمشق جاءتني برقية من أخي عادل، وكان تعيّن قائمقام^(١) لقضاء الشوف في أيام المتصرف علي منيف بك. فأخي عادل يقول بهذه البرقية إنه يجب حضوري إلى عاليه لتنظيم الاحتفال بقدم أنور باشا. فأسرعت بالذهاب من دمشق إلى صوفر ثم إلى عاليه. وفي الحال دعوت جميع الأهالي، ولا سيّما المتطوّعين، وأفهمتهم أن يكونوا جميعاً تحت السلاح. فلما جاء أنور باشا ومعه جمال باشا وكثير من قواد الألمان والأتراك وجدوا في محطة صوفر نحو ألفي شخص تحت السلاح، فابتهجوا بهم كثيراً. ثمّ لما وصلوا إلى عاليه استقبلتهم بحشد لا يقلّ عن عشرة آلاف كلّهم مسلّحون. فكان سرورهم لا يوصف، وأخذ أنور باشا يمرّ على صفوفهم. ونظراً لكونه تعلّم شيئاً من العربية أيام وجوده في الجبل الأخضر ببرقة، كان يتكلّم معهم بالعربية، وقد شهد هو ومن معه من الألمان بأنّ هذه الجماهير كلّها هي من أهل الشجاعة والحميّة والبصر بالحروب، لأنّ رجال العسكرية لكثرة ممارستهم يعلمون الرجال بالفراسة. ثمّ إنّ أنور باشا قال لي إنه يجب أن يُجري امتحان رماية فننتخب له بعض أشخاص من هذه الجماهير نمتحن مقدرتهم على إصابة الغرض. فقلت له: ماذا تريد أن ننتخب لأنه قد يوجد من هؤلاء نحو ألف شاب أو أكثر يرمون الطير وهو طائر؟ فابتهج بكلامي كثيراً وكنا عزمنا على نصب غرض وامتحان الرماة، ولكن حال دون ذلك نزول الأمطار. ثمّ ذهب أنور باشا إلى دمشق، وذهبت أنا أيضاً، ورافقناه إلى القدس. إلّا أننا صرنا إلى محطة أذرعات، لحظتُ أنّ جمال باشا لا يريد أن أكون معهم في هذه الرحلة، وذلك خوفاً منه أن أجمع بأنور فأحدثه بأشياء لا يريد جمال أن يطّلع عليها أنور. فقال لي جمال في محطة

(١) قائمقاماً.

أذرعاً: هنا تنتهي دائرة انتخابك. يريد أن يقول إنها تنتهي حدود حوران التي كنت مبعوثاً عنها فينبغي رجوعي. إلا أن أنور أجابه أن هذا لا يمنع من أن أذهب معهم إلى فلسطين. وكان يودّ أن أرافقه أيضاً إلى المدينة المنورة. فلما وصلنا إلى القدس، اخترع جمال علّة أخرى حتّى يمنعي من الذهاب مع أنور إلى المدينة المنورة. فقال لي إنه يوافق أن أذهب إلى الشام حالاً حتّى أُصدرَ جريدة الشرق بينما أنور باشا لا يزال في سوريا. فعلمتُ أنه يكره وجودي مع أنور في هذه الرحلة. فعند ذلك انصرفتُ بدون أن أودّع أنور ورجعتُ إلى دمشق.

- جريدة الشرق

وأما قضية هذه الجريدة فهي، أنهم كانوا أرادوا إنشاء جريدة عربية كبرى في دمشق، وكان هذا رأي الألمان على الأثر. ولما جاءوا لتأسيسها تحيروا في اختيار الرجال الذين يعهدون إليهم بالقيام بهذا المشروع. فسألوا أناساً كثيرين، فأشاروا عليهم بهذا وذاك، ولكن الأكثرين ذكروا لهم اسم هذا العاجز. فكان جمال باشا من جهة، وخلوصي بك، والي سوريا، من جهة أخرى يتكلمان معي في الدخول في مشروع هذه الجريدة التي يريدونها أحسن جريدة عربية. وكنت أعتذر عن ذلك معتلاً بعلل كثيرة. وما زالا بي، هما وصديقي البارون أوبنهايم الألماني، إلى أن أقنعوني بالقبول، على شرط أن لا أدخل في شيء من الإدارة وأن يكون عملي قاصراً على تحرير المقالة الافتتاحية فقط. وأما قول جمال باشا لي في القدس إنه يريد أن تصدر الجريدة وأنور لا يزال في الشام، فهو لكونهم قد أخذوا لي من أنور توصية خاصة بأن أقبل رئاسة تحرير الجريدة، وهذا لعلمهم أن أنور كان صديقاً لي وكنت أرفعى خاطره أكثر من الجميع. ولقد بقيتُ في تحرير هذه الجريدة عدّة أشهر استغفيت في أثنائها من العمل لعدم امتزاجي مع مدير الجريدة الذين أتوا به من الأستانة، وهو حكمت تاهيد بك. وكان من زملائي في التحرير محمّد كرد علي، رئيس الجمع العلمي وناظر المعارف بدمشق الآن، والشيخ عبد القادر المغربي، أحد

أعضاء المجمع المذكور. وقد بدأت هذه الجريدة كبيرة وافية راقية محيطة بالمواضيع، وملأت أعين الجميع، ومن جملتهم مستشرقو الألمان الذين قدّروها قدرها. لكنّها لم تلبث أن أخذت بالتراجع، أولاً لأنّ الورق أعوزها، فبعد أن كانت ثمانين صفحات رجعت إلى أربع، وأحياناً إلى اثنتين. ثانياً، لكوننا التزمنا أن نجعلها جريدة حرة غير مقيّدة بخاطر السلطة. فسارت على هذه الخطة نحو شهر من الزمن، ثمّ لم تلبث السلطة أن مدّت يدها إليها وصارت تعارض في بعض النشريات، فأنزلتها عن مكانتها الأولى. ثمّ إنني أنا عندما تركتُ سوريا ذاهباً إلى الأستانة في أواخر سنة ١٩١٦، قطعتُ علاقتي بالجريدة واسترحتُ منها.

- لماذا حال جمال دون اجتماعي بأنور؟

أمّا السبب الذي لأجله ألّتم جمال باشا أن يحول دون اجتماعي بأنور باشا يوم جاء إلى سوريا، فكان خوفه أن أقنع أنور بأمر كان جمال مصمّماً عليها. وأهمّ هذه الأمور هو قضية الزعماء الذين كان جمال اعتقلهم في عاليه. وكانت محاكمتهم جارية وانتهى الأمر بشنق ٢١ شخصاً منهم، وهم: عبد الحميد الزهراوي، وشفيق المؤيد، ورشدي الشمعة، وشكري العسكري، وعبد الوهاب الإنكليزي، والأمير عمر الجزائري، وسليم الجزائري، وأنيس سلوم، وعبد الغني العريسي، والأمير عارف الشهابي، والشيخ أحمد طيّارة، وتوفيق البساط، وعمر حمد، وسعيد عقل، وكمال البخاري، وجورجي الحداد، وغيرهم.

فإنّ جمال باشا كان يعلم أنني معارض أشدّ المعارضة في فتح هذه المسألة، وقائل بضررها، وبأنها ستكون سبب الانفصال بين العرب والترك. وكنت تكلمت معه مراراً في أمر العفو عن هؤلاء المعتقلين. وحاولت إقناعه بأسباب سياسية، فلم يقتنع. ثمّ حاولت إقناعه، إن كان ولا بدّ من المحاكمة، بالاكتفاء بإبعاد المذكورين بدون قتل أحد، كما وقع بالشلّة الأولى الذين قتلهم في بيروت، كما تقدّم الكلام

عليه. وكان يجيبني بأنه تارك هذا الأمر للديوان العرفي في عاليه، وأنه إذا برّاهم الديوان أو لم يحكم عليهم إلا بالنفي، فليس له اعتراض على ذلك. وكنت أنا أعلم أنّ ما يقوله غير صحيح وأنه هو الذي ينوي قتل عدد من الشلّة الثانية كما قتل الشلّة الأولى. ففي إحدى المرات قلت له: إنّ الصفح عن هؤلاء هو أقتل لهم من القتل. وذلك أنّ الناس إذا رأوا رافة الدولة بهم وعفوها عنهم بعد أن يثبت عليهم أو على بعضهم أنهم كانوا أضدادًا للدولة، فإنّ غضب الجمهور يحلّ عليهم ويفقدون كلّ مكانة لهم في البلاد. وبالعكس ذلك، إذا قتلتهم فإنهم يصيرون شهداء جميعًا، البريء منهم والمجرم، وتعدّهم الأمة العربية قد ذهبوا في سبيلها، ويصير ذكرهم رمزًا لحريّتها، إلخ. وأبدت وأعدت كثيرًا في هذا الموضوع. ومما أذكره أنني أنشدته بيتًا لأحد الشعراء، وفسرته له بالتركية، وهو:

صفوح عن الجاني وصفحة سيفه إذا هي لم تقتله فالصفح قاتله

فلما سمع تفسير هذا البيت قال لي: وأنا أقابلك عليه ببيت آخر. ثمّ تلا بيتًا من التركية معناه: إنّ العفو لا يؤثّر في الخائن، كما أنّ الماء إذا جرى في الصخر لا يُطفئ الزبد الكامن فيه. فعلمتُ من هنا أنه مصمّم على قتل أناس من أولئك المعتقلين. ولما كنت معتقدًا سوء عاقبة هذا العمل على الدولة وعلى الأمتين العربية والتركية معًا، وكنت أرى أنّ هذا الرجل إذا صمّم لا يتشني عن عزمه وأنه مصمّم على ذلك، وإنّني إذا لم أبذل كلّ ما بوسعي لمنعه عنه يبقى وجداني مضطربًا طول حياتي، وأبقى لائمًا نفسي وقد يلومني غيري. ويقولون: لولا بذلت جهدك يومئذ في منع هذا العمل لرّبما كنت وفّقتَ إلى منعه، ولم يقع ما وقع بين العرب والترك من الخلاف الذي كانت نهايته انحلال الدولة العثمانية. فكنت في حيرة شديدة طوال تلك المدّة. وبعد أن راجعت جمال باشا لإقناعه بالعفو ولم أحصل على أدنى وعد به، تكلمت مع علي فؤاد بك، رئيس أركان الحرب، لعله يتمكن من إقناعه، فتكلّم معه فلم يفلح أيضًا. لهذا، لما جاء أنور إلى سوريا، رأيتهما أحسن فرصة لهذا الأمر. وقلت إن كان أنور لا يقدر على إقناع

جمال، فلن يقدر أحد على إقناعه. ولكنني أؤمل أنه يتمكن من صرفه عن تلك الفكرة المشؤومة. كما أنني أنا كنت واثقاً بإقناع أنور بالتوسط، نظراً لما بيننا من الصداقة ووحدة الحال. وقد شافهت بمرادي المرحوم محمد فوزي باشا العظم وقلت له: أريد أن أسعى هذا المسعى الأخير، فإن نجح نكون دفعنا هذا الشر المستطير، وإن لم ينجح أكون أرحت وجداني وعملت الذي عليّ تجاه ملتي ووطني. فمحمد باشا أجابني شاكرًا وأوصاني بكتمان حديثي مع أنور لعلمه بخطورة هذا المسعى وسوء وقعه على جمال.

- محاولتي الاجتماع بأنور في دمشق -

فلما رجع أنور من المدينة المنورة إلى دمشق، وكان مراده السفر ثاني يوم إلى استنبول، وكان وقته ضيقاً، قلت لياوره، ممتاز بك، إنني أريد أن أواجهه بضع دقائق بدون أن يكون معنا أحد. وكان ذلك في فندق فكتوريا في دمشق. فذهب ممتاز بك إلى أنور باشا وأخبره بما قلته له. ثم جاء، وبدون أن يلاحظ قضية الكتمان اللازم، قال لي أمام أشخاص كثيرين، منهم الشيخ أسعد الشقيري: إنَّ الباشا ينتظرك فتفضل. فعلمت أنا بتلك الدقيقة أنَّ السعي قد حبط. وذلك لأنَّ الشقيري سيخبر جمال باشا الذي كان في نفس الأوتيل، ويأتي جمال باشا، فلا نقدر أن نتحدث مع أنور سرّاً. فدخلت على أنور مسرعاً وبادرته بالكلام قبل أن يأتي جمال باشا، ولم أتمم بضع كلمات حتّى دخل جمال باشا علينا قائلاً لأنور: إنَّ الذهاب إلى العشاء عند فخري باشا قد جاء وقته. فظهر من هنا أنَّ الشقيري، بمجرد ما سمع كلام ممتاز بك لي، أسرع إلى جمال وأخبره، فأسرع جمال بالمجيء حتّى لا يبقى لي فرصة أقول فيها لأنور ما أريد أن أقوله. فلما رأيت جمال قد دخل، وكنت أعلم أنَّ جمال يعلم مرادي من هذه النجوى مع أنور، لم أرد أن أظهر أمام نفسي جباناً، ولا أمام جمال نفسه، ولا أمام أنور، فقلت لأنور بالتركي: ” ايرجه برقاج سوزم واردر“، أي ”لي معك كلام خاص ولا أريد أن يكون غيري وغيرك“. ومعنى ذلك أنني

أقول لجمال: لا ينبغي أن تحضر الكلام الذي أريد أن أقوله لأنور. فجمال لم يكن يتصور أنني أجرو أن أقول كلاماً معناه الإشارة إليه بالخروج عنا، لأنه كان جباراً قد بطش بالخلق ورجفت منه القلوب، وتعود أن لا يقف في وجهه أحد. أما أنا، ففي تلك اللحظة أحسست أنني لا أريد أن أعرف جمالاً، ولا بطشه، ولا جبروته، وأن عليّ مسؤولية كبرى تتعلق بملتي ووطني إذا تهيبته. فلذلك قلت لأنور تلك الجملة أمام جمال. وانصرف جمال وقد علت وجهه صفرة كصفرة الكهرباء من شدة غيظه. ولكن أنور لحظ غيظ جمال، فوقف يستمع لي وكأنه يقول لي يجب أن تختصر الكلام حتى لا يظن جمال أننا نتحدث بأمور هي ضد مشربه. فانا استعجلت بقدر الإمكان ولخصت مرادي بهذه الجملة، أقولها حرفياً والله يشهد عليّ لأنه هو الشاهد الوحيد على هذا الحديث، ولو كان أنور اليوم حياً لكان هو الشاهد الثاني على كلامي. قلت لأنور: إن الأشخاص المعتقلين في عاليه ليسوا جميعاً بأصدقائي حتى يكون توسطي من أجلهم مبنياً على مجرد صداقة، بل المسألة بالعكس؛ فمنهم أناس هم من أعدائي، ولكني الآن لست في باب الصداقة والعداوة، بل في باب مصلحة الدولة والملة فقط. فهؤلاء أنا أرى وجوب العفو عنهم، وإن كان لا بد من المحاكمة والحكم فأرجو منك، بأسم مصلحة الدولة، أن تتوسط في شأنهم بحيث لا يجري قتل أحد، وبحيث يبدل القتل بالنفي. وهذه هي الجملة التي قلتها لأنور، وكنا نحن الاثنين واقفين. أما جواب أنور فكان حرفياً بالتركي: "توصيه ايده جكم"، أي سأوصي. وإنما قالها وقد علت وجهه غبرة ظهر لي منها أنه كان لا يقدر أن يعمل شيئاً، وأنه لم يكن يؤمل أن يصرف جمالاً عن عزمه. ولم يكن له بالفعل قوة على جمال؛ فإن جمال كان مستقلاً تمام الاستقلال أيام كان في سوريا. وكان الحزب التركي الطوراني مؤيداً له في استنبول، بحيث كان أنور وطلعت، والجميع يومئذ، يتجنبون المساس بجمال خوفاً من الفئة الطورانية. ثم فتحنا الباب لنخرج أنا وأنور، فإذا بجمال واقفاً أمام الباب يسترق السمع، ولا يزال على وجهه علامات الانفعال. فقلت له حينئذ إننا نحن في جبل

لبنان قد مسّنا الجوع فنريد منكم طريقة لمؤونتنا. وكأنني أردت بهذا القول أن أفهمه أن كلامي مع أنور إنما كان من أجل هذه المسألة. فأيد أنور كلامي قائلاً له: "شكيب بك ذخيره ايجون سويليور" أي: "شكيب بك يتكلّم في مسألة الحنطة". فجمال لم يجاوبني، ولم يجاوب أنور. وكان كأنه يقول لنا: أتريدان أن تضحكا مني؟ فالحدث الذي كنتما فيه هو غير ذلك. ثم إن جمال قال لأنور: قد آن ميعاد الذهاب إلى فخري باشا. وكنت من المدعوّين للطعام عنده تلك الليلة. فقصصت أنا فيما بعد ما وقع معي بتمامه للمرحوم محمّد باشا العظم، فقال لي: قد عملت ما عليك، فينبغي أن لا تورّط نفسك بأكثر من هذا لأنّ القضية خطيرة. وأمّا أنا، فلم أكتفِ بتلك الجملة مع أنور، بل ذهبت إلى ياوره الأول، كاظم بك، وكان صهره ونظير أخ له، وهو اليوم كاظم باشا ومن رجال حكومة أنقرة. فقلت لكاظم بك جميع ما أريد أن أقوله بشأن المعتقلين في عاليه، واتّسع لي الوقت أن أشرح له جميع الأضرار التي ستنشأ عن هذه الدعوة إذا اقترن الحكم فيها بالقتل. وبقيت نحو ساعة أتكلّم وهو يستمع لي ويعدني بأنه ثاني يوم يقول لأنور باشا في الطريق جميع ما قلته بالحرف.

- توسّط عزمي بك -

وكان في الشام وال يقال له عزمي بك، غير عزمي بك الذي كان والياً في بيروت. وكان جمال باشا يكره هذا الوالي الذي جاء عقب خلوصي بك، ولم يكن جمال قد استُشير في تعيينه، فغضب وطلب من الباب العالي تبديله. فأنتهى الأمر بأن يسافر عزمي بك إلى استنبول ويُسْتَعْفَى من ولاية الشام. وكنت أنا عارفاً كلّ ذلك. فذهبت إلى عزمي بك وطلبت منه جلسة سرّية نحو نصف ساعة، وأن يأمر الياور بعدم الإذن لأحد بالدخول. ثم أخذت أبين له أضرار السياسة التي كان جمال سائراً عليها، وسوء التأثير الذي حصل عند الأمة العربية لقتله صالح حيدر وسليم عبد الهادي وعبد الكريم الخليل وأولاد الحمصاني ورفاقهم، وأنه مسموع

الآن كونه يريد أيضًا قتل الجماعة المعتقلين في عاليه أو أناس منهم. فهذا العمل إذا حصل قد يكون سببًا لخطب كبير وشرّ مستطير بين العرب والترك، وأبدت وأعدت في هذا المعنى. فعزمني بك أصغى لكلّ كلامي ولكنّه في آخر الأمر قال لي إنّه لا يقدر أن يعمل شيئًا. فقلت له إنّه فيما بلغني، ذاهب إلى استنبول، وإنّه لا شكّ سيقابل هناك طلعت، فنرجو منه أن يأخذ من طلعت توصية مشدّدة إلى جمال لأجل تغيير سياسته هذه نظرًا لسوء عواقبها. فأجابني أنه لن يقول هذا أيضًا لطلعت لأنه يكون أشبه بانتقاد لسياسة جمال باشا، والحال أنه هو يحترم جمال باشا جدًّا. فلحظت من هنا أنه خشي أن يصل هذا الحديث إلى جمال باشا فيغضب عليه أو يزداد له بغضًا، لأنّ جمال باشا كان يكرهه من الأول. فلمّا رأيت أنا هذا الرجل بهذا الجبن وهذه النذالة، عرفت أنني نفخت في غير خرم، ورأيت أنني وقعت في الخطأ وأنّ الجبن لا يُصلح الخطأ، بل يزيده، فقلت له: جيّد. إن كنت لا تريد أن تتكلّم مع طلعت ظنًا بأن كلامك هذا يُعدّ طعنًا في جمال، فتكلّم مع جمال نفسه، وقل له: إنّ الناس لا يخبرونه بالحقيقة خوفًا منه، ولكنّ الحقيقة أنّ جميع الناس غير راضين عن هذه السياسة، وأنّ المستقبل مظلم. فقال لي: هاي هاي. وهي بالتركية تفيد التصديق التامّ، ووعد أنه يتكلّم مع جمال ويطيل الكلام. أمّا أنا، فعلمتُ أنّ هذه الحادثة ستكون سببًا لغضب جمال عليّ. ولم يكن يهمني غضب جمال في جانب هذه النصيحة التي كنت أراها ضروريّة، وكنت أرى السكوت عنها نذالة وسقوط همّة.

- اجتماعي بجمال باشا -

ولم يمضِ إلّا يومان حتّى استدعاني جمال باشا، لا بواسطة ياوره، كما جرت له العادة، بل بواسطة أحد رجال البوليس، فلمّا ذهبت إلى أوتيل فكتوريا ودخلت عليه في الغرفة التي اجتمعتُ فيها مع أنور، حسبما تقدّم الكلام، رأيت جمال

عبوسًا منقبضًا منّي، لم يمدّ يده لمصافحتي بحسب عادته، ثمّ جلسنا فقال لي كلامًا خلاصته ما يلي:

إنّني منذ جئت إلى سوريا عاملتك باحترام لم أعامل به أحدًا من أهالي سوريا، وذلك، لا لأنك ابن أرسلان، بل لحسن أخلاقك ولصدقتك للدولة، ولكنّك في المدة الأخيرة شرعت تنتقدي علنًا. فعند ذلك قلت له: أنا تكلمت بحقك شخصيًا؟ قال: لا، وإنّما أنت تنتقد إجرأتي وتقول إنّي أظلم، وإنّني متخذ سياسة مضرّة بالدولة. فقلت له: إنّي لم أقل شيئًا سوى إنّ سياسة الشدّة هذه غير موافقة لمصلحة الدولة، وإنّي خائف من عواقبها. فقال: لقد تكلمت معي كثيرًا في هذا الموضوع، ثمّ تكلمت مع علي فؤاد بك، ثمّ لمّا جاء أنور باشا تكلمت معه أيضًا. وقد كان في وسعك أن تكتفي بهذه المساعي كلّها، لا سيّما أنّ المسؤولية هي عليّ وحدي، وإنّي أنا الذي عهدت إليّ الدولة بإدارة شؤون البلاد، فلم يكن منك إلّا أن ذهبت أيضًا إلى عزمي بك وتكلّمت له بحقّي. وكان جمال باشا منتظرًا أن أقول له: كلا، لم أتكلّم بحقك شيئًا. لكنّه سمع غير ما كان ينتظر. فقلت له: نعم، تكلمت مع عزمي بك ولا أنكر ذلك. ولكنّني أريد أن تقول لي الكلمات التي نقلها لك عزمي بك حتّى أخبرك إذا كان نقلها بتمامها أم زاد عليها. قال لي: قلت له من حيث إنّك ذاهب إلى استنبول ولا بدّ أن تجتمع بطلعت، فأخبره عن شدّة هذا الرجل، واجتهد أن تأخذ منه كتابة إليه ليخفف من شدّته. قلت له: نعم، هذا قلته بالحرف، وأيّ شيء في هذا ممّا يمسّ مقامك؟ فتلبّك جمال في الجواب وقال: أتظنّ أنني أنا في سياستي هذه غير متفق مع زملائي؟ قلت له: يجوز أن تكون متفقًا مع زملائك، ولكن يجوز أيضًا أن تكون بعض المسائل ممّا يستدعي إعادة النظر وتعديل الخطّة. ومسألة المعتقلين في عاليه أنا رأيته، ولا أزال أراها خطيرة. ولما كنت أعلم أنكم أنتم الثلاثة، أنت وطلعت وأنور، تديرون الآن شؤون المملكة، فكان من الطبيعي أننا نستعين على الواحد منكم بالآخر. فلو جدّ لنا شغل عند طلعت لأخذنا منك أنت إليه توصية، وكذلك عند أنور. ونحن الآن نريد أن نأخذ

من طلعت توصية لك، فليس في هذا أدنى مساس بحقك، لا سيما أن الأمر جلل. فعلم جمال، وكان ذكيًا جدًا، أنه لم يبقَ له جواب يحتج به، فترك الأخذ والرد وقال لي: شكيب بك، قد عملت كل ما عليك لتخليص هؤلاء الجماعة، وقد راجعت عدة أشخاص ليتكلموا معي، وقد قدمت لي عدة تقارير - وكنت قدمت له عدة تقارير بشأن المعتقلين وبشأن المنفيين، وأتذكر منها تقريرًا لأجل العفو عن إكليل بك المؤيد، وتقريرًا لأجل العفو عن سليم العنحوري، ولو علمت أن الحساد سينكرون في يوم من الأيام هذه المساعي، لكنني حفظت صور هذه التقارير، ولكن لم يخطر على بالي أن إنكار الجميل يصل إلى هذا الحد، ولا قدرت أن الأعداء سيرمونني بعكس ما عملته على خطأ مستقيم - فيجب أن يكون وجدانك مستريحًا بأنك عملت كل ما عليك وأنت إن كنت لم تنجح فلا يكون الذنب عليك، بل يكون ذلك مني. أنا المسؤول وحدي عن هذا الأمر. فالآن أنا أرجو منك أن تمسك عن التماادي في هذه المسائل التي لا يخصك من مسؤوليتها شيء. وإن كنت مستمرًا على ذلك، فأنا لا أعمل معك شيئًا ولكنني أقطع مناسباتي معك تمامًا. قال هذا، وقام ومدّ يده لمصافحتي كأنه يريد أن يصالحني ويزيل ما بنفسه من أثر انقباضه الأول. فأنا لم أقل له إنني سأترك السعي، كما إنني لم أقل له إنني سأداومه ولا أرجع عن خطتي، بل وجدت السكوت المطلق هو الأولى وانصرفت. وبعد ذلك قطعت الذهاب إلى المقر العام. ثم نشرت جريدة سوريا الرسمية إعلانًا من القائد العام بأن بعض ذوي النفوذ يتدخلون بأمر العفو عن المنفيين، وأنه غير مسموح لأحد بالتدخل في هذه الشؤون، وما أشبه ذلك. فكان مراد جمال باشا بهذا الإعلان الإشارة إليّ، وهكذا قال مكتوبجي الولاية، فوزي بك، لمحمد باشا العظم. فإني أنا كنت قد توسّطت في شأن العفو عن كثيرين غير إكليل المؤيد وسليم عنحوري حتى أنني توقفت، برغم هذه التنبيهات الشديدة، إلى تأخير سفر بعضهم، وذلك بواسطة علي فؤاد بك، وبدون أن يعلم جمال باشا أن ذلك هو مني. وكانت الصداقة متينة بيني وبين علي فؤاد، وكنت أحترمه أكثر من الجميع،

وكان الجميع في سوريا يشهدون بأنه لم يأتِ إلى سوريا رجل بقي شريفًا نظيفًا لا تشوبه شائبة مثل هذا الرجل. وهو الآن قائد موقع إزمير.

وبعد أن حصل بيني وبين جمال هذه المعاتبة وأمسكت عن التردد عليه، عرف الناس المنصفون بأن هذه الوحشة لم يكن لها سبب إلاّ توسّطي بالخير ومداومتي على السعي لمنعه من القتل والنفي. وكان إسبر أفندي شقير منفيًا في القدس، ثمّ أذن له جمال في الرجوع إلى دمشق ورأيته فيها، ومع أنه كان بيني وبينه نفور شديد في الماضي، سعت لدى جمال باشا، ولدى علي منيف بك، متصرّف لبنان، ولدى عزمي بك، والي بيروت، بإعادة إسبر أفندي إلى بيته في بيروت. ولكنّ جمال باشا بقي مصرًّا على إبقائه في الشام، فكان إسبر أفندي شاكرًا لي مسعاي الذي أغضب في ذلك الوقت جمال باشا. ولمّا بلغه أنه قد جرى بيني وبين جمال ما جرى جاءني ونصحني بعدم التماذي، وقال لي: إنّك الآن في مركز حرج، وإنّ هذا الرجل مطلق اليد في سوريا، فلا تندفع كثيرًا في مقاومته، فإنّنا نخشى عليك غدره. وكذلك عندما صدر الأمر بنفي عدد كبير من اللبنانيين، ومن جملةهم حبيب باشا السعد، جاءني إلى دمشق وقال لي: لقد علمت ما وقع بينك وبين جمال، فأنا لا أرجو منك أن تتكلّم معه بشأني، ولكنّي أريد منك كتابًا إلى علي منيف صديقك حتّى يكتب إلى والي أطنه بإبقائي فيها، فإنّها أهون عليّ من الأناضول. فكتبت له ما أراد وبقي حبيب باشا في أطنه. وكان إسبر شقير وحبيب السعد وجميع العقلاء الذين يخجلون من المكابرة في الحقائق، يشهدون بما سعيته لأجل دفع الشرور عن أبناء وطني، وتخفيف ويلات المصابين، ولأجل منع جمال باشا بالطرق المختلفة من القتل والنفي وإرهاق الحدّ. ولكنّ الحساد والأعداء الذين لا تهمّهم الحقيقة، وإنّما يهتمّهم شفاء صدورهم بالافتراء والبهتان، لم يكونوا يريدون أن يسمعوا شهادة الحقّ ولا يزالون يقولون ما لا يعتقدون.

وأما نفي اللبنانيين، فقد حصل عندما كنت في دمشق وجاءني خبره وأنا لا علم لي بشيء، بل بينما كنت أسعى في العفو عن المنفيين من الشام، جاءني العلم

بأنه قد اعتُقل في عاليه عدد كبير من رجال لبنان من جميع الطوائف، وبينهم نفس الأشخاص الذين كانوا في القدس قبل ذلك بسنة، وتوسّطت أنا في العفو عنهم. ولما كان قد أُنذرنى جمال بعدم التدخّل في هذه المسائل، لم يكن لي سبيل إلى مراجعته بأمر المنفيّين اللبنانيين، ولا لمراجعة علي منيف بك، متصرّف لبنان، لأنني كنت أعلم أنّ علي منيف لا يقدر على شيء، وأنّ الأمر قطعي صادر من جمال؛ بل لحظت أنّ النفي هذه المرّة كان نتيجة قرار عام حصل في الأستانة بعد أن استراحت الدولة من خطب الدردنيل.

- نشوة ظفر الدردنيل

فقد أحدث ظفر الدولة في الدردنيل نشوة ظفر عند رجال الاتحاد والترقي حملتهم على قرارات غريبة عجيبة، من جملتها سفور النساء بعد أن كان ممنوعاً، فإنّهم بدأوا به بعد انتصارهم في الدردنيل، ومن جملتها تترك^(١) سوريا واقتلاع الفكرة العربية منها. وقد وجدوا أول واسطة لذلك نقل عدد كبير من العائلات المعروفة، رجالاً ونساءً، ووجّهوا أفكارهم إلى إسقاط البيوتات القديمة، وظنّوا أنّهم بذلك بالغون مرادهم من التترك. ولم يكن أنور مشاركاً في هذه الفكرة، بل هذه كانت فكرة جمال. وقد وافقه عليها الأكثرون، لأنّ جمال كان إلى ذلك الوقت نجمه لامعاً وكانت الناس في الأستانة تعتقد به الآمال. ولم يكونوا يريدون حصر النفي فيمن سبقت لهم أفعال مضرّة، أو مداخلات مع الأجانب، بل لحظنا أنّهم نفوا رجالاً وعائلات كثيرة لا ذنب لها إلّا نفوذها ووجاهتها في البلاد، بل إنّ من هذه العائلات من خدّم الدولة كثيراً من قديم الزمان. وقد كنت في الأستانة قدّمت إلى طلعت باشا، وهو في الصدارة، محمّد باشا الجيرودي الذي نفاه جمال هو وعائلته إلى الباب العالي. ودخلتُ به على طلعت، وهو شيخ عاجز ابن خمس وثمانين سنة، وقلت لطلعت: هذا بقي في خدمة الدولة نحواً من خمسين سنة محافظاً

(١) أي جعلها تركية.

للبرية، وجميع الولاة الذين تعاقبوا على سوريا اتفقوا على إبقائه بهذا المنصب نظراً لثقتهم به، ولا يمكن أنَّ عشرين والياً كلَّهم يضلُّون السبيل. ثمَّ إنَّ هذا الرجل قد قُتل أبوه في خدمة الدولة أيضاً، وهو خادم الدولة أباً عن جدّ. وقد بلغ من الكبر عتياً، وهو بعد هذا كلّه، رجل ساذج لا يعرف القراءة ولا الكتابة إلّا وضع إمضائه. فما معنى نفي جمال باشا له مع جميع عائلته بني الجيرودي، رجالاً ونساءً، بحيث مات منهم عدد غير قليل في المنفى؟ فصدر أمر طلعت بإعادته هو والباقي من عائلته إلى وطنهم جيرود، واقتنع بكونهم مظلومين.

- نفي أعيان البلاد -

وأعود إلى موضوع المنفيين اللبنانيين، فأقول: إنَّه لما بلغني الخبر عن جمع عدد من أعيان لبنان في عاليه لأجل نفيهم، ومن جملتهم من أبناء عمّي الأميران توفيق وفؤاد مجيد أرسلان، كتبت في الحال إلى ابن عمّي الأمير أمين مصطفى قائلاً له: إذا كان بين المنفيين أناس من حزبنا فأسرع بتعريفي. وذلك أنني كنت أعلم أنَّ توسّطي أصبح غير ممكن، لا سيّما إذا كان الأشخاص الذين يُراد نفيهم هم من ذوي العلاقات بالأجانب. فكنت أريد أن أعرف إذا كان جمال باشا سينفي أحداً من الحزب الأرسلاني الذي، باتّفاق الجميع، لم يكن له علاقة مع الأجانب. فلو علِمَ أنه نفي أحداً من هذا الحزب لكان مرادي أن أذهب بأيّ وجه كان إلى استنبول واحتجّ على هذا العمل، وأفتح المسائل كلّها. فعلمت بعد ذلك أنَّ جمال باشا لم يتعرّض لأحد من الحزب الأرسلاني، بل بدأ بالجماعة الذين تُنسب إليهم العلاقات مع الأجانب، كما هو متواتر. وقد كان يومئذٍ أخي عادل قائم مقام الشوف، فاجتهدَ بواسطة علي منيف بك بتخليص بعض أشخاص بحجّة أنهم مرضى، وشفع في أشخاص آخرين ولكنّه لم يتوفّق لتخليصهم. وجئت أنا إلى عاليه بعد ذلك، فكان علي منيف بك يريد تسفير رشيد بك نخلة. وكان أخي عادل تشفّع به، وكذلك ابن عمّي أمين مصطفى، فاعتذر علي منيف بأنه لا يقدر على تركه مع الأوامر

الصارمة الصادرة من جمال باشا. فلما جئت أنا ورجوته، تركه بحجة أن رشيد مصاب بمرض السكر. ضَرَبَ صفحاً عن المسألة، وأعدناه إلى بيته. ثمَّ إنني بعد أن جئت إلى الأستانة جعلت أكثر شغلي مسألة المنفيين المذكورين. فأول شيء عملته هو أنني قدّمت تقريراً إلى الباب العالي سلّمته إلى جاويد بك، ناظر المالية، معناه طلب العفو عن المنفيين جميعاً، بحجة أن نفهم لا يفيد الدولة شيئاً، بل يُخسرها مبلغاً لنفقاتهم اليومية، ويُخسرها أيضاً صداقة أهل سوريا. وإنه إذا كانت الدولة تخشى مغبة رجوعهم إلى سوريا، فإننا نقدّم لهم الكفالات اللازمة كفالة عن كلّ شخص منهم بأنهم لا يخرجون عن طاعة الدولة، ولا يحيدون عن جادة الصداقة لها، وإنني أنا أكفلهم بنفسي. وأمّا الشيء الثاني الذي عملته، فإنني كنت في آخر كلّ شهر أذهب إلى الباب العالي وأخذ الأمر اللازم بصرف معاشاتهم الشهرية حتّى لا يصيب المنفيين ضيق في معيشتهم. وبقيت على هذا المنوال، أستخرج لهم بنفسي الأوامر المعجلة بدفع معاشاتهم جميعاً إلى آخر الحرب. وثالث شيء عملته لأجلهم أنني راجعت أنور باشا بشأن العفو عنهم، فقال لي إنّه لا يستطيع ذلك ما دام جمال باشا في سوريا. ولكنّه يقدر أن يخفّف من عناء بعضهم، فإذا كان لي بينهم أصحاب فهو يقدر أن يزيد معاشاتهم من دائرة التشكيلات التي في نظارة الحربية. فعندها قدّمت له جدولاً بأسماء نحو ثلاثين شخصاً منهم لبنانيون مسيحيون ودروز، ومنهم من أهالي المدينة المنورة. وطلبت لكلّ منهم زيادة شيء على معاشه بحسب درجات احتياجاتهم. فمنهم من زدناه ثلاث ليرات، ومنهم من زدناه أربعاً أو خمساً إلى عشر ليرات، وهكذا خفّفنا عناء قسم منهم. ورابع شيء عملته لأجلهم أنني، بواسطة طلعت الصدر الأعظم، أخذنا أمراً بأن المنفيين يقدر أن ينتقلوا من محلّ إلى آخر وأن يأتوا إلى الأستانة، وقد كان ذلك من قبل ممنوعاً، فحصل لهم من هذا فرج كبير، والكثيرون منهم جاءوا إلى الأستانة. وأخذت أمراً بتسفير سليمان بك كنعان وعائلته من مدينة قيرشهر إلى الأستانة على نفقة الحكومة. وخامس شيء تمكّنت منه أيضاً، الحصول على أوامر من

طلعت بإعادة النساء جميعاً إلى سوريا والعفو عن الرجال الذين تجاوزوا سنّ الستين. فبهذه الوساطة رجع قسم كبير وحصل فرج عظيم، ومنهم من حصلوا على مضابط بأنهم تجاوزوا الستين ولم يكونوا بلغوا الخمسين، فتخلصوا بهذا السبب. وأخذت أمراً لابن عمي الأمير توفيق مجيد بالرجوع إلى وطنه، وأمراً آخر بمجيء المرحوم أخيه فؤاد إلى الأستانة. وقد كانوا توهّموا في أول الأمر أن لي يداً في مسألة النفي. ولكن بعد أن جئت إلى الأستانة أواخر سنة ١٩١٦، وأخذت أسمى هذه المساعي كلّها لأجل المنفيين وأكاتبهم جميعاً ويكاتبونني، تحقّقوا أنني كنت بريء الساحة ممّا تقوله عليّ الحساد. وكان من جملة من أخذت لهم الأمر بالرجوع إلى الوطن سعيد بك البستاني، قائد الجند اللبناني سابقاً، وأشخاص آخرون من بلاد مختلفة.

- مسألة مبادلة أملاك المنفيين

ثم إنَّ هناك مسألة مهمّة جدّاً صرفها الله عن يدي بواسطة طلعت، وهي مسألة مبادلة أملاك المنفيين. فقد كان جمال باشا نفى نحو ألفي شخص مع عائلاتهم، وأنشأ لجنة سمّاها قومسيون التهجير. فأخذتُ قيد أملاكهم حتّى يعطوهم بدلاً عنها في الأناضول، ويعطوا أملاك السوريين المنفيين إلى أناس آخرين لم يتقرّر شيء عنهم، هل يكونون أتراكاً أم أرمناً أم عرباً؟ لكنّه تقرر أن لا يُعاد أحد من المنفيين، وذلك بدليل أنهم كانوا يريدون إعطاءهم أملاكاً في الأناضول بدلاً عن أملاكهم في سوريا. فلمّا ذهبتُ إلى الأستانة كان أول عملي أنني ذهبت إلى طلعت في أوائل صدارته وقلت له: قد بلغني من بعض زملائي المبعوثين أنه موجود اقترح سيلقيه حامد بك، مبعوث حلب في المجلس، ماله إعطاء المنفيين أراضي في الأناضول. فإذا جاء هذا الاقتراح إلى المجلس كنتُ أنا أول المعارضين عليه. وإذا اعترضت أنا عليكم اعترض سائر مبعوثي العرب، وربّما اعترض قسم كبير من الأتراك. ولقد سكّنا إلى الآن عن أعمال كثيرة جائرة، منتظرين نهاية الحرب حتّى لا نعمل شقاً

في أثنائها بين هذه الأمة. ولكن إن جاءت هذه المسألة إلى المجلس فلن نسكت عنها. وأردت أن أكمل كلامي، فقال لي طلعت بعجلة: كن مستريحاً، فهذه لن تذهب إلى المجلس. وبالفعل انطوت تلك المسألة من هاتيك الدقيقة.

وهذه القضية كنت أنا المستقلّ بإجرائها، لم يساعدني بها أحد من مبعوثي سوريا، وإتّما كان بديع بك المؤيّد والمرحوم سعد الله الملاًّ هما اللذين أخبراني بخبرها عند وصولي من سوريا إلى الأستانة. ثمّ إنني رجعت فقلت لحامد بك، مبعوث حلب الذي كان الاقتراح تحت يده، بأن لا يطرحه في المجلس قبل أن يستشير الصدر الأعظم. فقال لي حامد بك إنه هو كان السبب في تأخير طرحه إلى ذلك الوقت. والحال أنّ بديع بك المؤيّد وسعد الله بك الملاًّ قالوا لي إنهما كانا ترجّياه كثيراً في أمر تأخيرها، فقال لهما إنه لا يقدر على ذلك. وإنّ قضية طرحه في المجلس مقرّرة. فمسألة إعطاء المنفيّين أراضي في بلاد الأناضول وأخذ أملاكهم التي في سوريا بدلاً عنها لإعطائها إلى مهاجرين أتراك، أو غيرهم، لم يشاركني أحد في إبطالها.

فأمّا مسألة المنفيّين من حيث هي، فإنني عندما مررت بالأناضول واجهت أناساً منهم. وحصلت لي وعكة من السفر نزلتُ من أجلها في أسكي شهر وأقمت بها بضعة أيام، فواجهت منهم كثيرين ووعدتهم ببذل كلّ ما في وسعي لنيل العفو عنهم. وعندما وصلت إلى الأستانة قدّمت تقريراً في هذا الموضوع وسلّمته ليد جاويد بك، ناظر المالية، وعزّزته بكلّ ما يلزم من الكلام لمساعدتي في أخذ العفو المذكور بما عنده من قوّة الإقناع. فتسلّم التقرير وقدّمه إلى مجلس النظار. وكنت في هذا التقرير قد قدّمت نفسي كفيلاً لجميع المنفيّين بدون استثناء بأنه لا يحصل منهم أدنى شيء في البلاد إذا صدر العفو عنهم. وعرضت فيه أيضاً أنه إذا طلبت الدولة لكلّ واحد منهم كفيلاً، فإننا حاضرون أن نقدّم هذه الكفالة أيضاً على الوجه الذي ترومه الدولة. وقد كان هذا الأمر في أواخر سنة ١٩١٦، فتذاكر مجلس النظار في هذه المسألة وقرّروا أنه لا يمكن العفو ما دام جمال باشا قائداً عاماً

في سوريا. وكان جمال باشا إلى ذلك الوقت لم يصبه أدنى فشل عسكري، بل كان الجيش العثماني دحر الجيش الإنكليزي مرتين عن غزّة وألحق به خسائر فادحة. فكان ذلك سبباً للمعان جمال باشا في الأستانة. فكانوا يقولون إن أخطأ كثيراً في سوريا بسياسته الشديدة ولكنه قد حفظ سوريا من العدو. وكانوا يقابلون حالة سوريا مع حالة العراق الذي كان الإنكليز قد تقدّموا فيه واستولوا على قسم منه. فكان مركز جمال باشا في هذه المقابلة بين سوريا والعراق يزداد علوّاً. ومن أجل هذا امتنعت الدولة عن تسريح المنفيين وإعادتهم إلى أوطانهم بحسب، طلبهم، ورأوا الأولى إقناع جمال باشا بدون كسر كلمته. فأرسلوا إليه مدحت شكري بخفي حنين. ولما رجع مدحت شكري، فذهب إلى سوريا محاولاً إقناع جمال باشا في أمر العفو عن المنفيين، فبقي جمال باشا مصراً على عناده، ورجع مدحت شكري بخفي حنين. ولما رجع مدحت شكري أخبرني بديع المؤيد، مبعوث الشام، بأن مدحت شكري قد عاد من سوريا خائباً في مسألة العفو. وكنا ساعة ما أخبرني بهذا الخبر في جلسة بمجلس المبعوثين، وكان طلعت، الصدر الأعظم، جالساً في المحلّ الذي يجلس فيه النظّار. فقمّت من فوري فسألت طلعت عن حقيقة الخبر، فقال لي هكذا: أترك هذه المسألة لي وكن مطمئناً، فإنني لا بدّ أن أسوّيها على وفق ما يرضيك. فرجعت إلى مكاني. ثمّ أشار إليّ أن أعود لإكمال الحديث معه فقال لي: لا تقل لأحد من زملائك إن جمال باشا رفض العفو، وإنّه لا أمل فيه، فإنني قد قلت لك بأنني لا بدّ أن أسوّي هذه المسألة من الآن إلى شهرين بالكثير. ثمّ سألني زملائي المبعوثين فأخبرتهم بأنّ الأمل لم ينقطع بالعفو عن المنفيين، ولو كان مدحت شكري عاد الآن خائباً. وفي ذلك الوقت قابلت أنور فتكلّمت معه في قضية المنفيين. قال لي: إنني مع الأسف لا أقدر في الوقت الحاضر أن أعمل فيها شيئاً، ولكنني لأجل خاطرك أقدر أن أزيد في رواتب بعضهم ممّن بينك وبينهم صداقة. نعم، إنهم هم يأخذون يوميات من الحكومة، ولكن لا شكّ أنهم لا يكرهون الزيادة عليها، ويكون هذا تطبيقاً لخواطرهم إلى أن يتسنى لنا إطلاق

سراحهم وإعادتهم إلى بيوتهم. فعند ذلك قدّمت له جدولاً بأسماء عدد من المنفيين من المدينة المنورة، وعدد آخر من المنفيين اللبنانيين، مثل أبناء عمّي الأميرين توفيق وفؤاد، ومحمود بك تقي الدين وملحم عيد البستاني وولده خليل والياس شاهين الخوري وأمين الغريب وأمين السعدي وعبد الحميد أبي غانم وعجاج عرس الدين وغيرهم، وطلبت لهم زيادة في شهرياتهم على حسب درجاتهم، من عشر ليرات إلى ثلاث ليرات. وكنت في كلّ شهر أذهب بنفسي إلى دائرة التشكيلات التي كانت تابعة لنظارة الحربية وأتقاضى الدائرة المذكورة إرسال هذه الزيادات، كما أنني لم أحصر عملي في أخذ الزيادات المذكورة، بل كنت أذهب في راس كلّ شهر إلى دائرة قومسيون المهاجرين في الباب العالي وأستعجلها في إرسال الأمر اللازم في دفع معاشات المنفيين أجمعين. وبقيت على هذه الحالة أخذ لهم الأوامر شهرياً بتأدية المعاشات إلى نهاية الحرب. ولم أكن أعرف عددهم بالتمام، فقد كانوا يخمنون عددهم بألفي نسمة. وكان منهم أناس في إزمير، وآخرون في مغنيسيا وأدرميد، وآخرون في بورصة وأسكي شهر ويني شهر وقرشهر وطوقات وسيوس، ومنهم في جهات أدرنة من الروملي، ومنهم في قونير، وكانوا يكتبونني من جميع تلك الجهات ولا يزال عندي رزمة كبيرة من مكاتيبهم. وكنت أجيب كلاً منهم وأخبرهم بالمساعي التي كنت أبذلها لإعادتهم إلى أوطانهم. ولم تكن مكاتيبهم إليهم تخلو من تقبيح لسياسة جمال باشا. فكان بعضهم يتعجبون في البداية من مجاهرتي بانتقاد جمال باشا، حتّى بلغني أنّ بعض المنفيين في قونيه اشتبهوا في أن تكون تلك المكاتيب هي منّي، وذلك لسذاجتهم وظنّهم أنني لا يمكنني أن أتجاسر على انتقاد جمال باشا بامضائي وبخطّي. ولكنّهم فهموا فيما بعد الحقيقة وعلموا أنني لم أكن مبالغاً بخطر مقاومة جمال باشا، وأيقنوا جميعاً بأنّ كلام المفسدين بأنه كان لي يد في نفيهم ليس له أثر من الصحة. وقد كان ولدا عمّي الأميران توفيق وفؤاد ممّن اشتبهوا في البداية في هذه المسألة بسياستي، وبالخصوص كتاباتي إليهم بما يقيّد مقاومتي لسياسة جمال باشا عرفوا أنّ سوء ظنّهم لم يكن في

محلّه. وكان ذلك سبباً في التقارب بيني وبين أبناء عمّي وغيرهم، ممّن كانوا من قبل يظنون أنّ لي مدخلاً في نفيعهم، فانقلبوا لي أصدقاء بعد أن كانوا أعداء. ثمّ لم أزل أراجع الصدر الأعظم بما كان بيني وبينه من الصداقة حتّى بدأ يفرج عن المنفيّين تدريجاً برغم إرادة جمال باشا. وذلك أنّ الصدر أصدر قراراً بإعادة النساء والأولاد جميعاً إلى أوطانهم. فقد كان جمال باشا نفى أولئك الأشخاص مع عائلاتهم لما سبق من أنّه كان ينوي إيطانهم بلاد الأناضول ويقطع كلّ علاقة لهم بسوريا. فهذا المشروع قد أحبطناه تماماً، وتمكّنا من إعادة العائلات بأجمعها. وكذلك أخذنا قراراً آخر بالعفو عمّن تجاوز الستين من العمر، فعاد منهم بهذه الوسيلة عدد كبير، ومنهم أناس لم يكونوا وصلوا إلى سنّ الخمسين، فحصلوا على شهادات بأنهم تجاوزوا الستين ورجعوا إلى أوطانهم. ثمّ أخذت قراراً لجميع المنفيّين بإمكان التنقّل من بلدة إلى بلدة أخرى في الأناضول والمحيّء إلى الأستانة وكان ذلك محظوراً عليهم في الماضي. وكان جمال باشا إذا علم بأنّ منفيّاً انتقل من محلّ إلى آخر يبرق إلى الأستانة معترضاً على ذلك. فهذا الحصر أيضاً قد أبطلناه. وبهذه الوسيلة جاء منهم جماعة إلى الأستانة مثل ابن عمّنا الأمير فؤاد، وسليمان بك كنعان وسعيد بك البستاني وغيرهم. وفي ذلك الوقت أيضاً أخذت العفو القطعي عن ابن عمّنا الأمير توفيق مجيد، فرجع إلى بيته. وقد كانت المجاعة ابتدأت تشتدّ في سورية وكان الأناضول أهون عيشاً ولم يبدأ فيه بالجوع إلّا في حدوده الشرقية، حيث زحف الجيش الروسي وفرّ الأتراك من وجهه ملتجئين إلى المدن التي لم تدخل تحت استيلاء الروس، فكانت هذه المجاعة في سورية سبباً في إثارة بعض المنفيّين البقاء في الأناضول، على نيل العفو والرجوع إلى سورية. وقد كتب لي بعضهم يلتمسون منّي أن لا أسعى في العفو عنهم، وذلك ليتمكّنوا من البقاء في الأناضول حيث لهم معاشات إذا ذهبوا إلى سورية يخسرونها. وما زلت ساعياً في إعادة المنفيّين واحداً بعد الآخر حتّى عاد أكثرهم إلى سورية، وبقي منهم من كان هو من نفسه لا يرغب في الرجوع إلى وطنه نظراً للضيق الذي كان في

سوريا من جهة المعيشة. وكان يسألني بعض الناس من السوريين عن قضية جمال باشا وإمكان التخلص منه وعدمه، فكنت أقول لهم إنَّ التخلص منه تمامًا لا يُرجى، مع الأسف، إلّا إذا انكسر جيشه، ولكن لا ينكسر جيشه إلّا بدخول العدو إلى البلاد.

- تزعزع مكانة جمال باشا

وقد وقع ذلك فعلاً. فإنّه لمّا ابتدأ الجيش العثماني يتقهقر في فلسطين، وزالت تلك المكانة التي كانت لجمال باشا في أذهان الأتراك، ورأوا أنه قد أصاب سورية ما أصاب العراق، وظهر عجز جمال باشا عن مقاومة العدو، لم يبقَ أحد في الباب العالي مبالياً برضى جمال باشا وعدمه. فصاروا يصدرون جميع الأوامر التي نحن نطلبها، وأصبح هو لا يجرؤ أن يراجع في شيء لتأييد كلمته، لأنَّ كلمته كانت قد انكسرت بانكسار الجيش الذي كان يقوده، كما هو بديهي. واضطرت الدولة إلى إرسال الجنرال فلكن هاين الألماني، فتسلّم هذا الجنرال القيادة في سورية وبقي عمل جمال باشا قاصراً على الإدارة وتقديم اللوازم، فانحطت منزلته كثيراً. وأخيراً قبل أن أوشك الإنكليز بدخول القدس، أقيل جمال باشا من القيادة، وجاء إلى الأستانة وجلس في نظارة البحرية التي كانت لا تزال في عهده، وزال نفوذه، وأخذ يسعى في استعطاف أعدائه وحصل به مصداق المثل المشهور: «زالت السكره وجاءت الفكرة». فقد كان وهو في سورية سكران بخمرة العزّ، لا يقدر أحد أن يقنعه بالرجوع عن شيء من أفكاره. ثمّ لمّا تحوّل طالع الحرب وبدأ تقهقر الجيش العثماني، وزالت بهذا السبب تلك المكانة التي كانت له في أنظار الأتراك، شعر بعظمة الخطيئات التي أخطأها، وتذكّر جميع الكلام الذي كنت أنصحه به عندما كان في سورية. فأول ما فكّر بعد رجوعه إلى الأستانة هو في التقرب منّي، مع أنه قبل ذلك بأشهر كان جاء إلى الأستانة لقضاء بضعة أيام، فكان يتأجّج صدره غضباً عليّ ممّا بلغه من معاكستي لأعماله، واشتكائي من سياسته إلى الباب العالي وإلى جمعية الاتحاد

والترقي، وإلى جميع المقامات العالية. ولقد كان بعض الناس من الأتراك أنفسهم حذروني من غيلة جمال باشا لي بواسطة أعوانه؛ فقد بلغهم ما كان عليه من الحقد عليّ، وقد بلغ ذلك أيضًا أناسًا من أصدقائي من أبناء العرب مثل، نجيب الملحة، ونجيب شقير. ونقلوا لي عن لسانه أنه قال عني: «آه بو آدم اله كجمر سه الخ» أي إذا وقع هذا في اليد... إلخ. ومعناه أنه كان مترصدًا إيقاعي في اليد حتّى يفتك بي. فأنا لم أبال بما سمعته وقلت لهم: لو كنت أفكر بأمور كهذه ما كنت أقدمت على عمل من الأعمال. إلا أنّ تلك المكانة وتلك العنجهية اللتان كانتا لجمال لم تلبثا أن سقطتا بعد تفهقر جيشه في فلسطين. فبدلاً من أن يرغي ويزبد مثل ذي قبل رجع يتزلف إلينا حتّى نكفّ عنه. وكان أول من شرع في ذلك مستشاره الشيخ أسعد الشقيري الذي كان من قبل يكرهني أشدّ الكراهية، ويكيد لي بجميع ما يستطيع من الوسائل. فلما جرت إقالة جمال باشا من القيادة في سوريا أخذ يتزلف إليّ ويقول لي: هذا هو الوقت الذي يحسن بك فيه أن تنسى الماضي وتصلح مع جمال، وهذا أليق بشيمنتك، وبه يذكر جمال باشا علو جنابك.

ثم إنّ عاصم بك، باش كاتب مجلس المبعوثين، كانت بينه وبين جمال باشا صحبة، وبينه وبينني أيضًا مودة، فتكلّم معي في الموضوع وتكلّم أناس آخرون، ذهب من بالي أسماؤهم، وأقنعوني بأن يكون من كرم الشيمة بعد أن سقط جمال باشا سقوطاً معنوياً أن أسلّم عليه في نظارة البحرية. وكنت علمت أنّ بعض زملائي المبعوثين، ومنهم المرحوم محمّد باشا العظم وبديع بك المؤيد، وغيرهم، قد سلّموا على جمال باشا برغم أن كان قد قتل شقيق بك المؤيد، عمّ بديع بك. فعند ذلك عوّلت على زيارة جمال باشا في نظارة البحرية. فذهبت فلم أجده، فرجعت وعددت أنّ الزيارة قد حصلت، وكان مرادي التخلّص من أصحابي الذين كانوا يلحّون عليّ بهذه الزيارة بناءً على أنّ القادم يُزار، وأنّ جمال باشا من سورية واستقرّ في منصبه في الأستانة. إلا أنّ القادم أسعد الشقيري رجع فسألني، فقلت له: ذهبت فلم أجد جمال باشا. فقال لي: إنك قصدت أن تزوره للتخلّص

من اللوم بعدم زيارته، ولكن ليس هذا المقصود؛ فنحن إنما نريد أن تنجلي الوحشة التي بينكما، ولم يبقَ سبب بعد إقالة جمال من سوريا في أن تبقى هذه الوحشة. والخلاصة أنهم أقنعوني بالذهاب مرة ثانية في وقت انتظرتني هو فيه. فلما ذهبت إلى نظارة البحرية وقابلته قال لي: إنَّ جميع مَنْ قاوموني وعاكسوني وطعنوا بي في دوائر الدولة لم يهمني أمرهم لأنني كنت أدافع عن نفسي، وأبين أنهم ذووا^(١) أغراض شخصية، وأنَّ منهم مَنْ ليس مخلصًا للدولة. وأما أنت، فحملتك عليَّ في الأستانة أثرت بي جدًّا لأنني لا أستطيع أن أقول لأحد من زملائي ولا من رجال الدولة إنَّك ذو غرض شخصي أو إنَّك غير مخلص للدولة العثمانية. فقلت له: إنَّه مع الأسف قد نفذ السهم الذي طالما رجوتك أن تتجنَّب رميه، فقد رجوتك مرارًا أن تتجنَّب القتل، وقلت لك إنَّه غير قابل للتلافي، وإنَّ النفي والحبس وما أشبه ذلك أمور كان يمكن تلافيها لكنَّك لم تسمع لي. وكنت أقول لك لا تعتمد على تحريض من يحرضونك من الأتراك في الأستانة، فإنَّها إذا وقعت الواقعة ورأوا سوء عواقبها تبرأوا منك ولم تجد لك أنصارًا، فتبقى أنت وحدك. وهذا أيضًا لم تسمعه مني. فأخذ يدافع عن سياسته ويحتجّ بكون الحالة الحربية قضت عليه باستعمال الشدَّة. وإنَّ لولا تلك الشدَّة، لكنت حصلت ثورة في نفس سورية شغلت الجيش العثماني عن مقارعة العدو، فكانت سورية تحت الاحتلال الأجنبي من أول الحرب. وأخذ يبدي ويعيد في هذا الموضوع فقلت له: إنَّني على كلِّ حال لا أطمع أن آخذ منك إقرارًا بخطئك في تلك السياسة التي اتبعتها في سورية من جهة الشدَّة وإرهاق الحدِّ، ولكنني لا أستطيع إلَّا أن أذكرك ببعض أمور ترى منها أهميَّة تلك الأغلاط: مثلاً، الزهراوي عندما أتيتم به من باريز^(٢) يوم دخل في ذلك المؤتمر المنعقد في عاصمة الفرنسيين، وجعلتموه عضوًا بمجلس الأعيان، كنت أنا منتقدًا سياستكم هذه، أقول إنَّها تنشيط للناس أن يخرجوا على الدولة. ولكن بعد

(١) جاءت كتابتها هكذا، والمقصود ذوو. (المحقّق)

(٢) باريس.

أن جعلتموه من الأعيان ومضى على ذلك ثلاث سنوات، تأتون به من مجلس الأعيان إلى الديوان العرفي بعاليه ثم تشنقونه، هذه وجدتها فظيعة من الفظائع لأنها مما يسلب كل ثقة للرعية بالدولة. ثم لو أردت أن تقنعني، وذلك محال، بأن هذا العمل كان سديدًا في نفسه، فوالد الزهراوي البالغ من العمر تسعين سنة لا أفهم سبب نفيه! وماذا يمكن أن يصدر من الحركات من رجل ناهز التسعين؟ وأخذت أسرد أمثلة، فقال لي وقد كاد يخنق مما حلّ به من الندم: ألا تعلم أننا إذا فرّ أحد من العسكرية نأخذ أهله ولو كانوا طاعنين في السن؟ فقلت له: هذا لا يقاس بذلك، ولسنا هنا في مسألة فرار من العسكرية. ثم قطعت الحديث في هذا الموضوع ورجعت إلى الكلام في أمور أخرى لأن الكلام في الفأنت ضرب من العبث. ولما جاء ابن عمي الأمير فؤاد إلى الأستانة، أراد جمال باشا أن يقابله، وكان بين فؤاد وأخيه توفيق وبين جمال مودة، وكانا يترددان عليه في سورية، فقلت لفؤاد ليذهب إلى جمال باشا من حيث أن يريد أن يواجهه، فالتمس مني أن نذهب معًا. فاعتذرت له بموعد آخر. وحقيقة الحال أنني كنت أحببت أن يقابل فؤاد جمال باشا وأن لا أكون حاضرًا بينهما، لأنه بعد أن كان اشتبه بعضهم بأن لي يدًا في مسألة النفي، ومن الجملة نفي أبناء عمي، كنت أريد أن فؤادًا يخلو بجمال ويسأله عن كيفية النفي وأسبابه، فكان جمال يقول له الحقيقة على وجهها، فإن كان لي أنا يد في النفي فلم يكن جمال ليتأخر عن أن يقول له: إن ابن عمك هو الذي أغراني بنفيكم، أو تكلم بكلام الموافقة على ذلك.

فذهب فؤاد وحده وتقابلا ساعة من الزمن، وعاتب فؤاد جمالاً على ما صدر منه بحقه وحق أخيه من الصحبة بينهما وبينه. فصرّح له جمال بأنه كان أسفًا لنفيهما وأنه مضى الأمر وهو في نفسه متألم من اضطراره إلى تدبير كهذا؛ وذلك لأنه لا يقدر أن يعمل استثناء لأحد، وقد جاءت أسماءهما في جملة أسماء الأشخاص الذين كانوا يترددون على قناصل الدول قبل الحرب، ويعملون بإشارتهم. فرجع فؤاد وأخبرني بما حصل بينه وبين جمال باشا، وكنت مسرورًا

بأنَّ جمال باشا لم يقدر أن يذكر اسمي في هذه القضية، ولا في غيرها. ومن الغريب أن أناساً من الحساد يصرون على أنني كنت مشتركاً مع جمال باشا في هذه الأعمال، على حين أنَّ جمال باشا نفسه قد حرّر مذكرات طبعها بجملة لغات وأوضح فيها سياسته في سورية. وأشار إلى أكثر ما قام به من الأعمال، وذكر قضية الذين شنقهم، والذين نفاهم، وذكر أسماء الذين أخبروه بحوادث أدت إلى تلك المحاكمات في الديوان العرفي في عاليه، ومن جملتهم الشيخ الشقيري، صديقه الحميم، ولم يقدر أن يذكرني بكلمة واحدة في كلِّ هذه المذكرات، لأنني طول مدة وجوده في سورية لم أذكر أمامه كلمة سوء بحق أحد، حتّى بحق الذين اعتقد خيانتهم أو سوء أحوالهم، وذلك خشية أن يبطش بهم، ويستند على كلامي فيهم، وأن أكون أنا سبباً في سفك الدماء. والحال، إنَّ ذلك خارج عن عهدي وغير متعلق بي، فضلاً عن منافاته لطبيعتي. وكان الناس، لو فعلتُ هذا الأمر، يجعلونني أنا السبب في قتل ذويهم أو نفيتهم، بينما الأتراك يكونون قد صاروا خارج البلاد. وإذا فرضنا أنَّ سورية بقيت في أيديهم، فلم يكن أهل القتلى والمنفيين يومئذٍ ليقدرُوا على التشفّي منهم بل كانوا ينسبون هذه المصائب التي حلّت بهم إليّ وإلى غيري ممّن كانوا ذوي مكانة عند الدولة وعند جمال باشا. فلأجل هذا تجنّبت ذكر أيّ أحد بسوء أمام جمال باشا، وكان دأبي أن أدافع عن الجميع، حتّى عن الذين لا أعتقد فيهم الخير.

ومن الغرب^(١) أن أعدائي وحسّادي لو كانوا عثروا في مذكرات جمال باشا على أقلّ كلمة تدلّ على أنني دخلت معه في موضوع قتل أو نفي أو وشاية على أحد من أهل سورية، أو إخبار عن حادثة من الحوادث، لكانوا طبلّوا بها وزمّروا، وقالوا إنَّ هذا هو الحقّ المهين، وإنَّ شهادة جمال باشا في حقّي لا يمكن أن تكون مبنية على غرض. وكان جميع ما أقوله في دفع كلامه عبثاً. فأما وقد ظهرت مذكرات جمال باشا وفيها جميع ما أراد هذا الرجل أن [يوضحه]، وليس فيها

(١) الغرب.

أدنى إشارة إليّ، ولا رواية عني، ممّا هو دليل كافٍ على عدم صحّة أقاويل الحساد والأعداء. وبرغم هذا، فلا نجد هؤلاء مقلعين عن الافتراء بحقي، مع أنّ هذا الشاهد محسوس لا يقبل المكابرة. والحقيقة أنه لولا مذهبي في السياسة، ولولا مقاومتي للسيطرة الأجنبية، ولولا مجاهرتي بآراء ومبادئ تغيب كثيرين في سورية، ولولا أنّ الحساد يغصّون بنظرتهم بمكان كلّ رجل ذي شهرة، لما كان أحد من هؤلاء الحاسدين يتكلّم بكلمة من هذا القبيل. وأزيد على ذلك أنّ الخصام وصل بيني وبين جمال باشا إلى أنّ هذا طلب من الدولة في أوائل سنة ١٩١٧، ببرقيات أبرقها إلى الباب العالي، الإذن له باتّخاذ التدابير الشديدة بحقي وبحقّ أخي عادل. ولما حصلت معارك غزّة بين الإنكليز والعثمانيين أول مرّة وكانت نتیجتها فوز العثمانيين في تلك المعارك، انتهز جمال باشا فرصة لمعانه على أثر تلك الوقائع لينتقم منّي ومن أخي، وظنّ أنه في تلك الفرصة ينال من الدولة الإذن بالبطش بي وبأخي. وقد جاء ذلك في مذكّرات إحسان بك الجابري اليومية، التي هو مثابر عليها من بضع عشرة سنة، لا سيّما عندما كان كاتباً ثالثاً للسلطان محمّد رشاد. وذلك أنّ الصدر الأعظم، طلعت، تَلَفَنَ إلى إحسان بك يخبره بفوز الجيش العثماني في غزّة، ويقول له ليبشّر بذلك السلطان. وبعد أن أخبره بهذه البشري قال له: إلّا أنّ جمال باشا طالب اتّخاذ تدابير شديدة بحقّ بعض أشرف سورية. فشغل هذا الكلام فكر إحسان بك وظنّ أنه يعني بذلك أناساً منهم آل الجابري في حلب. فسأله: هل بين هؤلاء أحد من أقاربي؟ فأجابه: لا. فسأله إحسان بك: هل يمكنك أن تذكر لي أسماء أولئك الأعيان السوريين الذين يريد جمال باشا اتّخاذ التدابير الشديدة بحقّهم؟ فأجابه طلعت: نعم، هم شكيب أرسلان بك وأخوه عادل، وآخرون من جملتهم أنت.

وقد جاء في مذكّرات إحسان بك المحرّرة بالتركية، والتي كتبها بتلك الساعة، أنه بينما يريد أخذ تفاصيل من طلعت عن هذه المسألة انقطع التلفون بطروء شغل الصدر الأعظم، فلم يعد ممكناً أن يستكمل الاستعلام منه عن هذه المسألة. غير أنّ

إحسان بك يذكر في مذكراته في محل آخر أنه لما كان في المابين الهمايوني في تلك المدة، جاء جمال باشا إلى الأستانة وانهقد مجلس النظر في المابين. واطلع ممّن حضروه على أنه حصلت فيه مناقشة شديدة بين جمال باشا وأنور باشا بشأني، لأنّ جمالاً أصرّ على الإذن له في الإيقاع بي، ولكنّ أنور باشا خاصمه في ذلك خصاماً شديداً. وهذا معقول جدّاً نظراً لما كان بيني وبين أنور من المحبة ووحدة الحال. ولكنّي اعتقد أنّ أنور لم يكن وحيداً في الدفاع عني، وأنه، لا طلعت، ولا خليل، ولا نسيبي، ولا موسى كاظم، ولا أحد من النظار كان ليطلق اليد لجمال باشا في البطش بي. على أنّ الأخبار تواترت إليّ من جملة مصادر على أنّ جمال باشا كان ينوي السوء. وأخيراً صرّح بعد عجزه عن الإيقاع بي بأنه لولا أنور باشا لكان أعدمني الحياة. فقد كان قابله الدكتور أحمد فؤاد المصري الذي كان من كبار مأموري الأمن العام في أثناء الحرب، ومشهور بالجرأة وحرية الفكر، ففاتحه جمال في قضيتي، وقال له إنني أعاكسه وإنني أنتقد إجراءاته، وإنّه لولا أنور باشا لكان شنقني. فالدكتور فؤاد لم يسكت لجمال على هذا الكلام، بل قال له إنّ مثل شكيب أرسلان لا يجوز التعرّض له بأدنى سوء، لأنه عندما كانت سورية بأسرها تقريباً قائمة على الدولة، كان هو وحده فيها نصيراً للدولة. فقال جمال باشا للدكتور فؤاد: إذا كان يهّمك أمر هذا الرجل فينبغي أن تنصحه وأن تكتب إليه بأن يغيّر خطّه معي، ويكون معي كما هو مع أنور باشا. فالدكتور فؤاد حدّث بما سمعه المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويز، وكان من أعزّ أصدقائي، فقلق الشيخ جدّاً لهذا الأمر، وكنت حينئذٍ لا أزال في سورية، فأرسل لي الشيخ جاويز بأن أغادر سورية بأيّ وجه كان. وصادف أنني جئت بعد ذلك بقليل إلى الأستانة بدون أن أخبر جمال باشا، ولا أن أستأذنه، مستنداً على كوني مبعوثاً، وكون مجلس المبعوثين أعطى قراراً بوجوب حضوري في تلك الدورة وإلاّ أسقط من المبعوثية. فلمّا جئت إلى الأستانة أخبرني الشيخ جاويز والدكتور فؤاد بما قاله جمال باشا وبما حصل لهما من المخاوف. واستقبلني الشيخ جاويز استقبال أخ أمّن

على حياة أخيه. أمّا أنا، فاستقبلت هذه المسألة ببرودة الدم. وبعد ذلك، قدم جمال باشا قدمته التي تشاحن فيها مع أنور في مجلس النظار من أجلي. ثمّ تغيّرت الأحوال الحربية بعد بضعة أشهر وتقدّم الإنكليز في فلسطين، وأصبحت أمور جمال باشا تسير إلى الوراء، فأقيل من قيادة الجيش في سوريا وجاء إلى الأستانة وانقلب يلتمس مصافاتي، وسبحان من يغيّر ولا يتغيّر. وهذا القصّة قد نشرها المرحوم الشيخ جاويش في جريدة الشورى سنة ١٩٢٧. وكذلك الدكتور فؤاد، سأله صاحب جريدة الشورى عمّا يعرفه من هذه الحادثة، فأجابه تفصيلاً وصرّح له أمام الناس بأنني كنت وجمال باشا في خصام شديد من أجل السياسة الشديدة التي كان اتّبعها في سورية، وأنه لو قدّر عليّ لما تأخّر عن الإيقاع بي. وقد نقل محمّد علي الطاهر، صاحب جريدة الشورى، كلام الدكتور فؤاد هذا في جريدته.

ثمّ إنّّه في سنة ١٩١٦، أرسلت الدولة من الأستانة وفدًا مؤلّفًا من بضعة عشر شخصًا من أعيان الأتراك وفضلائهم، وأعضاء مجلس الأمة، لأجل زيارة سورية وتطبيب خواطر العرب على أثر ما وقع من جمال باشا من القتل والنفي. وكان من جملة أعضاء هذا الوفد اثنان من أعزّ أصدقائي وهما، صلاح جمجوز بك، من أكابر رجال الأتراك، ومن أشهرهم بحريّة الفكر وصدق اللهجة، وهو اليوم من أعضاء المجلس بأنقرة، والثاني عصمت بك ابن حسين رضا باشا الذي كان واليًا للأستانة، وتوفّي، رحمه الله، غريقًا في البوسفور في آخر الحرب. فلمّا حضر هذا الوفد إلى الشام عقدت الحكومة حفلات، وأقامت مآدب ودعت إليها أعيان الشام، وتكلّم كلّ من أعضاء الوفد التركي المذكور في أثناء تلك الحفلات في موضوع الوحدة العثمانية والإسلامية. وظهر أنّ المقصود كلّ ترميم ما خرّبه سياسة جمال باشا واستلال أحقاد العرب ممّا فعله جمال. وقد طلب منّي تحسين بك، والي الشام، أن أنظم قصيدة أتلوها في إحدى تلك المآدب، فنظمت قصيدة تلوتها أمام الجمهور، مطلعها:

قف بين مشبك الأغصان والعذب
بأرض جيرون ذات الكوثر العذب

ومنها بشأن الوفد:

في ساحة المسجد الأقصى يقال لهم
أهلاً وفي عتبات المصطفى العربي
وقد أشرتُ في هذه القصيدة إلى ما يجمع بين العرب والترك من وحدة
الإسلام التي ينبغي أن تسود على الضغائن والاختلافات، فقلت:

أحبكم حبّ من يدري موافقكم
أحبكم حبّ من يسعى لطيته
في خدمة الدين والإسلام من حقب
في طاعة العقل لا في طاعة الغضب
ومنها:

ومذ تولّيتم أمر الخلافة قد
لقد ضربتم لعمرى في حياطتها
فكلّ غرّ يماري في فضائلكم
مهما يكن من هنات بيننا قلنا
كفى الشهادة فيما بيننا نسبا
مجدي بعثمان حامي ملّتي وأنا
أويتم من بنيتها كلّ مغترب
بكلّ سيف رهيف الحدّ ذي شطب
لا يعرف الحشف البالي من الرطب
معكم على الدهر عهد غير منقضب
إن لم تكن جمعتنا وحدة النسب
لم أنسَ قحطان أصلي في الورى وأبي

فصفّق الجمهور تصفيقاً شديداً لهذه القصيدة، لا سيّما عند ذكر قحطان
وافتحاري بالانتساب إلى العروبة. وسأل جمال باشا عن سبب شدّة هذا التصفيق،
وكان بجانبه الشلبي، إمام الطريقة المولوية، وهو ممّن يتّقن العربية، فأخبره بمعنى
البيت وأظهر له إعجابه بالقصيدة. فلم يرق ذلك جمال باشا وقال: إنّ كلّ ما جرى
من الشاء على الأتراك لا يوازي ذكر قحطان أمام هذا الجمهور. وذلك أنّ جمالاً
كان بغروره معتقداً إمكان محو العاطفة العربية في سورية بالبطش والقتل
والتشريد، وكان مذهبه تترك الأهالي. وبلغني أنه في إحدى المرات كان يتكلّم مع

قنصل النمسا، وقد بلغه منه أن كثيرين من الجنود الذين ينتسبون إلى أمة التشيك قد التحقوا بالجيش الروسي نظراً للجامعة السلافية بين التشيك والروس. فأخذ جمال باشا يقول لقنصل النمسا إن حكومة النمسا والمجر هي المخطئة في سياستها، وإن انضمام رعيّتها السلاف إلى الروس نتيجة تسامحها في بلادها، وإنه كان ينبغي أن تقيم هؤلاء السلافيين وغيرهم من العناصر التي ليست من العنصر الألماني. وقد كان ذلك القنصل يبين له استحالة هذا التحويل وما يفضي إليه من الثورات التي كانت لو جرت تعجل بسقوط النمسا. فكان جمال باشا يجيبه بأن هذه السياسة التي يشير إليها ممكنة بالحزم والعزم. وإن النمساويين يعوزهم الحزم والعزم. فمن هنا يعلم القارئ أن جمال باشا كان معتقداً بإمكان تترك أهل سورية بالقوة، حتى أنه قد ثقل عليه أن أذكر أنا لفظة قحطان أمام الجمهور.

ثم إنني خلوت بصلاح جمجوز بك والمرحوم عصمت بك نظراً لما بيننا من الصداقة ووحدّة الحال، وبثت إليهما شكواي من أعمال جمال باشا وقسوته. وقلت لهما: إن نصحه عقيم لا يأتي بأدنى فائدة، وإن الناس في المستقبل سينحون عليّ باللائمة ظناً بأنني قد كنت قادراً أن أقلعه عن هذه الأعمال وإنني لم أفعل. وربما يتخذ الحساد ذلك وسيلة للطعن والوقيعة بي، ولو علموا الحقيقة، فإن الحاسد لا تهمّه الحقيقة وإنما تهمّه فرصة التشنيع. فلهذا أنا أريد الذهاب إلى الأستانة عند افتتاح المجلس، وأرجو منهما أن يتوسّطا لي لدى جمال باشا بأن يسمح لي بالذهاب تلك المرّة لأقوم بوظيفتي في مجلس المبعوثين. وقد كان جمال يأبى الإذن لي بالذهاب إلى الأستانة زاعماً أن وجودي في سوريا أثناء الحرب من ضروريّات المصلحة. وقد أبرق مرّة إلى رئاسة مجلس المبعوثين ببرقية طويلة أوسعها ثناء وإطراءً وإطناباً بما أنا قائم به من خدمة الدولة في أثناء الحرب، بقلمي وحسامي ونفوذ كلمتي... إلخ. وكان في الحقيقة إنما يقصده من منعي من الذهاب إلى الأستانة أمرين: الأول، الاستعانة بي في تذليل المشكلات التي يصادفها في مهمته العسكرية. فإذا نجح فيكون الفضل له، وإذا فشل يجعلني أنا مسؤولاً فيها. والثاني،

أنه كان يعلم استيائي من سياسته الشديدة، وأنني لو كنت في الأستانة لتكلمت في دوائرها بخلاف ما يريد، بل كنت حملتُ عليه حملة منكرة. وقد صرح للدكتور فؤاد المصري بأنه منعني من الذهاب إلى الأستانة من أجل ذلك.

والخلاصة أنَّ صلاح جمجوز بك وعصمت بك، بما بيني وبينهما من الصداقة، خلوا بجمال باشا وأتمسا منه أن يسمح لي بالذهاب إلى الأستانة عند افتتاح المجلس، لأنه قد مضت دورتان ولم أحضر جلسات المجلس، وقالوا إنه لا يمكن تخلفي المرة الثالثة. فجمال باشا فهمَ أنني أنا قد وسطتهما في الأمر، وأنني أريد التخلص من البقاء في سورية ما دام هو قائداً عاماً فيها. فقال لهما: إنني أعلم مقصودكما. وأعلم الذي حملكما على هذه الوساطة. وينبغي أن تعلماني أنني أحبّ شكيب أرسلان وأجلّه أكثر من كلّ أحد هنا ولا أستغني عنه، وإذا كان يقع بيني وبينه اختلاف في بعض الأمور، فهذا من قبيل ما يقع بين الأخ وأخيه، والأب وابنه، وأنه، مع هذا، ما وقع بيني وبينه شيء ذو بال، بل كان جلّ شكواي منه أنه يتوسّط للخائنين، ويشفع للذين عندي وثائق على دسائسهم بحقّ الدولة. وهو يندفع في هذا الأمر بسائق رقة عواطفه. والحال، إنّ السياسة شيء، والرفقة شيء آخر. وإنني، مع اختلاف نظري ونظره في هذا الموضوع، أنا أعترف بما أبداه من علوّ النفس في شفاعته لديّ بأناس كنت قد تحقّقت يقيناً أنهم كانوا ينوون قتله لو قدروا عليه. وقد قال جمال لهم ذلك بهذا التعبير باللغة التركية: "جوق بيوكلك كوستردى"، ومعناه أنه أظهر كِبارة عظيمة في هذا الأمر، أي كبر نفس زائداً، وقال لهم: حتّى أنني أنا قلت له: إنّ الذين تشفع أنت بهم، عندي أوراق ووثائق تثبت كونهم قصدوا اغتيالك. فأجابني فوراً: "آه أيها الباشا، لو كنت تعلم اللذة التي يجدها الإنسان إذا تمكّن أن ينجّي من القتل أناساً كانوا يريدون قتله". وهذا صحيح! وهذه الجملة كنت قد قلتها لجمال باشا في أثناء جدال طويل جرى بينه وبينني بشأن الذين حاكمهم في عاليه وقتل بعضهم. فرواها جمال باشا لصلاح جمجوز بك وعصمت بك، وهما نقلها في الأستانة مراراً. ورواها صلاح جمجوز بك في غرفة

الإدارة بالمجلس أمام جمّة من المبعوثين، وهو لا يزال حيّاً يرزق. وأمّا ادّعاء جمال أنّ بعض هؤلاء كانوا ينوون اغتيالي، فلم أسأله عنه. ولا اهتممت بمعرفة تلك الوثائق التي قال إنّها بيده، وغاية ما سمعت أنهم وجدوا كتابات من حقّي العظم يحرّض فيها على قتلي. ومن هنا يعلم الإنسان درجة افتراء المغترّبين عندما ينسبون إليّ كوني حرّضت جمال باشا على أعماله تلك، وأنه كان عمل ما عمله بمعرفتي؛ فكما قلت سابقاً، لو كنت نطقت أمامه بأدنى كلمة تفيد تحريضاً كهذا، لما تأخّر عن أن يقولها لرجال الدولة عندما كانوا يلومونه على شدّته ويتشّهّدون بكلامي. ثمّ لكان ذكرها في مذكّراته المشهورة. هذا، ولا بدّ لي أن أروي أيضاً قصّة أخرى عندي عليها وثيقة بخطّ جمال باشا. وقد كانت عندي وثائق كثيرة على ما قمت به في أيام الحرب الكبرى من مساعدة أبناء وطني بدون استثناء، قد فُقد أكثرها بكثرة الأسفار، وبقي كثير منها عندي. وإنّني سأنشر ما بقي من هذه الوثائق في الكتاب الذي أريد إخراجه تحت اسم "البيان عمّا شهدت بالعيان وعمّن شاهدت من الأعيان من إعلان الدستور العثماني إلى الآن". فأما القصّة التي أريد أن أذكرها هنا، فهي أنني كنت مرّة عند جمال باشا في المقرّ العام، وكان الشريف حسين قد رفع لواء الثورة على الدولة. فالتفت نحوي جمال باشا وقال: إنّي أرى العرب راضين بالدخول تحت حماية الكفّار. وأخذ يتكلّم في وجوب القصاص زاعماً خيانة العرب. فلم أدعه يكمل هذه الجملة حتّى بادرت بالاعتراض ونسيت أنه جمال باشا وأنه صاحب ذلك الجبروت المشهور، وأنّ السيف مسلط في يده. فقلت له: ولماذا تقول هذا؟ فليس الشريف حسين هو كلّ العرب، وأنت ترى هؤلاء العرب في سورية والعراق قاتلوا معكم بمئات ألوف من العساكر! وأردت أن أكمل الحديث، فرأى أنه ربّما يقع بيني وبينه جدال شديد، فنهض وتركني. وانصرفت أنا منفعلاً ممّا سمعته، وجلست في ذلك النهار وكتبت له إحدى عشرة صفحة، عدّدت له مواقف العرب في خدمة الدولة ممّا خطر ببالي تلك الساعة، مثل ما قام به أهالي طرابلس الغرب منذ ابتدأت الغارة الإيطالية، ومثل جهاد الإمام يحيى في جانبهم، مع أنه كان لهم عدوّاً وكانوا له أعداء قبل الحرب العامّة. ومثل جهاد ابن

الرشيد، ومثل موقف مصر في أثناء الحرب العامّة ممّا اضطرّ إنكلترة إلى أن ترصد سبعين ألف عسكري بصورة دائمة لتسكين أهالي مصر، وغير ذلك من الشواهد. وختمت كتابي ذاك بقولي له: إنّ تلك السياسة التي هو يسير عليها ليس من شأنها التقريب بين العرب والترك. وإنّهم إن كانوا يعتمدون على بعض أشخاص من محبّي الدولة، نظيري، فإنّ هذا لا يكفي لإزالة النفور الواقع بين الأمتين، بل يجب أن يكون نظيري مئاث وألوف، وأن تكون السياسة التركية نحو العرب غير ما أنا مشاهده وذلك حتّى تصفو القلوب وتعود الأمتان كتلة واحدة... إلخ. فلمّا تلقى هذا الكتاب استشاط غضباً ولحظت غضبه من جوابه الذي كتبه لي بخطّ يده قائلاً لي: «إنّني أنا قلت لك كلمة في موضوع خاص، وأراك تريد أن تصرفها عن معناها وتجعلها عامّة للعرب. وإنّني أنا أمنعك عن الكلام فيما بعد في هذه الموضوعات، وأرجو منك أن تمسك في المستقبل عن هذه المهازل. كأنه يريد أن يعدّ كلامي هذا من قبيل الهزل. والحقيقة أنه كان يفهم جيّداً أهميّة ذاك الكتاب وأنه جدّ ليس بهزل. ولقد تحامل عليّ بعض من لا أخلاق لهم في جريدة الأحرار في بيروت، بترجمة كتاب لجاسوس تركي زعم عمداً إنّي كنت ممالاً لجمال باشا. فردّدت عليه بسلسلة مقالات في العهد الجديد، ونشرت وثائق من جملتها هذا المكتوب، وردّ عليه عدّة رجال من العارفين بهذه الحوادث مثل، حسين بك الأحذب وملحم بك حمادة، من أعضاء الديوان العرفي أيام الحرب، وغيرهما. وبعد أن جئت إلى الأستانة بمدة، حضر جمال إليها فسمع بحملاتي عليه في دوائر الدولة، فكان يحرق الأرم عليّ ويتوعّد، وسمعت ذلك مراراً وما باليت وعيده. ثمّ إنّي جئت إلى ألمانيا سنة ١٩١٧ وكان هو قد جاء قبلي بأيام قلائل وزار أمبراطور النمسا، ثمّ أمبراطور ألمانيا، فلمّا وصلتُ إلى برلين نزلتُ أدلون، وهو الأوتيل الذي كان جمال نازلاً به. فلمّا رأيته امتنع لونه لعلمه أنني سأتكلم عن أعماله في دوائر برلين الرسمية. ولم يكن مخطئاً في ظنّه الذي دلّني عليه امتناع لونه بمجرد ما رأيته؛ فإنّي ذكرت هناك وجوب التبديل في سورية، وقلت إنّ ما دام موجوداً فلا أمل بإصلاح الأمور بين العرب والترك. وقد رأيت الألمان في أنفسهم عارفين هذه الحقيقة ولكنهم كانوا يدارونه

أكثر من كلّ رجال تركيا، ويعتقدون فيه أنه منقاد لهواه، لا يثنيه شيء عما يريد، وأنّ له بعض الميل إلى فرنسا. وربّما كانوا قد سمعوا أشياء تتعلّق بمراسلات سرّية بينه وبين الفرنسيين^(١) في أثناء الحرب نفسها^(٢)، فكان ذلك باعثاً للألمان على المبالغة في مداراته. ولهذا كانوا يقولون لي إنّهم في حالة سياسية تحملهم على الصبر على جمال باشا لئلا يقعوا في شرّ أعظم. وإنّما كان يظهر لي أنّهم إذا لاحت لهم الفرصة لا يتأخّرون عن نصّح تركيا بصرفه عن القيادة العامّة في سورية. وقد وقع ذلك بالفعل؛ إذ لمّا أخذت جنود الإنكليز تتقدّم في فلسطين، وسقط بهذا السبب نفوذ جمال باشا وافتضح عواره، أسرع الألمان إلى نصّح تركيا في وجوب تغييره. وقد كانت تركيا طلبت منهم إرسال جيش ألماني إلى فلسطين، فلبّوا طلبها وأرسلوا الجنرال فالكنهاين بشرط أن يكون قائداً مستقلاً عن جمال باشا، وأن لا يبقى لجمال باشا مهمّة سوى إمداد ذلك الجيش بالمؤونة. ولمّا رأى جمال باشا سقوطه عن منصب القيادة إلى منصب ميرة الجيش، وكان الإنكليز أشرفوا على أخذ القدس، بادر إلى الاستعفاء، وقفّل إلى الأستانة مخذولاً، وانكشف لمعانه السابق.

- في مجلس الأمة العثماني (١٩١٧ - ١٩١٨)

هذا وبقيتُ في الأستانة سنة ١٩١٧، ثمّ سنة ١٩١٨، شاغلاً منصبني في مجلس الأمة العثمانية، لأنني كنت مبعوث حوران في ذلك المجلس. ولقد كان الناس يراجعونني في أشغالهم من جميع أقطار سورية، حتّى الذين لا يعرفونني كانوا يراجعونني في حوائجهم بالتلغرافات والمكاتيب. وكانوا يتركون مبعوثي الجهات التي هم منها ويحمّلونني أنا وحدي أثقالهم، لمعرفتهم أنّني لم أكن أتأخّر عن السعي في خدمة الناس، وأنني قضيت معظم حياتي أخدم الناس مجّاناً، حبّاً

(١) المقصود بها الفرنسيين. (المحقّق)

(٢) يقال إنّه راسل فرنسا على أن يفصل عن الدولة ويصطلح مع الحلفاء على أن يجعلوه أميراً مستقلاً في الشام وفلسطين وإنّ الفرنسيين مالوا إلى هذه الفكرة لولا معارضة الإنكليز لها والله أعلم.

بالإنسانية وشغفًا بإغاثة المكروبين. وكان يأتيني كلّ يوم، من جميع أنحاء سورية، برقيات متعددة لا تقلّ عن عشر برقيات في النهار الواحد، وقد تصل إلى خمس وعشرين برقية، هذا عدا المكاتيب المسجّلة وغير المسجّلة. وجميع هؤلاء المراسلين كانت لهم أشغال في أبواب الدولة، فكنت أنا أراجع النظارات كلّها لأجل هذه الأشغال. ولمّا كانت مسافات الأستانة بعيدة، لم يكن يتسنى لي أن أراجع كلّ نظارة في كلّ يوم، بل جعلت لكلّ نظارة يومًا من الأسبوع. ففي يوم الاثنين مثلاً، أوجّه إلى نظارة العدلية، وفي يوم الثلاثاء إلى الصدارة العظمى، وفي يوم الأربعاء إلى مشيخة الإسلام، وفي يوم الخميس إلى نظارة الداخلية، وهلمّ جرّاً. وكنت مخصّصاً أوقات الصباح لقضاء تلك الأشغال، وأمّا بعد الظهر، فكنت أجيء إلى المجلس. ولمّا كان الذين يراجعوننا بأشغالهم ينتظرون منا الأجوبة كنت مضطراً إلى مجاوبتهم برقيّاً كما خاطبونا برقيّاً، ونظراً لكثرة البرقيات، كنت أنفق راتبي الشهري كلّهُ أجرة برقيات ومكاتيب. وربّما كنت أدفع فوق الراتب شيئاً من كيسي إلى أن ضجّ أصحابي ونهوني عن هذا العمل. فصرت فيما بعد أجيب على بعض البرقيات بالمكاتيب لأجل الاقتصاد. وهذا فضلاً عمّا كان يستلزم ترددي على النظارات من نفقات الركوب. فكانت الأشهر الأولى من مبعوثيتي عذاباً واصباً لي. ولمّا نشبت الحرب العامّة، تناقصت تلك الأشغال الخاصّة بسبب النفير العام، وانهماك الدولة بقضيّة الحرب، وما يترتّب على ذلك من تعبئة كما لا يُخفى. ولكنّ الحرب أيضاً كانت لها أشغال أخرى، وكان لا بدّ لنا من خدمة الدولة فيها. فأما المطالعة والكتابة، ففي تلك المدّة، نظراً لانهماكي بأشغال الناس، وبأشغال المجلس، وبالقضايا السياسية، لم أكن أستطيع شيئاً منهما.

- استطلاع أحوال ألمانيا ١٩١٧

وفي سنة ١٩١٧، بأول الصيف، رغب إليّ المرحوم أنور باشا أن أذهب إلى ألمانيا وأستطلع أحوالها وأفيده الحقائق الراهنة هناك. فذهبت إلى برلين ونزلت في

أوتيل أدلون، وهو فندق من الدرجة الأولى أكثر من ينزله الغرباء. وكتب المرحوم أنور إلى سفير الدولة في برلين، ابراهيم حقّي باشا، بشأن مهمّتي في ألمانيا. فقابلني السفير المشار إليه أحسن مقابلة وأدب لي مآدبة حافلة دعا إليها عددًا من كبار نظارة الخارجية. ثمّ إنني أنا أدبت للسفير ولرجال الخارجية مآدبة في أوتيل أدلون جمعت ثلاثين مدعوًا. وكان صديقي البارون أوبنهايم الذي عرفته قبل الحرب بعشرين سنة يقيم لي المآدب ويدعو إليها أصحابه من أعيان الألمان وعلمائهم ورجال حكومتهم. وصار الناس يتردّدون عليّ يوميًا في أوتيل أدلون، وكانت نظارة الحربية قد نقدتني ألفًا وخمسمائة ليرة بعملة الورق لأجل نفقات الرحلة، فما مضى شهران حتّى نفذت كلّها بسبب تردّد الناس عليّ وإيلاهم الولائم. وكانت نظارة الخارجية الألمانية انتدبت البارون راين باين، من كبار موظّفيها، لأجل أن يدعونا لسياحة أطوف بها على عواصم ألمانيا، وذلك بقوله: إنّ ألمانيا لا تنحصر في برلين، بل كلّ مملكة منها هي ذات خصائص ومزيات لا توجد في الأخرى. فالحكومة الألمانية تدعوك إلى هذه السياحة على نفقتها. فلم يسعني إلّا إجابة هذه الدعوة، وليس للكرّيم أن يأبى الكرامة. وأرسلت نظارة الخارجية مأمورًا صحافيًا بمعيتي كان يعرفني من الأستاذة اسمه أوبلهوور. فبدأنا السياحة بمدينة هامبورغ، وهناك جمهورية هامبورغ أقامت لنا مآدبة ولم تقصّر في شيء من إكرامنا وإطلاعنّا على ما في البلدة من مدارس ومتاحف ومنتزهات، وشاهدنا أيضًا ميناء هامبورغ العظيم. ومن هذه البلدة انتقلنا إلى كولونيا، وهي من حشنيات حواضر ألمانيا، وفيها الكنيسة الكبرى التي لا مثيل لها في العالم، يقصدها السيّاح من جميع الأقطار. فقام رئيس بلدية كولونيا الهر أدينور بكلّ ما يمكن من إكرامنا والحفاوة بنا. وكذلك طفنا على المتاحف الكثيرة التي في تلك البلدة. وممّن بالغ في الحفاوة، البارون ماكس أوبنهايم، صديقنا المتقدّم الذكر، لأنّ بيته الأصلي هو في كولونيا، وكذلك بيوت إخوته وأبن عمّه. وأهدانا رئيس البلدية جميع صور مناظر كولونيا. وفي أثناء المآدبة التي أدبتها لنا البلدية، تبادلنا الخطب في موضوع الاتفاق بين الأمتين

الجرمانية والعثمانية. وبعد ذلك ذهبنا إلى بلدة "أسن"، وهناك شاهدنا معمل كروب الشهير، واحتفلوا بنا كاحتفال كولونيا، لأنَّ الحكومة الألمانية كانت أبرقت إلى جميع المدن التي تقرّر سفرنا إليها بوجوب الاستقبال اللائق وتثنى الثناء الطيّب. فلم نذهب إلى مكان إلّا وجدنا رئيس البلدية ورؤساء البلدة والأعيان والصحافيين منتظرين في المحطة. ولنا عن هذه السياحة رسالة خاصّة ربّما نطبعها. وأنما نشير إليها الآن على وجه الإجمال، فنقول: إنّا ذهبنا من أسن إلى بروكسل التي كانت تحت احتلال الألمان، وهناك احتفل بنا الوالي الألماني العام احتفالاً كثيراً وجعل معنا مرافقين الكونت مولتكه والبارون هونه. فبقينا في بروكسل أسبوعاً واحداً، ومنها ذهبنا إلى متز، ومنها إلى ساحة الحرب حتّى وصلنا على مقربة من مواقع الفرنسيين. ثمّ رجعنا من بلجيكا إلى ألمانيا وذهبنا إلى فرانكفورت، وهناك وجدنا الاحتفال نفسه، وطفنا على متاحف البلدة والمنازه التي فيها. ومن جملة ما رأينا فيها بيت "غوته"، شاعر الألمان الأكبر. ولما قدّموا لنا الدفتر الذي تُكتب فيه أسماء الزائرين بحسب العادة، كتبنا هذه الأبيات مع تضمين البيت الأخير، وهي:

مذ قيل هذا بيت (غوتا) زرته	إذ كان للشعراء كعبة قاصد
هذا أمير الشعر عند قبيله	منه بجيد الدهر عقد فرائد
طأطأت رأس قريحتي في بابه	ولكم رأّت عتباته من مساجد
إن لم يكن من أسرتي وعشيرتي	فالناس في الآداب أمّة واحد
أوفاتنا نسب يؤلّف بيننا	أدب أقمنناه مقام الدوالد

وبعد أن كتبتُ هذه الأبيات استدعت البلدية الأستاذ المستشرق المشهور هوروفتز، وقد كان مدرّساً في عليكرة للغة العربية وسبقت له ترجمة شعر عربي كثير، من جملته ديوان الكميت. فترجم هذه الأبيات للألمانية ونشرها في الجرائد، وجعل لها مقدّمة تكلم فيها عن زيارتي لألمانيا، وأطراني بما يزيد كثيراً على الحقيقة، جعل عنوان مقاله "تكريم شاعر الشرق لشاعر الغرب"، وتناقلت ذلك

الصحف الألمانية. ثمَّ إني زرت مونيخ، وهناك احتفلوا بي كما في سائر العواصم. وأدبت لي البلدية مأدبة جمعت خمسين أو ستين شخصاً من أعيان مونيخ، وأُقيمت فيها الخطب.

- محاضرتي في مونيخ عن المجاعة

وكانوا طلبوا مني محاضرة ألقيا في المساء. فأجبت طلبهم وجعلت موضوع المحاضرة المجاعة التي ضرت سورية بأنيابها في أيام الحرب، بسبب سدّ دول الحلفاء جميع الطرق البحرية على سورية، وكون غلّة سورية وحدها لا تكفي أهلها، لا سيّما والزمان زمان حرب. وقد سمع هذه المحاضرة نحو من خمسمائة شخص من أعيان البلدة ورجال السياسة والصحافيين. وجاء أيضاً ملك بافاريا وسلّم عليّ وتحادثنا قبل المحاضرة بضع دقائق، ثمَّ سمع المحاضرة إلى آخرها، ولما انتهت منها نهض وصافحني وشكر لي ما قلته. وثاني يوم التمس منّي الدكتور كمريخ، قنصل تركيا في مونيخ، أن أكتب تقريراً عن حالة المجاعة في سورية حتّى يرسلوه إلى البابا. فقد كنت ذكرت في محاضرتي أننا سعيينا باستجلاب أرزاق من الخارج بواسطة الجمعيات الخيرية، وبواسطة الفاتيكان، وبواسطة ملك إسبانيا. وتكلّمنا مع أنور باشا في هذا الشأن، واستدعى هو القاصد البابوي المقيم بالأستانة والتمس منه أن يكتب إلى البابا بأنه إذا تمكّن من إيصال أرزاق وحوائج إلى سورية، فإنَّ أنور باشا يتعهّد بدفع ثمنها من نظارة الحربية، فلا يتكلّف البابا شيئاً من كيسه. ثمَّ إنّه إذا كانوا يخشون من أنّ هذه الأرزاق وهذه الحوائج تتصرّف بها الحكومة العثمانية، فإنَّ الحكومة المشار إليها تتعهّد بأن لا تمسّ شيئاً منها، وأن تترك أمر توزيعها على الأهالي للرؤساء الروحانيين، أو لمن شاء حضرة البابا أن يعيّنهم أمناء على التوزيع. وإنَّ القاصد البابوي كتب إلى الفاتيكان بما اقترحه أنور باشا ولم يرد جواب، ثمَّ راجع أنور باشا القاصد قائلاً له: إننا نخشى أن تقولوا في يوم من الأيام إننا قصرنا في إغاثة المسيحيين، وإننا لم نكفل لهم أرزاقهم، والحال، إنَّ المجاعة عامّة

في سوريا، ونحن لا يمكننا أن نقوم بميرة الجيش وميرة الأهالي معاً، فلذلك جئنا نخبركم بالواقع من الآن حتى تعملوا جهدكم لأجل إغاثة المسيحيين على الأقل. فإنّ الحصر البحري الذي يقوم به الحلفاء على سواحل سورية هو السبب في هذه المجاعة. فلو سعى حضرة البابا لدى دول الحلفاء لأجل فكّ الحصر البحري، وإرسال باخرة واحدة كلّ شهر، لأمكن إنقاذ عشرات ألوف من المسيحيين من الموت جوعاً، وهكذا يستفيد المسلمون أيضاً لأنّ القليل الذي يتوزع على الجميع يصير أوفر من ذي قبل. كلّ هذه القصّة ذكرتها في محاضرتي، أمام ملك بافاريا وأعيان مونيخ، ونشرتها الجرائد.

- دور الحلفاء في مجاعة لبنان

وذكرتُ أيضاً أنّ السوريين الذين في أميركا كانوا أرسلوا باخرتين مشحونتين أرزاقاً وملابس إعانة للجوع والبائسين من أهل سورية، ولا سيّما أهل لبنان. وهاتان الباخرتان جاءتا إلى الشرق، ولما وصلتا إلى الإسكندرية قاصدتين بيروت، منعهما السلطة الإنكليزية من السفر. وبعد أن وصل الخبر إلى بيروت واستبشر الناس وظنّوا المجاعة قد انتهت، شاع أنّ الباخرتين توقّفتا في ميناء الإسكندرية، وذلك بسبب الخلاف بين الحكومتين العثمانية والأميركية على كيفية توزيع هذه الإعانات. فعند ذلك، ونظراً لكوني مبعوث الأمة، جئت إلى الأستانة وتكلّمت مع طلعت باشا الصدر الأعظم حتى لا تُبدي الحكومة العثمانية أقلّ تصعيب في كيفية التوزيع، وتترك لقنصل أميركا في بيروت أن يوزع الإعانة بحسب معرفته؛ حيث إنّ الأهالي في ضنك عظيم، والفقراء يموتون من الجوع. فطلعت باشا أجنبي إلى كلّ ما طلبت، وأعطاني كتاباً إلى سفير أميركا أخذته إليه وناولته إياه بيدي. وهذا السفير كنت قد قابلته وزعم أنّ سبب تعويق مجيء الباخرتين لم يكن من الإنكليز، بل من الحكومة العثمانية، لأنها أرادت أن تستولي على تلك الأرزاق. فلما عدت إليه وبيدي من طلعت باشا المكتوب الذي تفوّض فيه الحكومة العثمانية

قضية توزيع الأرزاق إلى قنصل أميركا في بيروت، انقطعت حجته وأخذ يلوك أعداراً أخرى لا طائل تحتها. وكان هذا السفير يهودياً أميركياً، إلا أنه كان خادماً لسياسة إنكلترة، وكانت إنكلترة هي التي تلتزم حصر سوريا ومنع الأرزاق عنها حتى يضجّ الأهالي وينحازوا إلى الإنكليز. فهذا السفير الخبيث أجنبي بخلاف ما كان زعم في أول جلسة بيني وبينه، فقد كان جعل السبب في عدم مجيء الباخرتين إلى بيروت عناد الدولة العثمانية في قضية التوزيع، فلما أتينا بذلك المكتوب من الصدر الأعظم زعم أنّ هذه المسألة لا تمكن بعد أن دخلت أميركا في الحرب. فقلت له: إنّ أميركا لم تشهر الحرب على تركيا، بل على ألمانيا وحدها. ثمّ على فرض أنها أشهرت الحرب على تركيا، فهذه المسألة مسألة إنسانية محضة لا تعلق لها بالحروب. فإذا أرادت أميركا ودول الحلفاء إنقاذ أهالي سوريا من الموت جوعاً، فإنهم يتفاوضون مع تركيا وألمانيا، ويتفقن على إيجاد طريقة لأجل إغاثة الجياع من أهل سورية بالقوت الضروري، بدون أن يتحوّل شيء من هذا المقدار المخصّص بالجياع إلى الجيش العثماني. أفلا ترى أنه عندما احتلّ الألمان بلجيكا ووضعوا أيديهم على غلال أراضي هذه المملكة، وقالوا للحلفاء نحن لا نعطي الأهالي هنا إلاّ فضلة الرزق اللازم لعسكرنا، فاتفق الحلفاء أنفسهم مع ألمانيا على تأليف لجنة متحايدة من إسبانيول وهولانديين وغيرهم، وقامت هذه اللجنة بميرة الأمة البلجيكية إلى أن انتهت الحرب، وهكذا لم تصب البلجيكيين أدنى ضائقة في معيشتهم. فإذا كان الحلفاء، ومعهم أميركا، يهتمّون بأهالي سورية، وبالمسيحيين منهم خاصّة، كما يهتمّون بأهالي بلجيكا، فمثل هذا الاتفاق بينهم وبين تركيا سهل جداً. وإن لم يكونوا يفعلونه، فلا يكون عندهم أدنى اهتمام بحياة أهالي سورية، المسلمون في ذلك والمسيحيون سواء. فالسفير الأميركي الذي لم يكن يريد إلاّ خدمة مآرب إنكلترة، شرع يبرئ الحلفاء وأميركا من تبعة تجويع السوريين وزعم أنّ عدم مجيء الباخرتين من الإسكندرية إلى بيروت إنّما هو ناشئ عن خوف بطش الغواصات الألمانية بهاتين الباخرتين. فقلت له: إنّنا حاضرون لأخذ الأوامر

اللازمة من الحكومة الألمانية بعدم تعرّض غوّاصاتها لتينك الباخرتين. وذهبتُ إلى سفير ألمانيا وذاكرته في الموضوع، وكان هذا السفير هو الدكتور كولمان الذي صار فيما بعد ناظرًا للخارجية، فلمّا ذكرت له الموضوع سار بي إلى غرفة الملحق البحري في السفارة، وكان اسمه الكابيتين هومان - وصار بعد الحرب رئيسًا لتحرير جريدة الدويتش الجيمين تسيتونج، وبقيت الصحبة بيني وبينه مذ ذاك الوقت إلى أن توفي في السنة الماضية - فأفهمته القضية وطلبت منه أن يكتب إلى قيادة الجيش في ألمانيا لتعطي الأوامر اللازمة إلى الغوّاصات حتّى لا يقع منهنّ شيء على البواخر الآتية بالأرزاق لمعونة أهل سورية. فكتب هومان إلى ألمانيا، وبعد أيام قلائل بعث إليّ حتّى أجيء إلى السفارة وأعطاني صورة الأوامر الصادرة حتّى أبلغ سفير أميركا. ففي الحال ذهبت إلى هذا السفير وأطلعته على صورة الأوامر وطلبت منه أن يبرق إلى مصر حتّى لا يطلق الإنكليز سراح الباخرتين. فاعتلّ ثالث مرّة بأنه يريد أوامر أيضًا لغوّاصات النمسا التي يخشى منها أن تُغرّق البواخر. ومع أنّه لم يكن غوّاصات للنمسا جائلة في غير بحر الأدرياتيک، ذهبتُ وتكلّمتُ مع سفارة ألمانيا وهي حصلت من جهة النمسا على الأوامر نفسها، وأبلغتنا صورة الأوامر. فجئنا إلى السفير، وكانت هي المرّة الخامسة التي قصده به، فوجدته لا يزال يعتلّ بعلة فارغة. فأسمعته كلامًا لا يرضيه بعد أن علمت عدم استقامته وقلت له: قد ظهر لي صحّة ما قاله طلعت باشا من أول الأمر، وهو أنّ الإنكليز لا يريدون توزيع هذه الأرزاق في سورية لأغراض سياسية، وأنك أنت تخدم سياسة الإنكليز ولا تهتمّ الإنسانية بوجه من الوجوه. وتركته وانصرفت. ولمّا سافرت إلى أميركا وعلمت أنّ هذا السفير، واسمه "الكوس"، لا يزال حيًّا، أردت تذكيره بهذه الحادثة؛ وذهبت ومعي الأديب حبيب كاتبه وزرته في مكتبه في نيويورك، لأنّه خرج من الحكومة وصار يتعاطى المحاماة. فلمّا دخلت عليه وسألته أن يتذكّر زيارتي له المتابعة لأجل فكّ العقال عن الباخرتين المشحونتين رزقًا لأهل سورية، واللّتين منع الإنكليز وصولهما إلى ميناء بيروت، أبلس وتخيّر ووضع رأسه في الأرض وزعم

أنه لا يتذكر ذلك، وظهر لنا أنه كان قد خدع حكومته وكتب لها أشياء غير صحيحة عن طلب الحكومة التركية توزيع الأرزاق عن يدها. فلما جئت أنا بنفسى إلى أميركا سنة ١٩٢٧ خاف أن أفصح عمله الذي اطلعت عليه في الأستانة، وأن أوقعه في المسؤولية تجاه حكومته، فلاذ بالإنكار البحت، ولكنه لم يكن يجرو أن يرفع نظره نحوي. فلحظ ذلك حبيب كاتبه، وقال لي: هذا الرجل ظهر أنه يعرف نفسه مسؤولاً فلا يمكن أن يعترف بأنك سعت عنده بفكّ عقال البواخر، وأنت ذهبت إليه خمس مرّات لأجل هذه المصلحة، وأنه لم يروّجها. فانصرفنا من عنده ونحن نأسف من أن حكومة كحكومة أميركا تستخدم في منصب سياسي مهم رجلاً منحطاً إلى هذا الحدّ. وبعد ذلك تلفن إلى حبيب كاتبه قائلاً له: إنه بينما كان يبحث في أوراقه وجد ورقة استدلتّ منها على أنني زرت في الأستانة مرّة واحدة. ولا يتذكر سبب هذه الزيارة! وبالاختصار، ظهر من سياق هذا الحديث الذي رويته من قبل في الجرائد العربية أن دول الحلفاء اللائي يزعمون العطف على أهل سورية، ولا سيّما على المسيحيين منهم، هنّ المسؤولات عن موت عشرات ألوف منهم بالجوع، وهنّ اللائي منعن وصول الأرزاق التي أرسلت من أميركا إلى الشرق لتوزيعها في سواحل سورية. ولو كانت هذه الدول أرادت الخير لأهالي سورية، بل للمسيحيين الذين تزعم هذه الدول أنها تحافظ عليهم، لكانت اتّفقت مع تركيا على ميرتهم، كما اتّفقت مع ألمانيا على ميرة أهل بلجيكا. وكان هكذا جرى إنقاذ مئات ألوف من الموت في سورية، لأنّ المجاعة مع الأمراض التي نشأت عن الفقر وفقد الوسائل اللازمة للحياة قد جرفت مئات ألوف من السوريين. ومما يدلّ أوضح الدلالة على كون هذه الدول هي المسؤولة عن تلك المصائب، وليست تركيا ولا ألمانيا، هو أنه قد كان السوريّون في مصر جمعوا حينئذٍ إعانات لأبناء وطنهم وأرادوا إرسالها لهم، فحالت السلطة الإنكليزية دون إجراء هذا الطلب، ولم تسمح لهم بتوزيع هذه الإعانات إلّا بعد أن وضعت الحرب أوزارها. وعند ذلك جاء رفيق بك العظم وميشيل بك لطف الله إلى سوريا ووزعوا الإعانات. وهذا قد اعترف لي به ميشيل

بك لطف الله، فأَيّ دليل أوضح من هذا على أنّ المانع كان من دول الحلفاء، لا من الدول الأخرى؟ ومن الغريب أنّ المسيحيين، إلّا ما نَدَرَ، لا يعرفون هذه الحقيقة ولا يريدون أن يعرفوها. ولا يزال الكثيرون منهم يعتقدون أنّ سبب المجاعة قد كان نَعْمَد تركيا عدم إعاشتهم، وأنه كان في وسعها أن تميرهم ولم تفعل. وعلى كلّ حال لا تجدهم، إلّا أفراد قلائل لا تخفى عنهم الحقائق، مؤاخذين فرنسا ولا إنكلترة على الحصر البحري الذي شدّدته هاتان الدولتان على سورية، ولا على عدم سماحها لأميركا بإيصال الأرزاق إلى المحلّ الذي أرسلت إليه، ولا على عدم معاملة السوريين كمعاملة البلجيكيين الذين اتّفقت الدول على ميرتهم برضى الفريقين المتحاربين. كلاً، بل نجدهم يعتقدون في أولئك الذين كانوا السبب الوحيد في تجويع سورية أحسن الاعتقاد، ولا يوجّهون إليهم في هذا الموضوع أدنى انتقاد. وحبّك بالشيء يعمي ويصمّ.

- دليل آخر على مسؤولية الحلفاء عن المجاعة

وعندنا دليل آخر لا يقبل المكابرة على مسؤولية دول الحلفاء عن هذه المجاعة، وذلك أنني، كما تقدّم الكلام عليه، عندما ألقى تلك المحاضرة في مونيخ، وذكرت ما أصيب به السوريون أثناء الحرب، وشرحت المسألة بجميع صفحاتها، وأوضحت كون المجاعة إنّما نشأت عن الحصر البحري، وأنّ الحصر البحري إنّما جاء من قبل دول الحلفاء، وأنه لا يُرجى غوث السوريين إلّا عن طريق جمعيات الصليب الأحمر، ولا سيّما عن طريق الفاتيكان، جاءني الدكتور كمريخ، قنصل تركيا، وأرادني على تقديم تقرير بالواقع إلى البابا. ففي الحال كتبت تقريراً وصفت به الحالة التي تفتّت الأكباد، والتي يُخشى منها أن يأتي الموت على أكثر السوريين إذا استمرّت. وقلت في هذا التقرير: إنّنا - نحن المسلمين - حاضرون لنجدة إخواننا المسيحيين بكلّ الوسائل. وإنّ مسلمي البلاد الداخلية من سورية قد أغاثوا المسيحيين الذين التجأوا إليهم ولم يفرّقوهم عن أنفسهم. ولكنّ الفقر عمّ الجميع

وأصبح كل إنسان مشغولاً بنفسه وأولاده. وأكثر اشتداد الأزمة إنما وقع في سواحل سورية، لعدم وجود الأراضي الواسعة التي تخرج منها الحبوب. فنحن نتعهد للحضرة البابوية بأنه إذا وردت إعانات لمسيحيي سوريا ولبنان لا نشاطر فيها إلا بالمقدار الذي تسمح به الحضرة البابوية. وإن أرادت حصر هذه الإعانة في المسيحيين، فإننا نشكرها عليها ولا نمدّ اليد إليها. وإذا كان البابا لا يغيث المسيحيين الشرقيين في أزمة كهذه، فلا نعلم في أيّ وقت يحتاجون إليه أكثر من احتياجهم في هذا الوقت؟

وبعد أن رجعت إلى برلين، وبينما أنا في أوتيل أدلون، إذ جاءني مكتوب من الهر كمرخ يخبرني فيه بأنّ الجواب من الحضرة البابوية قد ورد إلى القاصد البابوي في مونيخ، وهو ينقل العبارات المهمّة التي في هذا المكتوب، ويجعل هذه العبارات بين قوسين، وهي: "إنّ الخبر الأعظم لم ينسَ ولن ينسى مسيحيي سورية، وإنّه قد سعى مراراً بإغاثتهم وبأخذ الرخصة من الحلفاء لأجل إرسال الأرزاق التي تخفف من أزمته. ولكنّ إنكلترة حالت دون إجراء رغبته هذه. ولذلك قلب قداسه مجروح من عمل إنكلترة هذا، وسيعلم المسيحيون في الشرق فيما بعد أنّ الخبر الأعظم لم يهملهم".

هذا المكتوب له أهميّة لا تُنكر، وإن لم يكن من الفاتيكان لي رأساً؛ فإنّ الشاهد، الهر كمرخ، هو الذي يكتب لي وينقل العبارات الواردة من الفاتيكان إلى القاصد البابوي في مونيخ. وبعد ورود هذا المكتوب بقليل قصدت العودة إلى الأستانة، ووضعت المكاتيب المهمّة التي كانت عندي في ظرف وأبقيته على مائدة الكتابة في غرفتي في أوتيل أدلون. وفي أثناء غيابي حضر أحد أولاد الأمراء من العرب، وكان يطلب العلم في برلين، وطراً على عقله خلل، فدخل إلى غرفتي ووجد هذا الظرف وذهب به. ولمّا رجعت وفقدته بحثت كثيراً فلم أعرف الذي سرق هذا الظرف إلا بعد أن رجعت إلى الأستانة؛ وذلك أنّ عبد الرحمن بك عزام، أحد النّواب في مصر الآن، كان وقتئذٍ في برلين، فعلم من إقرار الأمير الذي

أصيب بالخلب أنه هو الذي أخذ الظرف بما فيه من الأوراق، ولو كان ذلك المكتوب لا يزال بيدي لأوردت صورته هنا.

وبقيتُ في برلين إلى أواخر سنة ١٩١٨؛ وكان سقوط القدس الشريف في يد الجيش الإنكليزي أثناء وجودي في برلين، فبقيت أيامًا لا أعي من الغمّ لذهاب هذا البلد المقدّس من يد الإسلام، بعد أن بذل عليه المسلمون ما بذلوا من دماء وأموال حتى استخلصوه من أيدي الصليبيين.

- الشهيد أنور باشا ورفقائه

إنّه لما أخلى الجيش البلغاري جبهة الحرب أواخر صيف عام ١٩١٨، طلب البلغار الصلح من الحلفاء، وتقدّمت جيوش هؤلاء نحو البلقان بالغّة خمسمائة ألف مقاتل، سقط في يد دولة أوستريا - هنكاريّا، فأسرعت أيضًا بطلب الصلح، وبلغ ذلك تركيا، فخافت أن يتحوّل جانب من تلك الجيوش على الأستانة. فأخذ أنور باشا، ناظر الحربية، يحشد من بقي من العساكر للدفاع عن العاصمة، واسترجع إليها أكثر العسكر الذي كان أرسله إلى القوقاس، وفتح به باكو وبلاد أذربيجان، وكان من رأيه المقاومة والبقاء بجانب ألمانيا إلى أن يتيسّر صلح خفيف الوطأة على الأقلّ. ولكنّ انهيار الجبهة البلغارية، ثمّ النمسوية، واستيلاء الوهل على القلوب، واعتقاد معظم الأتراك، بل معظم الناس يومئذٍ، أنّ الصلح سينعقد على موجب برنامج ويلسون، فتبقى كل أمة مالكة للبلاد التي أكثر سكانها هم منها، كلّ ذلك أحبط مساعي أنور باشا في الاستمرار على المقاومة، ومال الرأي العام، حتّى من الاتّحاديّين أنفسهم، إلى طلب الهدنة. فاستعفت وزارة المشير أحمد عزّة باشا الأرناؤوطي، ومعه رؤوف بك ناظرًا للبحرية، وفتحي بك ناظرًا للداخلية، والتمس الباب العالي الهدنة. وكان السلطان وحيد الدين محمّد السادس من قبل كارهاً للحرب، راغبًا في عقد الصلح، فحمل حكومته على إتمام ذلك

بأسرع ما يمكن. فأنفذت الوزارة الجديدة وفدًا فيه رؤوف بك إلى جزيرة مودوروس أمام الدردنيل، لعقد المذاكرة مع الإنكليز، وانعقدت حينئذٍ على شرائط ظهرت ثقيلة جدًا في أول الأمر، لكنها صارت خفيفة جدًا فيما بعد عندما دخل الحلفاء الأستانة واحتلوا البلاد، وصارت تركيا تعدّ نفسها سعيدة فيما لو أقامت الحلفاء على شروط مودوروس بعينها. وظهر لها أنّ الحلفاء نسوا كلّ ما كانوا وعدوا به أثناء الحرب وما تعهّدوا به في نصّ المذاكرة، وأنّ برنامج ويلسون صار نسياً منسياً، وكان من جملة ما قرّره الاتّحاديون أثناء الهدنة، برأي رئيسهم طلعت باشا، إلغاء فرقة الاتّحاد والترقي، وتأليف حزب جديد اسمه "تجدّد"، وكان ذلك من جملة فنون طلعت لأجل حفظ كيان الاتّحاديين السياسي، بدون إبقاء الاسم الذي كان من شأنه تغيير الدول الغالبة، وتجفل الرأي العام في ذلك الوقت. وكان مرادهم اعتزال الحكومة مؤقتاً، إلى أن تكون انتهت تلك الأزمة وانعقد الصلح على وجه من الوجوه. ولكن، لمّا قارب أجل دخول الحلفاء إلى البوسفور واستيلائهم على الطرق برّاً وبحراً، جاء من أنبأهم بأنّ السلطان وحيد الدين، الذي كان من الأصل ناقماً عليهم، يتربّص بهم الدوائر، قد يتفق مع الإنكليز، فيلقي القبض عليهم، وقد يحاكمون، ويصلبون، بحجّة قتل الأرمن وما أشبه ذلك. فعقدوا اجتماعاً في بيت أنور حضره أركان جمعية الاتّحاد والترقي، والذين كان بأيديهم الزمام عند نهاية الحرب، وبعد المذاكرات الطويلة، عزم منهم ثمانية نفر^(١) على الهجرة. وهم الذين كان عليهم أكثر سخط الحلفاء: طلعت، وأنور، وجمال، وعزمي، والي بيروت الأسبق، وبدري، مدير البوليس الأسبق، والدكتور ناظم، وبهاء الدين شاكر، ومدحت شكري، ناموس جمعية الاتّحاد والترقي، وكان هذا صديقاً حميماً لطلعت، ألصق الناس به؛ فلحظ طلعت منه أنه في نفسه لا يميل إلى السفر، وإنّما أراد أن يرافقه حبّاً ووفاءً، فقال له: "إن كنت لا ترغب في الباطن في هذه الهجرة فلا تفعل ذلك من أجلي". فبقي مدحت شكري بك في الأستانة،

(١) أنصار.

وسافر السبعة الآخرون على نَسَافَة ألمانية، جاعلين وجهتهم القريم. ووقع ذلك في أوائل نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩١٨، وبلغني من أحدهم أنهم في الطريق تذكروا فيما يجب أن يعملوه بعد هذه الطامة الكبرى التي حاقت بهم، وبالأمة العثمانية بسببهم، إذ كانوا لا يشكّون في الأهوال التي ستبسط بالأثرak وسائر المسلمين على أثر هذه الدائرة العظمى التي دارت على ألمانيا وحلفائها، فذهب أنور إلى أنه يجب أن ينضمّوا إلى البلاشفة، ويثيروا تركستان، والقوقاس، ولا يفتأوا يقاتلون حتّى يأتي الله بالفرج أو يموتوا. فخالفه طلعت في هذا الرأي وقال: "نحن قوم قد انتهت حياتنا السياسية واستحققنا غضب الأمة، سواء كان ذلك بحق أو بغير حق. فأقصر الطرق أمامنا هو أن نذهب إلى أوروبا، ونقبع في زوايا العزلة، ولا نأتي بأدنى حركة ولا نطمع في شيء، بل ننظر إلى ما يأتي به الدهر، فإن لاحت لنا فرصة بعد مرور الأيام اهتبلناها، ولكننا في الوقت الحاضر لا يليق بنا إلاّ الانزواء والاعتزال، فقد أردنا أن ننقذ أمتنا ونرقي وطننا فلم يسعفنا القدر، فلنترك هذا الأمر لغيرنا. ويظهر أنّ الباقيين أجمعوا على رأي طلعت، وما زالوا يدوكون في ذلك طول الطريق حتّى نزلوا ببرّ القريم. وكانت الجنود الألمانية محتلة تلك البلاد، فهياؤا لهم قطاراً ساروا به قاصدين ألمانيا، فوصلوا إلى محطة كان لا بدّ لهم أن يبيتوا فيها، فلمّا أصبحوا لم يجدوا أنور بينهم، وعلموا أنه استقلّ قطاراً يأخذه إلى الشرق، مصمّماً على ما كان اعتزمه من الاستمرار على المقاومة. وكانت وجهة أنور القوقاس، حيث كان أخوه نوري ومعه طائفة صالحة من الجند، وكان يؤمل إثارة المسلمين الذين في أذربيجان وفي الطاغستان. وقد قال لي عزمي بك، والي بيروت: "لو كاشفني أنور بما في نفسه من الانفصال عنّا ذاهباً إلى القوقاس لرافقته، ولكننا أصبحنا فوجدناه قد مضى". فأما الستّة الباقون فجاءوا إلى ألمانيا كما سيأتي خبر ذلك في محله.

وأما أنور، فبعد أن سار مسافة في البرّ، وصل إلى مرسى من مراسي القريم، ولمّا لم تكن هناك بواخر ولا سفن شراعية كبيرة، استقلّ قارباً بقلع صغير، وسار

به قاصداً القوقاس ومعه خَدمه: وفي أثناء الطريق، ثار البحر وكاد يقلد^(١) عليهم، بحيث اضطروا، لصغر الفلك، أن يقذفوا في اليمّ جميع الحقائق التي كانت معهم، ورجعوا أدراجهم إلى ساحل القريم. فنزل أنور ملثا المزاج ممّا أصابه من الريح والبرد والمطر، وبقي متخبّئاً في تلك البلاد إلى أن أبل من ذات الرئة التي حصلت له، فجاء أولاً إلى ألمانيا، لم يعلم به أحد إلاّ اثنان أو ثلاثة، بل عمس خبره حتّى عن رفاقه طلعت وجمال وعزمي... إلخ. وكان أنور كتامة، لا يوجد أقدر منه على إخفاء ما في نفسه وكنه حركته، وذلك بخلاف طلعت، الذي، وإن كان أدهى من أنور، وأعلى كعباً منه في السياسة، فقد كان فاووهة يبيح كلّ ما في نفسه. وبقي أنور متخبّئاً، تارةً ببرلين، وطوراً بإحدى المزارع في أرباضها، طلع سنة، والناس لا يعلمون من أمره شيئاً وثيقاً، والجرائد الإنكليزية تكتب أنه ظهر في القوقاس، وأحياناً أنه في التركستان، وآونة أنه في كردستان، وغير ذلك، وهو في الحقيقة في ألمانيا لم يبرحها بعد، إلى أن جاء "رادك" الزعيم البولشفيكي المشهور إلى برلين، فعرف به أنور وطلعت وتلاقيا معه، وأجمعا على الحركة مع البولشفيكي.

ولمّا كانت الطرق يومئذٍ بين ألمانيا والروسية مسدودة، استصحب أنور الدكتور بهاء الدين شاكراً، واستقلّا طيّارة قاصدين الروسية، فقبل أن وصل بهما ربّان الطيارة إلى الروسية ضلّ الحدود ونزل بهما إلى الأرض، ظنّاً بأنه نازل بأرض روسية، فإذا بهم نزلوا بأرض "لتونيا"، وكان الحلفاء وقتئذٍ مسيطرين على كلّ تلك الديار، فقبضت الحكومة المحليّة عليهم، ووقفتهم، فادّعى بهاء الدين شاكراً أنه طبيب ذاهب إلى الروسية من قبل الهلال الأحمر العثماني لمعالجة أسرى الأتراك، وقال أنور إنّه ممرّض من مستخدمي الهلال الأحمر، فعرف آلو الأمر في لتونيا عنهما المؤتمر الذي كان منعقدًا بباريز، فورد الجواب من الميسو كليمنصو، رئيس المؤتمر، بأن يأخذوا صوريتهما بالفوتوغراف ويرسلوا ذلك إلى باريز، فأخذوا الصور والأجوبة التي جاوبها واعتقلوهما منتظرين ورود الجواب من كليمنصو.

(١) الأرجح أن تكون بقلب.

وفي أثناء ذلك، كان أنور بعث إلى الألمان يخبرهم بما وقع معه، وكان قسم من
العساكر الألمانية لا يزال محتلاً بلاد البلطيك، فأجابوه بأنهم يرسلون إليه طيارة
يمكنه أن يفرّ بها مع رفيقه، وعيّنوا لهما المكان والزمان. وكان أنور وبهاء شاكر
يخرجان كل يوم للنزهة بعد الظهر، بخفارة شرطي مسلّح. فلما كان اليوم المعين،
خرجا على عادتهما للنزهة، وتوجّها إلى المكان الذي ستأتي إليه الطيارة، بحسب
تعريف الألمان سرّاً، فأبطأت الطيارة في الوصول حتّى كادا يقطعان الأمل من
مجيئها ذلك النهار ويرجعان. وإذ بها قد ظهرت في الجو، ثمّ أسفت ولمست
الأرض، فأقبلا عليها هما والشرطي الذي معهما، كأنهما ينظران ما خطبها، ولما
قربا منها وجدا فيها جندياً معه بندقية، ثمّ أخذا يتأملان في أدواتها ويتخلّلان
داخلها، والشرطي لا يشكّ في كونهما محبّين للاستطلاع، إلى أن استقلا مقعدهما
وبدأت تنطاد، فعرف الشرطي أنهما قد فرّا وأنّ الأمر مدبّر، ففي الحال صوّب نحوه
أنور البندقية منذراً إيّاه بالرمي إن أتى بحركة، فألبس الشرطي أولاً، ثمّ أصلى
عليهم فيما بعد بندقيته، ولكنّ الطيارة كانت قد علت في الهواء أمداً بعيداً. وبهذه
الكيفية نجا أنور تلك النوبة، وعادت به، وبزميله، الطيارة إلى ألمانيا. ولما وصل
خبر فرارهما إلى المؤتمر بباريز، وكانوا قد عرفوا من صورهما أنهما أنور وبهاء
شاكر، كتموا الخبر جيّداً عن الجرائد حتّى لا يُتّهم الحلفاء بالتفريط ويهزأ بهم، مع
أنّ الجرائد كلّها كانت قد نشرت الخبر قبل أن تتحقّق منّهما. ثمّ ركب أنور طيارة
ثانية قاصداً موسكو، ولم يكن معه هذه المرّة سوى الطيار، فحصل للطيارة عرض
في الجو، وكادا يهلكان، فأسفّا إلى الأرض. ثمّ استقلّ طيارة ثالثة وذهب بها إلى
موسكو حيث وصل سالماً. وأنزله البولشفيك في قصر قبالة "الكرملين" لا أظنّ
يوجد مثله في أوربا^(١) فخامة وأبهة. واتّفق معهم على العمل يداً واحدة لمقاومة
الحلفاء، لا سيّما إنكلترة، ثمّ جاء إلى موسكو جمال، وبدرى، فدخلا فيما اتّفق
عليه أنور مع البولشفيك من الألب (التدبير على العدو من حيث لا يعلم) على

(١) أوروبا.

إنكلترة. وفي هاتيك الأيام، جاءت عائلة أنور إلى برلين من الأستانة، فجاء هو من موسكو إلى برلين وشاهد حليلته التي هي ابنة أخي السلطان، ولم يلبث أن عاد إلى موسكو، ولكنه هذه المرة ذهب في البرّ من طريق Réval عاصمة أستونية. وكان معه رجل روسي شيوعي، فقبض عليهما في ريفال وطلّسَ بهما في السجن، تحت شبهة أنهما من دعاة البولشفيك. وادّعى أنور أنه من مأموري الهلال الأحمر التركي، فلم يثقوا في قوله، وأخذوا رفيقه المسكوبي يضربونه ضرباً أليماً حتّى يقرّ من هو هذا التركي الذي معه، فتجلّد على كلّ ذلك الجلد والضرب ولم يقرّ بشيء، ولكن كانت نظارة الشرطة ترى من سيماء أنور، وشمائله، وحسن صورته، شيئاً يُنبئها أنه ليس بمأمور بسيط الحال كما يقول. ولذلك كانت تلحّ عليه في الإبانة عن حقيقة أمره، وكان هو مصرّاً على الكتمان، إلى أن خطر لهم أن يضربوه يوماً كما ضربوا الروسي رفيقه، وبينما هم يهّمون بضربه، اعترضهم رجل من البعثة الإنكليزية التي كانت هناك، تفرّس فيه النجابة والكرامة، فقال لهم: "مثل هذا لا يجوز ضربه". فخلوا بعد ذلك سبيله. وكانت مدّة إقامته بسجن ريفال نحو شهرين، وجعلوه مع السجناء الآخرين من الجناة والمجرمين، ولم يكونوا يطعمونهم سوى الخبز اليابس. وجاء إلى موسكو فأقام بها مدّة ثمّ عاد إلى برلين لصلة الرحم. وتلاقيت به هذه المرة بعد مكاتبة سبقت بيني وبينه حينما كنت في سويسرا، ثمّ ذهب أيضاً إلى موسكو ومعه بضعة نفر من الأتراك، وكانت سفرته هذه في أوائل يوليو (تموز) سنة ١٩٢٠، ثمّ عاد إلى برلين أول مرة ثمّ ذهب وعاد ثاني مرة، وذلك في أواخر يونيو (حزيران) سنة ١٩٢١، وهذا آخر عهده، رحمه الله، بأسرته. وُولد له مولود ذكر بعد سفره بنحو ثلاثة أشهر، وذهب من هذه الدنيا ولم يشاهده. وذلك أنه اختلف في آخر الأمر مع البولشفيك وأثار التركستان عليهم، واستشهد في هذه الحرب في أوائل أغسطس [آب] سنة ١٩٢٢.

وتحرير الخبر أنه كان بين أنور ومصطفى كمال وحشة من قبل، فلمّا أسس مصطفى كمال حكومة أنقرة، كان أنور بدأ بتشكيل جمعيّته بمعاونة الروس،

وحاول أن يجعل لها فروعاً في الأناضول، فعارض مصطفى كمال في انتشار هذه الفروع بحجة أنها قد تؤدي إلى الخلاف والشقاق، حال كون الدفاع الوطني يقضي بتوحيد الكلمة. فنقم أنور عليه هذه المعارضة، وعدّها استبداداً ونفاسة، وازداد الجو بينهما سفوراً بحيث إنه لما جاء عمّه خليل باشا، قائد جيش العراق سابقاً، إلى طرابزون، بادر مصطفى كمال بإخراجه منها، وكذلك عندما ورد عزمي بك، والي بيروت الأسبق، مدينة أرضروم، أرسل إليه بأن يرحها حالاً. ثم يُقال إن مصطفى كمال أقصى من الجيش القوّاد المعروفين بالإخلاص لأنور. فكان أنور يحتقد عليه هذه الأمور كلّها، وكنا ننصحه أن لا يوسّع هذا الخلاف ولا يدع للقاله سيلاً. وإحدى المرات كنّا عنده مجتمعين بمنزله في غرونفالد بظاهر برلين، فبيّنت له وجوب الوثام مع مصطفى كمال ما دامت هذه الحرب بين الأتراك والحلفاء قائمة، وكون خبر هذه المنافسة يسوء وقعه في العالم الإسلامي جميعاً، وأيد كلامي هذا الدكتور ناظم، فلم يجاوب أنور لا سلباً ولا إيجاباً، وكان من أقدر خلق الله على كتمان ذات صدره، كما سبق، ولم يكن أنور ممّن يستطيعه الغضب، ولا ممّن ينطلق لسانه بطعن ولا لعن، ولا قذيفة، لم يعهد أحد أن رآه غضبان ولا أن سمعه شاماً، وكان عجباً في هذا الأمر لا يباريه أحد فيه، وإذا أراد أن يتشكى، لاذ بالمعاريض وعمد إلى الإشارات، بدون سلاطة لسان، فكان قصارى قوله في مصطفى كمال إن الإدارة في الأناضول غير سائرة على مبدأ العدل ولا المساواة، وإن الأمة لم تتحمّل استبداد السلطان عبد الحميد، وهو ابن عثمان، حتّى تتحمّل استبداد غيره. وكان بعض أخصّائه يكتبون إليه من هذا القبيل ما يثير حفيظته، فكنت أبيّن له دائماً ما يلحق مخاصمته لمصطفى كمال من سوء الأحداث، ولو كان على حقّ في بعض ما يشكو منه.

ولما فارقتّه في موسكو في أوائل يوليو (تموز) سنة ١٩٢١، لم أنس، وأنا على نية الوداع الأخير، أن أحذّره من التهور في الخلاف مع مصطفى كمال باشا، وإيقاد فتنة في ذلك الوقت الذي يتحمّم فيه الاتحاد التام بين الأتراك. ويظهر أن مصطفى

كمال نفسه أرسل إلى حكومة موسكو يشكو من حركات أنور، ويلتمس منها أن لا تمتد أنور بشيء مما كانت وعدته به من مال وسلاح. فأمسك السوفييت بعد ذلك عن إجابة طلبه من هذه الجهة، وجعلوا ذلك عذراً لهم بعدم الإمداد، وأنا ما صدقت أصلاً، منذ البداية، أنَّ البولشفيك كانوا يريدون الجذب بضبع أنور فعلاً وتمكينه من القتال والنضال، وإنَّما كانوا يأخذونه بالرويفة، ويمنّونه الأمانى ليبقى في يدهم، وليهدّوا به إنكلترة، وينالوا منها وطهرهم على ظهر اسمه مع التيقّظ التام لحركته وحركة أعوانه، والحذر من سريانها إلى مسلمي الروسية الكثيري العدد. لا سيّما أن أنور أعلن للحكومة الحمراء مراراً أنه هو ومن معه ليسوا شيوعيين، وأنَّ النقطة الجامعة بينه وبين البولشفيك هي مقاومة الحلفاء لا غير. والحال، إنَّ البولشفيكيين لا يركنون إلّا إلى من كان شيوعياً مثلهم قولاً وفعلاً. وكنتُ نَبهته مراراً إلى خطر إقامته بموسكو، قائلاً له: "إنَّ الحمر لا يجهلون أنك أكبر دعة الجامعة الإسلامية اليوم، وهم يناهضون هذه الجامعة مثل مناهضة الإنكليز لها أو أكثر، لأنَّ في الروسية لا أقلّ من ٣٥ مليون مسلم، جميعهم متّصلة بلادهم بعضها ببعض، وبسائر بلاد الإسلام، وهم يذكرون ماضي مُلكهم وسابق عزّهم، فلا شكَّ أنَّ الروس يحسبون ألف حساب للحركة الإسلامية بين هؤلاء، ويحذّرون منها ومنك بنوع أخصّ. وهم إذا كانوا يعلنون للعالم الآسيوي استعدادهم لمناصرته، وتحفّزهم لمعاضدته، في موقف تحريره هذا، فلا يعملون ذلك إلّا على شرط البلشفة، ولا ينصرون الإسلام وهو على قواعده الحاضرة، إذ يرون فيها من الخطر على التركستان الروسي ما يرى الإنكليز على الهند". فكان أنور يجاوبني: "إنّني أنا تعهّدت لهم بأن لا آتي بحركة إسلامية في أرضهم، وأقنعتهم بأنَّ عندنا شغلاً آخر مع غيرهم، وحسبنا أن نخلّص أنفسنا من سيطرة الإنكليز، ولقد علموا أنه لما ثار بهم أخي نوري في القوقاس وقتلهم وقتلوه، نهيته عن قتالهم، وأعلنت عدم رضاي عن عمله، حتّى أجهضته عن تلك الثورة". فكنت أقول له: "إلّا أن ذلك لا يمنع حذرهم منك ووقوفهم لك بالمرصاد، ومن باب الرأي عندي أن تبرح

موسكو إلى بلاد أخرى قبل أن يقع الخلاف بينك وبينهم، فإما أن تقيم هذه المدة بالمانيا، وإما أن تذهب إلى بلد مثل أفغانستان حيث يستقبلك أميرها برًا وترحيبًا. وكان الأمير أمان الله خان قد أرسل إلى أنور بأعلى رتبة في مملكته مع نفحة مالية، وكتاب أطلعني هو عليه قد أوسعه به لطفًا وتشريفًا. فلم أقدر على إقناعه بترك موسكو، ووقع الذي حذرناه. إذ لمّا يئس أنور من حمل الروس على إمداده بالمال والسلاح، ورأى أنّ كلّ ما وعدوه به من هذا الضرب كان برقا خلبًا، وكانت غايتهم منه أن يهدّدوا به الإنكليز، ويجعلوه رقيبًا لمصطفى كمال، حتّى إذا خرج هذا من يدهم رموه بأنور، بدأ أنور يضمّر العداوة للحمّ، وفتح أذنه لأقوال المسلمين التتر الذين كانوا يطالعونه بما في أنفسهم من السخط من جرّاء نهب البولشفيك لأموالهم وأموالهم، وسعيهم في بلشفة المسلمين، وإهدارهم دماء الألوف، وعشرات الألوف منهم، في أذربيجان، وقازان، وتركستان، وطاغستان، ثمّ من كونهم، بعد جميع تلك المواعيد التي بذلوها بإعطاء هذه البلاد الإسلامية استقلالها، عادوا فاسترجعوا كلّ ما كانوا سمحوا به، واستأنفوا سياسة الروسية القومية، وبطشوا بمن قاومهم من المسلمين بطشة جبارين، إلى غير ذلك، ممّا وقر في نفس أنور، وحده على تغيير سياسته، والرجوع إلى سياسة أخيه نوري، الذي كان يعذله على ممالأته للبولشفيك. فصار أنور يترقّب فرصة للتملّص من موسكو، وينظر ذلك القصر المنقطع النظير الذي أنزلوه به حبسًا. إلى أن زحف اليونانيون نحو أنقرة، وصار الأتراك يتقهقرون إلى الوراء، وخيف من دخول اليونان أنقرة، فاستأذن أنور البولشفيك بالسفر إلى القوقاس قائلاً: "إذا دام تقهقر الأتراك على هذا الشكل، أو سقطت أنقرة، فلا يسعني إلّا تجنيد من يمكنني تجنيدهم واستنفارهم من جهات القوقاس، والزحف بهم لمصادمة اليونانيين". فساعده البولشفيك بالسفر وانخدعوا بكلامه، فهبط مدينة باطوم، وأقام بها مترقبًا الأخبار عن الأناضول، فلمّا ورده خبر ظفر الترك في معركة سقاريا، وارتداد اليونان إلى الوراء، علم أن لم يبق محلّ لدخوله الأناضول، فولّى وجهه شطر تركستان، وذهب إلى

هناك وهو يعلم أنه سينهض ببزلاء، ويعالج مرتقى عقبة كآداء. إذ لما فُصلَ من باطوم، كتب إلى جمال عزمي بك، والي طرابزون الأسبق (هو الذي اغتاله الأرمن مع بهاء الدين شاکر شتاء سنة ١٩٢٢ في برلين)، يوصيه بتعهد أمور عائلته ببرلين، ويقول له إنه لا يعلم هل يتيح له القدر الإياب إلى أهله أم لا، وهذا دليل على أنه كان موطنًا نفسه على الموت. وكان ذهابه من باطوم في أواخر أغسطس سنة ١٩٢١ متكررًا ومعه رفيق واحد. وأمّا البولشفيك، فلم يحسّوا بذهابه إلا بعد أيام، وكان هو أجمع في نفسه على الانفصال عنهم، ولست أعلم ماذا جرى معه في تركستان تفصيلًا، ولا أيّ طريق سلك إلى هناك. وقصارى ما علمت من خبره بعد بلوغه تلك الديار، أنه دخل بخاري^(١) وعضد فيها الحزب الأميري، وبطش بدعاة البلشفة وأولئك الذين يقال لهم "مجدّدي"، أي الحزب الجديد الذين يمشون بين أيدي الحمر، وأنها استجمعت له هناك جميع الأمور وأخذ الأمر كله بيده، وانضمّ إليه السواد الأعظم من الأمة، وأرسل في تلك الأثناء صورته بالزيّ البخاري إلى أهله، وشاهدتها عندهم ببرلين، وكان في نيّته أن يستقدم السلطنة امرأته عن طريق الهند وأفغانستان. ولكن لم يكن زال الخوف من كرة البولشفيك، بل بعد أن استوسقت له أمور مملكة بخاري، وأزال البولشفيك وأشياعهم منها، مدّ الصارخة إلى خيوه وإلى فرغانة التي كانت فتنها لم تخمد من أول انحلال القيصرية، فعمّت الثورة أكثر التركستان، وهاجم أنور عساكر البلاشفة في مواطن عديدة، وظفر بهم، وغنم منهم مدافع وأعتادًا حربية، ونشرت الجرائد الأوربية^(٢) أخبار مغازيه وفتوحاته، وفرح بها أولياؤه وأحبابه، لا بل المسلمون جميعًا، وظنّ كثيرون أن قد استتبّ له الفتح، ولكنني كنت متوجّسًا عليه خيفة هذه المطوحة، معتقدًا صعوبة موقفه وقلق وضينه^(٣). وفي هاتيك الأيام شاع أنّ البولشفيك دعوه إلى الصلح، فقليل إنّه أبى، وقيل، بل اختلف معهم على الشروط. وعلى كلّ حال

(١) بخارى، في بلاد فارس.

(٢) الأوربية.

(٣) الوضين، وهو الحزام العريض من السّرّج الذي يمرّ تحت بطن الفرس؛ ولعلّ المقصود بهذا هو أنه استشعر عدم ثبات موقفه.

كنت أرى الصلح أولى لعلمي بما ينقصه من السلاح والعتاد، ولذلك عندما كنت في جنوى لمراجعة مؤتمرها المنعقد سنة ١٩٢٢، قابلت تشيتشرين الذي كان رئيس الوفد الروسي في المؤتمر، وكنت عرفته بموسكو وتحادثت معه مراراً، وبعد أن أبدينا وأعدنا في القضية العربية، سألته عن خطب أنور، ولم أكنم عنه أنه لم يكن من الحكمة أن يفلتوا مثل أنور من أيديهم، وأنه كان من الممكن إرضاءه بشيء من الأشياء. فأخذ يشرح لي عما فعله أنور من مقاومة مصطفى كمال، والكيد على حكومة أنقرة، وما أقامه وأقعه من أحوال تركستان، وكيف ألقى الفتنة بين المسلمين والروس، وكان سبباً في هذه المصائب التي سالت فيها الدماء... إلخ. فتكلمت معه فيما لو كان ممكناً تأليف ذات البين، فأجابني: إنهم هم أحب شيء إليهم الصلح. فقلت له: "ولكن مثل أنور لا يرضى بصلح يكون شرطكم فيه عليه ترك البلاد ومجرّد الانصراف". قال: "وماذا يريد أنور؟"، قلت: "والله لا أعلم ماذا يريد، وليس بيني وبينه مراسلة، ولا أعلم شيئاً من أحواله الراهنة اليوم، وإنما أقرأ أخباره في الجرائد. فكلامي هو رأي من عندي أقدمه لكم حباً بحقن الدماء واستبقاء المودة بينكم وبينه لا غير، وهو: إنكم قد اعترفتم لبخاري بالاستقلال داخلاً وخارجاً. فتركوا أنور يصلح أمور بخاري، لأنه رجل عظيم من جهة الإدارة والترتيب. ويتم الاتفاق بينكم وبينه على أن لا يتعرض للتركستان الروسي، وتأخذ عليه بذلك الموائيق. قال تشيتشرين "وماذا يكون منصبه في بخاري؟ أميراً أم وزيراً؟"، قلت له: "هذا عائد لرأي أهالي بخاري؛ فإن لم يكن أميراً، يكون رئيساً للوزارة وقائداً عاماً. أو يصطلح أهل بخاري على جمهورية ويكون هو رئيس الجمهورية". قال: "لا لا، هذا خطر عظيم". ولم يزد على ذلك. فلم أراجع من بعدها في هذه القضية ولكنني سمعت من أحد أصحابي الذين كان لهم معرفة ببعض رجال البولشفيك أنهم كانوا يسعون في دعوة أنور إلى الصلح. ويقال إن بعض الذين توسّطوا في هذا الأمر كانوا يقولون للحمر في موسكو: "مهما بذلتم في مرضاة أنور فلا يكون كثيراً، لأنه هو روح هذه الحركة؛ إن شاء سكنها، وإن شاء

هَيَّجَهَا، وهي قائمة به وحده“. وكلام كهذا كان من باب الخرق والحماقة، لأنه جعل البولشفيك يعتقدون أنَّ الأهالي كانوا راضين بحالتهم مهما كانت عليه من السوء، وأنَّ حركتهم إنما جاءت من قبل شخصيّة أنور، فلذلك وجَّهوا معظم قوّتهم للقبض على ذلك الشخص الذي تسبّب لهم، بمجرد إرادته، بكلّ هاتيك الخسائر، وأخرج أكثر تلك الأقاليم من طاعتهم. ولست على ثقة من خبر القوّة التي ساقوها على أنور، ولكنَّ الناس الذين جاءوا من هنالك بعد الوقائع يبالغون في الكلام على الجحافل الجرّارة التي بثّها الروس في التركستان لإخماد نار الثورة، ولخضد شوكة أنور. وما مضت مدّة حتّى روت الجرائد أنَّ أنور تقهقر إلى الورااء أمام القوّة الجسيمة التي لم يكن له قبل بها. ولمّا علم أمير الأفغان بوفرة الجيوش الروسية الناهدة إلى أنور، أسرع بدعوته إليه، وبعث يقول له: ”أنا محتاج إلى مثلك لأجل رئاسة جيشي. فأقدّم عليّ، فلن تجد عندي أعزّ ولا أغلى منك“. ولكنَّ أنور كان مغرماً بالحرب، وكما قال علي فؤاد بك، رئيس أركان الحرب في سورية أثناء الحرب العامّة، وذلك في كتاب له على حملة ترعة السويس، عربّه الكاتب الأديب نجيب أفندي الأرمنازي: ”إنَّ حال السلم عند أنور عدد منفي. وقصارى حياة المرء عند أنور أن يقوم في ميدان الحرب بحملات باهرة برؤوس الحراب، ويموت فيها شريفاً“. ولقد أصاب علي فؤاد في قوله هذا كما أصاب في أكثر ما أورده بكتابه. فإنَّ أنور كان حلس قتال، لا يملّه، ولكنّه كان من أقدر الناس على الإدارة والتنظيم، وكلّ من شهد ترتيبه في الجبل الأخضر بطرابلس، حيث كان مطلق اليد في العمل، يعلم أنه ينذر من يبلغ شأوه، أو يدرك تبوعه، في التدبير، والترتيب، وأساليب العمارة، فكان في هذه الساحة فذاً. إلّا أنه لم يكن سياسياً كبيراً مع فرط ذكائه، وأتذكّر أنه عندما رغب إليّ أن أذهب إلى ألمانيا لمعرفة حقيقة الحالة سنة ١٩١٧، فلمّا ودّعته قال لي: ”لا يكفيني أن تخبرني بما هو كائن هناك، بل أعطني على ما تشاهده رأيك الخاص“. فكان هو نفسه لا يركن إلى نفسه في السياسة. وهذا دليل على ذكائه وعقله، فإنّه لا يوجد آفة على العقل مثل الدعوى والغرور.

وفي أوائل أغسطس من عام ١٩٢٢، كان أنور، كما سبق القول، في بلدة يُقال لها بالجوان شرقي بخاري، وكان أكثر جنده تفرّقوا عنه بسبب العيد الكبير، وبقي في شردمة من أعوانه، فهاجمته خيالة الروس في عسكر مجر، فخرج بنفسه، وما زال يقاتل حتّى قُتل رحمه الله. وكان لم يتجاوز الأربعين من العمر، ومن رآه يظنّ أنه في نحو الثلاثين لوضاعة جماله ورونق شبابه. وانتشر الخبر في الدنيا كلّها، ولولوع الشرقيين بأنور، وحرصهم على حياته؛ لم يريدوا أن يصدّقوا الخبر، ومالوا إلى تكذيبه، لا سيّما أنه ورد من القوقاس برقية بأنّ الخبر كان من أراجيف الروس. وبلغنا ذلك إذ كنّا في روما، فقلت لأول وهلة: هذا الذي كنت أستوقعه له. وعزّمني بك، والي بيروت، كان قال لي: أنور هذه المرّة إمّا أن يعلو كثيرًا أو يموت. على أنّ موته شهيدًا في سبيل تحرير قومه هو أشرف ميتة، وأنّوه منية. ثمّ لمّا ورد نبأ التكذيب قلت: عسى ذلك صحيحًا. ولكنني كنت غير مطمئنّ البال. فلمّا عدت إلى برلين سألت أخاه كامل بك وأهله، فوجدتهم مطمئنّين ينتظرون البريد الأفغاني، وهم لا يشكّون أنه آتٍ بمكتوب منه. فسألته عن مصدر التكذيب لخبر القتل، ظانًّا أنه بُني على كتاب جاء من نفس أنور بعد تلك الإشاعة، فعلمتُ أنه لم يرد منه بعد الإشاعة شيء. فعند ذلك هجس في فكري أنه لو كان حيًّا لأسرع بالكتابة إلى أهله تكذيبًا للإشاعة، إذ لا بدّ من أن يكون بلغه ما قيل. ثمّ كلّفوني أن أستقصي لهم الخبر من سفير أفغانستان الذي كانوا سألوه، فلم يخبرهم بسوء، فأحفّوني على سؤاله من قبلي أنا، فلمّا سألته بصورة خاصّة، قال لي إنّ الخبر صحيح ولكنّه لا يريد أن يصرّح لهم به، ويكون ناعيًا لأنور. وهو الذي أخبرني عمّا أصاب الأمير أمان الله خان ملك الأفغان من الحزن لفقد أنور، لا سيّما أنه كان بعث إليه يستقدمه بالحاح إلى كابول، فأبى. فلمّا عادوا يسألوني عمّا سمعت من سفير الأفغان، أجبتهم: إنّ السفير لا يقول شيئًا، ولكنني أنا شخصيًا في قلق من سكوته المطلق، وأرى أنه ما دام الباشا لا يكتب كالعادة بخطّه إلى السلطنة فيخشى من أن يكون هناك قضاء واقع. وما زالوا يعلّلون أنفسهم بالأمال ويسمعون لأقوال

مَنْ يروي لهم عن الجريدة الفلانية أنَّ أنور حيّ، وعن القادم الفلاني من تلك الديار بأنه وقع تشابه بينه وبين قتيل آخر، وأنَّ الذي وُجِدَتْ جثته، وكان ظنّاً أولاً أنه أنور، ظهر بالتالي أنه غير أنور، إلى ذلك من الأخبار المبنية على "بشروا ولا تنفروا"، إلى أن قدم ضابط من القوقاس، لقيني في لوزان في هذا الشتاء، وأخبرني بالقصة التي كنت عرفتُها من سفارة الأفغان ببرلين قبل مجيء هذا الضابط بأشهر. ومع هذا، فغرام الشرقيين بأنور كان يحدو جرائدهم على ترجيح خبر بقاءه حيّاً. وما زالوا يلهجون بذلك حتّى أعلن أمير الألاي، علي رضا بك، نائب أنور، بياناً في الجرائد الهندية يقول فيه: "مضى زمن على شهادة الغازي أنور باشا الذي كان يجاهد لتحرير تركستان، فهو اليوم ليس في أفغانستان ولا في إيران، ولا على حدود الهند، بل قد انتقل إلى جوار ربّه الذي جاهد لمرضاته بماله، ونفسه، وقد انتقلنا نحن بعد هذه الفاجعة إلى كابول، وعسى أن نرجع قريباً إلى أنقرة، فرجاونا من مسلمي الهند أن لا يجدّوا أحزاننا بنشر الأخبار الكاذبة عنه، بل أن يسألوا الله تعالى له المغفرة والجنة".

هكذا انتهت حياة ذلك الرجل الذي مهما قيل عن هناته وأغلاطه، فلم تخرجه عن كونه عظيماً. وإنّ فيما ختمه الله له من الشهادة في سبيل أمته، ما يكفّر عن سيئاته، إن كانت هناك سيئات تُذكر. لا سيّما أنه قد دعاه أمير الأفغان لأعظم منصب في دولته، فأبى وآثر الجهاد، وهو يعلم مقدار قوّة الدولة الروسية التي وقف في وجهها. وقد اتّفق الناس على كون أنور بطلاً من الأبطال، ليس في هذا العصر، بين المسلمين، مَنْ يُدانيه في علو الهمة، وبُعْد مرتضى العزم، واتّقاد الحميّة. وكان يَعْجَبُ جميع مَنْ عرفه مِنْ جَمْعِهِ بين البطولة والغشمسمية من جهة، والحياء والرفقة والتواضع من جهة أخرى، جمعاً مستولياً على الأمد، يتمثّل الإنسان فيه وداعة الحَمَام، في شكاسة الأسد. وقلّما عَرَفَ أحد أنور، حتّى من أشدّ الناس عداوة لمشربه، إلّا أحبه وهفا قلبه عليه. وكثيراً ما صرّح لنا أناس أنهم قبل أن يشاهدوه كانت صدورهم تتأجّج عليه بغضاً وشنئاناً، فلمّا شاهدوه وجالسوه عادت تلك

النار في صدورهم بردًا وسلامًا، وكان أنور يؤثر الفعل على القول، ويكره التبجح والباؤ، وكان يقول لي: أكره الكلام الكبير.

وأكثر ما نقم الناس على أنور، كونه من أعظم أسباب دخول الدولة العثمانية في الحرب العامة، وكان أنور يرى أنَّ الحلفاء تقاسموا بلاد الدولة فيما بينهم شقَّ الأبلême، قبل الحرب العامة. ففرنسا وإنكلترا تقاسمتا سورية وفلسطين منذ سنة ١٩١٢، كما اعترف بذلك المسيو بوانكاره في مجلس الشيوخ الفرنسي، جوابًا على المسيو بيرار في العام الماضي. وكذلك لم يكن بعيدًا عن العقل، أنه لو خرجت الروسية من الحرب العامة غالبية، لكانت السلطنة العثمانية أثرًا بعد عين، لأنه ممَّا لا يُنكر أنَّ الاستيلاء على الأستانة كان أول أهداف الروسية في دخولها هذه الحرب، ومع زهاب الأستانة يذهب الأناضول. ولقد اعترف الحلفاء أنه لو لم تدخل تركيا الحرب وبقي الدردنيل مفتوحًا بين الروسية وحلفائها لما انهارت الروسية. وكذلك ثبت أنَّ بعض الدول الغربية الكبرى كانت عرَّضتْ على ألمانيا تقسيم السلطنة العثمانية، وأن تكون حصَّة هذه الأناضول. فهذه الأسباب كلُّها، مع غيرها ممَّا ليس هنا محلَّ شرحه، جعلت أنور وطلعت أمام هذه القضية يقولان: إن تأيينا الانضمام إلى ألمانيا نخشى إمَّا أن تنتهي الحرب بالاتفاق علينا، وألمانيا من الجملة بما نكون قد تركناها، وإمَّا أن يتمَّ النصر للحلفاء، وحينئذٍ فيقع تقسيمنا بين هؤلاء فيما بينهم هم، فعلى الحاليين نكون من الغابرين. أمَّا إذا انضممنا إلى الألمان، فنحن بين أمرين: إمَّا أن تفوز ألمانيا فنخلص نحن من الخطر الذي يتهدَّدنا من جهة الحلفاء، وإمَّا أن تنكسر ألمانيا فلا يصيبنا شيء أكثر ممَّا سيصيبنا لو أهملنا الانضمام إليها. هذا مع كونهما لم يتوقَّعا لألمانيا الدائرة التي دارت عليها، إذ لم يكن مُتوقَّعًا دخول أميركا في الحرب. وربَّما قيل إنَّ الحلفاء عرضوا على تركيا شروطًا مفيدة تؤمِّن لها استقلالها فيما لو لزمتم الحياد. والجواب أنَّ تلك الشروط التي عرضها الحلفاء لم يكن فيها شيء من الأهميَّة، ولا تعهَّدت الروسية بعدم مهاجمة تركيا فوق ثلاثين سنة. ولعمري، لو عقد الحلفاء مائة عهد لتركيا، ثمَّ خرجوا من الحرب ظافرين،

فَمَنْ الذي كان في استطاعته إقامتهم على عهدهم؟ أفلم يعاهدوا الشريف حسينًا على استقلال جميع بلاد العرب؟ فماذا جرى؟!

كانت معرفتي بأنور يوم التقينا في ظاهر درنة في حرب طرابلس. ويظهر أنني لمّا فصلت من مصر قاصدًا طرابلس أبرقَ أناس إلى أنور - ولا يوجد أكثر من السعاة والمفسدين، ويا للأسف - يحذرونه مني. ولا أعلم إلى الآن ماذا زينتوا له، بل علمت فيما بعد أنه بناءً على هذه البرقيات المتواردة عليه، أصدر أمره إلى أدهم باشا الحلبي، قائد معسكر طبرق، بأن يرُدني من طبرق إلى السلوم. ولمّا كان أدهم باشا رجلًا منجذًا قديمًا، أجابه بأنه لا يعتقد أنني مظنة سوء، وأنّ ردّه إياي بعد أن وصلتُ إلى المعسكر والتفتّ حولي العرب، قد يؤثر على هؤلاء تأثيرًا سيئًا، فالأحسن أن أُمكّن من الوصول إلى معسكر أنور بعين منصور، فأكون هناك تحت مراقبة القائد العام نفسه، فإن رأى هو ما يُريبه مني كانت معه سعة من الوقت لإخراجي من هناك. فافتنع أنور بهذا الجواب وتركني أكمل السير إلى عين منصور، وأنا لا أعلم لي بشيء ممّا وقع. وبعد أيام من وصولي وملاقاتي به مرارًا، وأخذنا بأطراف الأحاديث من كلّ موضوع، علِم أنّ الأخبار التي وردته هي دسائس محضّة، أو ناشئة عن خدعة وحيلة، من أناس قصدوا أن يدسّوها لأغراض لهم، ومن ذلك الوقت انعقدت بيننا صحبة أكيدة، واستمرّت إلى أن صار ناظرًا للحربية، فكان كلّما علا رتبة ازداد تواضعًا، بعكس ما عليه كثيرون من قومه. وفي تضاعيف الحرب رغب إليّ أن أذهب إلى ألمانيا أول مرّة لمراقبة الأحوال، وما مضت مدّة وجيزة حتّى قال أنور لأحمد نسيمي بك، ناظر الخارجية: "كم أنفذنا إلى ألمانيا رجالاً من نخبة رجالنا ليقفوا لنا على حقائق الأحوال وأقاموا أشهرًا، فلم يقم أحد منهم، ولا جميعهم، بما قام به فلان (يشير إليّ) في ١٥ يومًا!". ثمّ لمّا رأى ما رأى من الحفاوة التي أظهرها الألمان بي عندما زرت ألمانيا سنة ١٩١٧، اعتقدت أنني أقدر من غيري على حلّ المشكلات المتعلّقة بينهم وبين الأتراك، فلمّا وقع الخلاف بين الفريقين من أجل باكو والقوقاس والأسطول الروسي في البحر الأسود، قال

لي: «إن هؤلاء القوم يجلبونك كثيراً ويعتقدون ميلك الخاص إليهم، فأرجو منك أن تذهب إلى برلين، وتسعى في نظارة الخارجية فيها في اعتراف ألمانيا باستقلال أذربيجان والطاغستان، كما اعترفت باستقلال كرجستان». وأسرّ إليّ غير ذلك من الأمور. فقلت له: «كنت عازماً على الذهاب إلى سورية، ولكن لأجل خاطرك هذا أذهب ألمانيا أولاً». فقال لي: «يكفيك في برلين لهذه المهمة شهر أو عشرون يوماً ثم تعود إلى هنا وتسافر إلى سورية». ففصلت من الأستانة في أوائل يونيو وأنا عازم على أن لا أمكث في برلين فوق ٣٠ يوماً. وها أنا ذا في أوروبا منذ ذلك الوقت، وهي مدة تزيد على الخمس سنوات، لم يتيسر لي فيها أن أضع رجلي في الشرق، ومجنون من يظن أن المرء في حياته مخير لا مسير. أمّا قضية الخلاف بين ألمانيا والأتراك، فكنا على وشك إنهاؤها، لا بل قرّر الألمان إجابة الترك إلى طلبهم من جهة الاعتراف باستقلال أذربيجان. وألححت عليهم أنا بناءً على طلب الوفد الطاغستاني الذي كان اعتمد عليّ في قضية بلاده، أن يسوّوا هذا الاعتراف بين كرجستان، والطاغستان، وأذربيجان، بل يعترفوا أيضاً باستقلال جمهورية أريفان الأرمنية. وبينما نحن في هذا، إذ داهمنا خبر طلب البلغار المتاركة، وإرسالهم وفداً إلى معسكر الحلفاء بسلانيك، وكان ذلك مبدأ انهيار الجبهات الحربية الألمانية، والنمسية والعثمانية، فطلبت كلٌّ من أوستريا - هنكاريّا، وتركيا الهدنة، وتبدّلت الوزارة بالأستانة.

وقبل تبديل الوزارة بقليل، جاءني إلى برلين برقية رقمية من أنور، بواسطة السفارة العثمانية، يستحثّ بها رجوعي إلى الأستانة، فلم أبادر إلى السفر مترقباً سير الحوادث الهائل يومئذ، إذ في تلك الأيام كان من تتابع النوازل أعظم مشهد تاريخي يتهياً للإنسان. وكان يتمّ في الجمع ما لا يتمّ في الحقب، ولا في القرون. ففي نحو خمسة عشر يوماً رأيت سلطنة أوستريا والمجر التي كانت ٥٥ مليون نسمة، قد نساقطت حتاتاً، وتفرّقت أشتاتاً. وبعد مضي عشرين يوماً على برقية أنور قصدت الأستانة من طريق رومانيا وركبت الباخرة من برايلا، فلما وصلت بنا الباخرة إلى

كوستنجة، وَرَدَهَا الأمر بأن لا تكمل سيرها إلى الأستانة، وأن تنقلب على عقبيها قاصدة أوديسا، فشَقَّ ذلك عليَّ، ولكن عسى أن تَكْرَهُوا شَيْئًا وهو خير لكم. فَإِنَّ عدم تَمَكُّني وقتئذٍ من دخول الأستانة، أنقذني ممَّا وقع فيه أكثر زملائي الذين نُفُوا وغُرِّبُوا وشربوا مياه مالطا. فلَمَّا وصلنا إلى أوديسا سألنا عن باخرة تذهب إلى الأستانة، فقيل لنا إِنَّ باخرة ألمانية اشتراها الأتراك، أتت من الأستانة بعساكر ألمانية، كانت بدأت تعود إلى بلادها بحسب شروط الهدنة التي انعقدت في مودوروس؛ فهذه الباخرة ستذهب لإنزال العساكر المذكورة في نيقولايف، وتعود إلى دار السعادة. فتحوَّلنا إلى تلك الباخرة، وذهبنا بها إلى مرسى نيقولايف، فنزل العسكر الألماني الذي فيها إلى البرِّ، وبتنا هناك على أن نقلع ثاني يوم إلى الأستانة. ففي اليوم التالي، بينما الباخرة على وشك السفر، إذ وقع مِنِّي نظرة على رصيف الميناء، فبصرت بعمائم بيض، فأسرعتُ أرى من هناك، فإذا بالمرحوم الأستاذ الشيخ صالح الشريف التونسي، والأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش، والأستاذ الشيخ خضر حسين التونسي، وعبد الحميد بك سعيد المصري، والدكتور أحمد فؤاد المصري، وإبراهيم بك راتب، ويوسف بك مصطفى، وغيرهم من مصريين وتوانسة جملتهم ستَّة عشر شخصًا، يقصدون ألمانيا وسويسره، منهم مَن توارى من وجه الحلفاء الذين كان يمكن أن يقبضوا عليه، ومنهم مَن كان يعلِّل نفسه بعقد صلح على مبادئ ويلسون، إذ لم تكن ظهرت ماهية ذلك الرجل وقتئذٍ. وقد علمتُ من بعضهم أَنَّ الحكومة الجديدة في الأستانة كانت تعلم سفرهم، وترى ذلك أحزم وأحوط، إذ لو تعرَّض لهم الحلفاء بحجَّة أنَّ هذا مصري وذاك تونسي، ما كان يمكن الحكومة العثمانية في هاتيك الأيام الصعبة أن تحميهم. كما أَنَّ واحدًا منهم أَسْرَّ إليَّ بإشارة من رأس الحكومة الجديدة بأن أبقى في أوروبا تلك المدَّة، وأجاهد في القضية العربية على موجب برنامج ويلسون، فأطلعتُ هذا الواحد على برقية أنور الواردة إليَّ، فقال لي: وأين أنور؟ قد انسلَّوا من الأستانة خفية: أنور وطلعت وجمال... إلخ.

فبعد هذا الحديث قرّرت السفر آيّا إلى ألمانيا، ومنها إلى سويسره، وجئنا جميعًا من طريق الروسية إلى برلين. ومن برلين قصدنا سويسره، فبقيت فيها من أواخر ١٩١٨ إلى أوائل سنة ١٩٢٠. وعدت إلى منيخ^(١)، فبرلين، وهناك تلاقيت بأنور عائداً من موسكو. وكان يلحّ عليّ دائماً في الذهاب معه إلى موسكو وأنا أعتذر له عن مشقة ذلك عليّ، إلى أن رضيت أخيراً بأن أذهب على شرط أن لا أقيم فوق جمعيتين^(٢)، وكان مرادي مشاهدة حالة الحمر بنفسي، والفحص عمّا إذا كان يصحّ الاعتماد عليهم في المسائل التي نحن فيها أم لا؟ وعمّا إذا كان هناك من أمل بأن تستفيد منهم البلاد الشرقية والأمم المستضعفة أم لا؟ فأقمتُ بموسكو شهراً أجريتُ فيها بنفسي التحقيقات التي أردتها. وفي أوائل يوليو (تموز) سنة ١٩٢١، فارقتها وودّعت أنور وهذا آخر عهدي به.

يودّع بعضنا بعضاً ويمشي أواخرنا على هام الأوالي

أمّا خبر طلعت، فإنّه وصل إلى برلين، وتوارى في مصحّة (ساناتوريوم) بظاهر تلك العاصمة. وكان عقب فرارهم من الأستانة حصل هيجان بين الطلبة الأتراك في برلين، والتمس هؤلاء من الحكومة الألمانية تسليمهم إلى الحكومة العثمانية. وأخذ هذا الهياج بين الطلبة يتزايد إلى أن صاروا يبحثون عنهم ليضربوهم أو يهينوهم. فأما أنور، فلم يكن هناك، وأمّا طلعت، فأرسل إلى الطلبة أنه حاضر لمقابلتهم، وجاء فيما بلغني منهم جماعة ليوبّخوه على سوء إدارته وأسباب سقوط الدولة على يده وأيدي رفاقه، وكانوا يحرقون عليه الأرم، فلما شاهدوه وسمعوا الدفاع الذي دافعه عن نفسه والأساليب التي بسطها لهم سكتوا، وكان سريع الدمعة، لا سيّما إذا تكلم في المسائل الوطنية غلب عليه البكاء، فلما أجهش أمامهم زال ما كان من حدّتهم وانصرفوا عنه. وأمّا الحكومة الألمانية، فإنّها كانت تعلم أنّ الحلفاء لا بدّ أن يطالبوها بتسليم هؤلاء، فأعلنتهم جميعاً وجوب

(١) ميونخ.

(٢) وتعني أسبوعين.

مفارقة ألمانيا، ولم تستثن إلا طلعت وأنور. وكنت لقيت تصادفًا كلاً من عزمي وبدرى في مينيخ، فعلمت منهما أن الحكومة في برلين أنذرتهم بأنهم إن لم يبرحوا أرضها سلّمتهن إلى الحلفاء. وسألت عن أنور وطلعت، فأجابني عزمي: "بونلر مستثنى"، أي أنهما مستثنيان. ويظهر أن الحكومة الألمانية أبلغت جمالاً وعزمي وبدرى والدكتور ناظمًا والدكتور بهاء الدين شاكراً أسباب سخطها عليهم. وعيّنت لكل واحد ذنوبه؛ فجمال وعزمي بك غضبت عليهما لأجل المسألة العربية، لأن عزمي استشهد بي وقال لي: أنت كنت في سورية، فهل علّمتني مسؤولاً بشيء فيما أجراه جمال؟ قلت: لا. ولكنتني عاتبته على أمور أخرى ليست من هذا الباب. وكان مرادهم استعمال وسائل يتمكّنون بها من دخول سويسره، ويظهر أن جمالاً دخل سويسره متكرّراً، ولم نشعر بذلك وقتئذٍ، بل علّمناه من خاطراته التي انتشرت مؤخّراً. ثم إنّه رجع إلى ألمانيا بعد أن سكنت الزعازع وأقام بمينيخ حيث كان بعض قوّاد الألمان الذين كانوا بمعيتّه في سورية هم من ذوي الأمر والنهي بمينيخ.

وبقي طلعت متوارياً عن الأنظار مدّة، ثمّ بدأ يخرج وذهب إلى هولانده ومعه نسيم مازلياح من الاتّحاديّين اليهود، الذي كان مبعوثاً عن إزمير، وكان يلازم طلعت في غربته ثمّ تلاقى طلعت مع هويمانس Huymans، الاشتراكي البلجيكي، وحصل بينهما حديث طويل، فسأله عن قضية الأرمن، فأجابه طلعت بالواقع ولم يجتهد أن يتنصّل ممّا فعل. فقال له هويمانس: "كان يجب أن تكتب هذه القصّة كلّها وتنشرها لتثير الرأي العام الأوروبي عليها لأنّه لا يعرفها كما تقول"، فوقع في نفس طلعت أن يحرّر خاطراته، فحرّرها من الأول إلى الآخر بالتركية، ولم يغيب في الأمور التي قصّها، ولا ستر حتّى على إخوانه. ونال فيها من أنور ومن جمال في بعض المواضع. ثمّ طبع الكتاب، وقبل أن وزّعه، كان أنور قدّم إلى برلين، فبلغه الأمر، فأخذ عليه ما كتب. فأجابه طلعت أنّه هو لم يكتب هاتيك العبارات التي فيها نيل من أنور، وإنّما أضافها أحد أصحابه، وطبع الكتاب بدون

أن يقف هو عليه، و١٨٠٠ فإنه سيجمع نسخ الكتاب ويحرقها. وجمعها طلعت يومئذ ولم يوزعها. ولكن أنور لم يقبل منه ذلك التعليل ووقعت الوحشة بينهما باطنًا، وأسرَّ إليَّ أنور بعض أمور عن طلعت علمت منها غيظه منه، وكنت أهون الأمر عليه، ولكن لم تنقطع بينهما الزيارات، وبقي طلعت يجالس أنور ويحالسه. وكان طلعت يرسل مصطفى كمالاً ويؤازر سياسته من بعيد، بخلاف أنور. وورده من مصطفى كمال كتاب، قبل قتله بقليل، يفوض إليه أمر السياسة في أوروبا ويؤكد له ثقته فيه. ولم يقعد طلعت بدون حركة في برلين، فأقام في شارع هاردنبرغ مرة ٤ و ٥ تحت اسم "ساعي بك"، وكان يختلف إليه كثير من أصحابه الألمان ومن رجال السياسة من غيرهم. وكان يأتي أحياناً إلى سويسرة وإلى رومة^(١)، ويقابل فيهما من بينه وبينهم موعد. وأسس محلاً خاصاً أشبه بدار قراءة كان يختلف إليه هو وأصحابه الدكتور ناظم وبهاء الدين شاكر والدكتور رسوخي وغيرهم، للمذاكرة والمطالعة، وكنا نذهب إلى هناك أنا والأستاذ الشيخ عبد العزيز جاویش، والرحوم محمد الباشهاني التونسي، الذي فقدناه ونحن أحوج ما كنا إليه، إذ كان من أفراد شبان العالم الإسلامي علماً وذكاءً، وعلو همّة، وطهارة أخلاق، وكنا قبل ذلك بسنة فقدنا أخاه علي الباشهاني، الذي كان رئيس دائرة التشكيلات في نظارة الحربية، وكان على طراز أخيه في كلّ مزية. فكان هذان الصنوان من مفاخر تونس، وماتا في الغرب، وهما يندبان وطنهما كما أن وطنهما يندبهما.

وكان طلعت قد مال باديء ذي بدء إلى البولشفيك، وحصلت له صلة مع "رادك"، أحد زعمائهم، وتفاءل خيراً بالعمل معهم، حتّى حدثته نفسه أن يذهب إلى موسكو. ولكن قبل قتله بقليل رأيته زاهداً في مودّتهم وصرّح لي قائلاً: "إن هؤلاء نقضوا كلّ ما كانوا وعدوا به المسلمين من الاستقلال والحرية، واستأنفوا سياسة بلادهم القومية، أفلا ترى كيف فعلوا بأذربيجان وضمّوها ثانية إلى الروسية، بعد أن كانوا اعترفوا باستقلالها؟!". وبناءً على اقتراح طلعت، تأسس في

(١) سويسرا وروما.

برلين النادي الشرقي ليكون مجمعا للشرقيين قاطبة، بدون تفريق بين الأجناس والأديان، وعقد طلعت مجلس مؤسسين في البداية، واقترح أن يكون هذا العاجز رئيس المؤسسين، ووافقه الجميع.

ثم لما انتظم عقد النادي والتأمت الجمعية العمومية لانتخاب مجلس الإدارة بالاقتراع السري، انتُخِبَ رئيسًا باتفاق الآراء، وكان طلعت ممّن سعى في ذلك. ثم اجتمعنا في النادي للمذاكرة في أمر بناء المقبرة الإسلامية ببرلين، فانتخب الجمهور لجنة، وأول من اقترح أن أكون أنا رئيسها، كما حصل، هو طلعت. وكان لا يصدر عن رأي إلا شاورني فيه أثناء مقامنا بعاصمة الألمان. وكان يختلف إلى صاحب بولوني، كان أبوه ياورًا للسلطان عبد العزيز خان، وأتاح له الزمن المجيء إلى سورية ولبنان وتعرّف بآل أرسلان منذ أكثر من ٤٥ سنة. فلما شاهدني ببرلين، وهو مهاجر إليها من الروسية، وأنا مهاجر إليها من الشرق، صار يتردد عليّ هو وأبنيه، ثم توفي الوالد وبقي الولد على العهد، وكان بين هذا وبين بعض رجال البعثة البريطانية ببرلين صحبة وصلة، فشرع يرغّبني في الملاقاة مع بعضهم ويبين لي ما في ذلك من الفوائد لمصلحة بلادي. فكنت أجابوه: "لا أرى في ذلك مصلحة، ولا أعتقد أنهم يريدون من مواجعتي سوى الاطلاع على الأخبار". وبقيت متأبياً الاجتماع معهم مدّة، والبولوني يغاديني ويرأوحنني، إلى أن شاورت طلعت، فأشار عليّ بأن أقبل الملاقاة معهم لنرى ماذا يريدون، ولعلّ هناك خيراً. فلما عاد البولوني إليّ أحبته إلى الملاقاة، وذلك في الفندق "كونتيننتال" الذي يسكنه البولوني نفسه، وحصلت المواجهة وطالت نحو ساعتين. وقد جرى البحث في المسألتين العربية والتركية، فأبدت أفكاراً في كلّ منهما، وصرّحت بما يخالج ضميري من التعجّب لسياسة بريطانيا العظمى الموصوفة عند الخلق بسداد الآراء، كيف لم تُرنا شيئاً بعد الحرب العامّة من هذا السداد، وكيف أنها تخدم، بعكس ما تنوي، السياسة البولشفيكية في الشرق! وليس هنا محلّ سرد ما دار بيننا وبينهم من المناقشات، إذ ذلك يطول، ولكن هناك نقطة لا بدّ من تعيينها: كان الإنكليز يريدون أن لا يرجعوا

إلى الوزراء في مسألة معاهدة سيفر التي كانت بنت فكر لويد جورج، رئيس الوزارة، ولكنهم كانوا بدأوا يدركون صعوبة تنفيذها، فكانوا يحاولون إقناع الترك بقبول المعاهدة مبدئاً^(١)، ثمّ تعديل ما يلزم تعديله منها فيما بعد، لكن على شكل يقال له تعديل في كيفية التطبيق. فأخذوا يبيّنون لي استحالة النكول عن معاهدة سيفر، وإصرار إنكلترا عليها مع قبول تعديلات كثيرة فيما لو سلّمت تركيا مبدئاً بها. فأجبتهم إنني لا أرى إمكاناً لإمضاء الترك هذه المعاهدة، إذ لم تبقَ لهم من أدوات الاستقلال شيئاً، وكان يمكن الدول أن تقول للأتراك: إن كنتم لا تمثلون لهذه المعاهدة فإننا نسلب من يدكم البقية الباقية، فعليكم أن تختاروا أهون الشرين. هذا فيما لو كان ثمة بقية باقية، وكانوا يخافون بعد هذه المعاهدة على شيء تسلبونهم إياه. فأما وقد جرّدتهم هذه المعاهدة من كلّ أسباب الملّك، فلا تقدرّون بعد الآن أن تهدّدوهم ولا أن تنذروهم بخطر أعظم. إذ يكون جوابهم: لن نفقد بالمقاومة شيئاً زيادة على ما سنفقده بقبول هذه المعاهدة، لكن بالمقاومة نحفظ على الأقلّ شرفنا. فكان جواب الإنكليز لي: "كيف يُقال هذا وقد تركنا لهم الأستانة. وكان ممكناً إخراجهم منها؟". فقلت: "بموجب هذه المعاهدة لا يبقى للأتراك حكم حقيقي لا في الأستانة ولا في غيرها". ثمّ قلت لهم: "إنكم تناقشونني في أمر معاهدة سيفر، فأنا أقول لكم بصراحة تامّة إنّّه لمّا دار البحث على المسألة العربية، جاوبتكم جواب رجل ذي علاقة وصلاحيّة لأنني عربي، وكثير من العرب يوافقون على ما أقول، وقد كنت من نواب الأمّة العربية في الندوة العثمانية. فأما الجواب على المسألة التركية، فمهما كان من ارتباطي مع هؤلاء الجماعة سواء برابطة الإسلام، أو بالرابطة الشرقية، فأقول لكم ليس لي أن أبدي فيها رأياً. والرأي فيها إنّما هو للأتراك أنفسهم". قالوا: "وهل يوجد من نقدر أن نتذكر معه من الأتراك ذوي الصلاحيّة للكلام؟". قلت: "وهل تريدون ذا صلاحيّة أكثر من طلعت؟"، وقد كانوا هم يعرفون أنّه في برلين، ويعلمون علاقة أحدنا بالآخر، ولكنهم كانوا

(١) مبدئاً.

يتجاهلون ذلك تجاهل العارف. فقالوا: "وهل يمكنك أن تجعل بيننا وبينه ملاقة؟"، قلت: "ينبغي أن أسأله أولاً ثم أجابكم". وبعد أيام، دَعَوْتُهُمْ ودَعَوْتُ طُلعت إلى الغداء عندي، ودار بحث طويل، وسألوا طلعت في نهاية الحديث هل إذا أعيد إلى الصدارة العظمى يقدر أن ينفذ معاهدة سيفر؟ فأجاب: "إن بقي الكلام على معاهدة سيفر هذه، فلا أنا ولا غيري يقدر على إنفاذها. وإن كان يمكن تغييرها، فلا تبقى حاجة إلى دعوتي إلى الصدارة لأجل تقرير الصلح". نعم، وعدهم طلعت أنه إذا رضيت إنكلترة بتغيير المعاهدة يذهب هو إلى أنقرة ويجتهد في إقناع الكمالين بالصلح. وأتذكر أنه شاورني بعد انصراف الجماعة قائلاً: "هل تذهب معي إلى أنقرة فيما لو رضي الإنكليز بتغيير المعاهدة، وتساعدني في إقناع الحكومة المليّة بالصلح؟"، قلت له: "أذهب معك بشرط أن يعطينا الإنكليز ورقة رسمية بأنهم أصبحوا راضين بتبديل معاهدة سيفر، وأنهم يدعون تركيا المليّة إلى الصلح، وإلا لا يجوز أن نذهب بناءً على مجرد القول، لأننا نعلم أن رجال الدولة يفاوضون ويفوضون ثم لأقل سبب يتصلون ممّا فوضوا به، وينكرون ما فعلوه. فليكن بيدنا وثيقة تتوكل عليها في أنقرة"، فقال: "هذا لا ريب فيه". ويظهر أن الإنكليز وقتئذ لم يكونوا قطعوا أملهم من تنفيذ معاهدة سيفر، وكانوا يظنون أن اليونانيين غالبون للترك لا محالة؛ فلويد جورج الذي كان يرى النكوص عن معاهدة سيفر مُسْقِطَةً له، كان لا يزال منتظراً نتيجة الحرب الأناضولية، فلذلك كتب الإنكليز الذين واجهونا كل ما دار بيننا وبينهم إلى لندن التي كان منها صدور الأمر بمقابلتنا، ولكن لم يردهم جواب صريح بقبول التعديل لمعاهدة سيفر. أمّا نحن، فأرسلنا إلى مصطفى كمال نخبره بما وقع معنا من المفاوضة. وبقي المأمور الإنكليزي يجتهد بإبقاء الحبل معنا موصولاً، فتوالت الولايم وتبودلت الزيارات. وارتاح طلعت كثيراً إلى هذه العلاقة، واغتنب بهذه المعارفة، وصادف أثناء ذلك إحدى جيئات أنور إلى برلين، فلم يسعني، ولم يسع طلعت، إلا وقوفه على ما جرى بيننا وبين البعثة البريطانية. فلم يتلق أنور ذلك بالارتياح وقال: "كل هذه المفاوضات خداع في

خداع". وأظهر إصراره على العمل بالاتفاق مع الروس. ولما رجع إلى موسكو قال للبلفنيك إنَّ طلعت اتّصل بالإنكليز وعوّل على صحبتهم، وفعلاً، كنت أرى طلعت في تلك المدّة مقلّعة تماماً عن فكرة البلشفة، يراها مضرّة بالترك والإسلام، كضرر الاستعمار، لا سيّما بعد أن ثبت له أنّ الحمر عادوا فاستردّوا الحرّية التي كانوا أعطوها للأمم التي أعلنت استقلالها عن الروسية. ولم يقنعوا بسلب الحرّية السياسية حتّى نهبوا معها الأموال وقتلوا الرجال وأهلكوا الحرث والنسل. وكان لطلعت صاحب بمجلس نوّاب إنكلترة، محبّ لتركيا منذ القديم، يناضل عنها كلّما لاحت له فرصة. فلمّا فرّ طلعت إلى ألمانيا بعد الكسرة، أرسل إلى هذا الصاحب يلتمس ملاقاته في ألمانيا أو هولانده، آملاً بحمله على السعي في مصلحة تركيا، فأجابه الإنكليزي "إنّ التيران الآن على تركيا شديد، فلا أقدر أن أصنع لكم شيئاً، ولكن بمجرد ما أحسّ استعداد القوم لقبول الكلام، لا أتأخّر عن الدفاع عنكم". فلمّا رأى طلعت أنّه قد حصلت بينه وبين الإنكليز هذه الصلة، كلّف المأمور الإنكليزي الذي كان يختلف إلينا أن يسبر له غور هذه المسألة ويعرف له، هل يمكنه أن يتلاقى بذلك "السير الإنكليزي" صاحبه، وكان هذا الكلام أمامي، لأنّه من الأول إلى الآخر، ما جرى منهم إليه ولا منه إليهم حديث إلّا كنت حاضره، والقسم المشارك لطلعت في الرأي فيه. فأبرق الإنكليزي إلى نظارة الخارجية بما وقع، فاستدعوا ذلك المبعوث وأوعزوا إليه بأن يجيز المانش ويقابل طلعت في جهات الرين، وضربوا موعداً للمقابلة. وأبرقوا بالجواب إلى الرجل الذي كان الكلام معه في برلين، فجاء هذا إليّ وطلب منّي إبلاغ مآل البرقية إلى طلعت باشا حالاً، إذا كان لا يريد أن يخلف الميعاد. وكان طلعت ذهب إلى منيخ لتبديل الهواء، وأبقى عندي عنوانه، موصياً إذا جدّ نبأ مهمّ أن أبرق إليه بالأوبة. فأبرقت إليه بأنّ صاحبه الإنكليزي الذي ينبغي هو لقاءه جاء إلى مدينة "هام" في الرين ينتظر مجيئه. فخفّ طلعت إلى برلين وجاء رأساً إليّ وذهبنا إلى الإنكليزي الذي كان هو الوسيط، فكرّر له مآل البرقية التي وردته. وذهب طلعت إلى "هام"، وتلاقى مع صاحبه

المبعوث وعقدا جلسيتين طويلتين وتفارقا، وعاد طلعت إلى برلين، فأعاد عليّ كلّ ما جرى بينهما من المذكرات. وكان من جملة كلام المبعوث الإنكليزي قوله هذا: إنني أنا أشهد أنّ حكومتي تابعت نحو تركيا سياسة خطأ قبل الحرب، وأثناء الحرب، وبعد الحرب، وأنّ سياسة إنكلترة العوجاء نحو تركيا في السنين الأخيرة هي التي ساقّت الأتراك رغماً إلى محالفة الألمان. ولقد بيّنت لقومي مراراً خطل هذه السياسة، فلم يسمع، ويا للأسف، لقولي، لأنّ الأكثرية هي ضدّ تركيا. والآن لست آتياً من قبل حكومتي، ولا أنا منها، ولكنني أقدر أن أبلغها مطالبكم وأن أعصدها بقدر استطاعتي. ولا لزوم لإيراد ما نوّه إليه طلعت لأنه معروف أنه كان يطلب إلغاء معاهدة سيفر، وإعادة استقلال تركيا مع تراقية وإزمير، وكلّ بلاد أكثرية أهلها ترك، وينزل عن كلّ حقّ للدولة العثمانية في مصر وبلاد العرب، وبعد ذلك تمشي تركيا مع إنكلترة بحسب مبادئ الصداقة القديمة، وإن لزم عقد محالفة، فتركيا متهيئة لذلك. ووقعت هذه المقابلة في أواخر فبراير (شباط) سنة ١٩٢١. وفي مارس، عقّد الطلبة المصريون احتفالاً كبيراً بتذكّار الثورة المصرية، وكان طلعت فيه، وخطبتُ أنا خطبة هنأني عليها ولم أشاهده بعدها.

إذ في ١٥ مارس (آذار) نحو الظهيرة، تلفن إليّ أحد أصحابي من رؤساء الدوائر بنظارة الخارجية في برلين قائلاً: «إنّ رجلاً أرمنياً قتل الصدر الأعظم الأسبق نحو الساعة الحادية عشرة من ذلك النهار». وما مضى دقيقة حتّى دخل عليّ الشيخ عبد الرحمن سيف الإيراني، صاحب مجلّة «آزادي شرق»، ومعه اثنان أفغانيان، ليخبراني بالحادثة. ثمّ وصل الشيخ عبد العزيز جاویش، وذهبنا إلى محلّ الفقيد معاً. وكان لا يبعد عن منزلي أكثر من عشر دقائق، كما أنّ القتل وقع في نفس الشارع الذي كان يسكن فيه طلعت، غير بعيد عن بيته، إذ كان هو يسكن في نمرة ٤ إلى ٥ والقتل حصل أمام نمرة ١٧. وكان لذلك وقعٌ عظيم ببرلين؛ فبعض الجرائد المنسوبة للحزب الأمبراطوري ندّبت طلعت، وتأسّفت عليه وذكرت مزاياه وأنه كان مع أنور السبب في محالفة تركيا لألمانيا. وأمّا الجرائد الديموقراطية

واليهودية فغمزته، وعرضت بمسألة الأرمن ونسيت صداقته لألمانيا. وأقيم له مأتم حافل حضره كثير من الألمان مع الجالية الشرقية، وأودعت جثته محلاً في مقبرة ألمانية إلى أن أكملنا المسجد والأبنية التي أنشأها في الجبّانة الإسلامية، تحت نظارة هذا العاجز، وبمساعي إمام السفارة العثمانية حافظ شكري أفندي. فنقلت التجاليد إلى مستودع الأجساد الذي بنيها فيها لأجل إيداع الأجساد التي يراد نقلها إلى وطنها الأصلي. فهي هناك مع تجاليد جمال عزمي بك والدكتور بهاء الدين شاكر بك، اللذين اغتالهما الأرمن بعد واقعة طلعت بعدة أشهر، عفا الله عنهم جميعاً.

أما قتل هؤلاء كلّهم، فكان كلّ غيلة وخلصه من الوراء، بحيث لم يكونوا يشعرون إلاّ وهم صرعى. وقد كان طلعت في البدء بلغه ترصد الأرمن له، فكان يداري ويرامق ولا يخرج وحده، ولكن ما مضت أشهر حتى استرسل واستهتر وأخذ يخرج وحده في النهار الواحد مرتين وثلاثاً. فلمّا بلغ الأرمن ذلك أرسلوا إليه شاباً مصاباً بالسلّ، موتوراً فيما يقال بقتل أهله اسمه "تاليريان"، فقالوا له: أنت لا تعيش أكثر من سنة، فإذا كان لا بدّ من أن تفارق الحياة قريباً فالأحسن أن لا تفارقها قبل أن تقتل طلعت هذا الذي قتل أمّة بأسرها من الأرمن. وقيل إنهم تعهدوا له إذا قتل طلعت بتخليصه من القتل، بل من الحبس، وذلك بواسطة إحدى الدول الكبرى ذات الكلمة العليا. ومن المحقّق أنهم سعوا في ذلك لدى تلك الدولة العظمى، كما أنه يقال كثيراً إنّ سفير هاتيك الدولة سعى بمزيد نفوذه في برلين بتخلية سبيل القاتل المذكور، وأخلى سبيله لشهرين من حبسه. فنقم الترك ذلك على الألمان إلى هذا اليوم. وعندما طلب الحلفاء في مؤتمر لوزان بهذه الأيام تصفية أملاك الألمان التي في تركيا لحساب الحلفاء أجابوهم حالاً إلى طلبهم. ولمّا عوتبوا على ذلك من جهة الألمان أجابوا: "إننا لم ننس إطلاق سبيل تاليريان، قاتل طلعت، لشهرين من حبسه". ويكون من باب الفضول أن نقول إنّ طلعت كان عصامياً؛ فكلّ أحد يعلم أنه رقي في مدة عشر سنوات أو أقلّ من مأمورية تلغراف سلانيك، بمعاش ألف وخمسمائة قرش في الشهر، إلى الصدارة العظمى. ولا جرم أنّ سرعة

هذا الترقّي كانت بسبب الانقلاب وإعلان الدستور، ونفوذ جمعية الاتحاد والترقي التي كانت هي سبب الانقلاب، وكان طلعت من أعضائها. ولكن لو لم يكن محمّد طلعت رجلاً خارق العادة في ذكائه، ومضائه، وحزمه، وعزمه، لِمَا أصبح هو رئيس جمعية الاتحاد والترقي بلا منازع؛ فقد تصرّفت هذه الجمعية بزمam السلطنة العثمانية عشر سنوات تامّة، وتصرّفت طلعت بزمam هذه الجمعية جميع هذه المدة. وكان هو دائماً روح هذه الجمعية ورئيسها الفعلي، ولو لم يكن كلّ الأحيان رئيسها الرسمي. وكان هو المرجع الأول والأخير للدولة من قبل أن يتولّى الصدارة، بل لحظتُ أنّ الصدارة لم تزده نفوذاً، بل بالعكس، أظهرت شيئاً من ضعفه، وخطأتُ في نفسي رأيه بقبولها. وأظنّ أنّ الذين حفّزوه إلى ذلك هم رفاقه مدحت شكري، والدكتور ناظم، والبهاء شاكر، وضياكوك ألب، والدكتور رسوخي؛ هؤلاء الذين كانوا أثناء الحرب عماد المركز العمومي للجمعية. وبالجملة، فلو كان في جميع أعضاء هذه الجمعية من يضارع طلعت أو يقادّره، مع كثرة عددهم وطموح الكثيرين منهم إلى المعالي، لِمَا انفرد هو بالرئاسة على جميعهم، وقد قلت لِمَا مات إنّ هذه الجمعية ماتت بموته، والحقّ أنّهم لم يجدوا من بعده رئيساً يتفقون عليه ويضمّ شملهم.

ولم يكن طلعت ممّن حصّلوا العلم في المكاتب العالية، بل كان جميع عرفانه شدواً من هنا ومن هناك، والتقاطاً من عشرائه الذين كان منهم عدّة نفر من أئمّ الناس تحصيلاً، ولكن كان طلعت يجبر ما نقصه من العلم المسموع بالعلم المطبوع، ويسدّ جورة جهله بغزارة فهمه، وسرعة لحظه. وهناك مزية أخرى ضمنت له حفظ تلك الرئاسة على أقرانه، وهي معرفته أن يعصم نفسه من المطامع الدنيئة، والمطامع الوبيئة، وعدم استخدامه شيئاً من نفوذه الطائل، في جمع ثروة، بحيث سطع له من حالة فقره برهان دائم على نزاهته، ومكّن له ذلك دعائم رئاسته، بينما كثيرون من زملائه قد غمسوا أصابعهم في أدهان المنافع، منهم من اشتطّ ومنهم من اقتصر.

وكان يقول: "أفلا يكفي كون هذه الأمة تحمّلتني على جهلي، أفاحمّلها أيضًا على سرقتي وأغلالي؟".

نعم، تولّى طلعت أمور الدولة العثمانية عشر سنوات، لم تشبه فيها شائبة أغلال ولا أسلال، وسّتر كثيرًا من عيوبه وكفّر عن كثير من أغلاطه، بعفّة نفسه، ونزاهة طبعه. ولما وصل إلى ألمانيا سنة ١٩١٨ كان في جيبه ٥٠ ألف مارك، فلما نفدت، أرسل إليه أحد أصحابه ممّن أثرى بسبب انتسابه إلى طلعت مبلغ ٢٠٠ ألف مارك، كان ينفق منها، فلما مات كان باقيا منها شيء يسير. ووجدتُ عنده بعض علب ذهبية وقطع نفيسة، منها ما أنعم عليه به السلطان، ومنها تذكارات من بعض إخوانه، كان قد أدّخرها للبيع فيما لو أنبتت به أسباب المعيشة. أمّا خاطرات طلعت، فقد كانت إحدى شركات الطبع بألمانيا تقدّمت لشرائها بعد موته، حتّى تنشرها بالتركية، وتنقلها إلى سائر اللغات، ولكنّ أرملة طلعت لم تبتّ إلى اليوم في أمر هذه الخاطرات شيئًا.

أمّا جمال، فقد تقدّم شيء من ذكره وكيف كانت حركته بعد الحرب العامة، وكيف ذهب إلى أفغانستان وحظي عند ملك الأفغان بمنزلة سامية، وذلك أنه تولّى تنظيم الجيش الأفغاني، واستجاد لذلك ضبّاطًا من الجيش العثماني، وأفلح في ترتيب الجيش وتدريبه ووزّعه على الأنماط العصرية الحديثة، بحيث كان عند حسن ظنّ الملك فيه. وبعد أن أقام بكابول نحو سنة جاء إلى أوروبا^(١) لمشاهدة عائلته التي كان تركها في مونيخ وقضاء بعض المهام المتعلقة بدولة أفغانستان، وكان قد انتدب مايسنر باشا الألماني، رئيس مهندسي السكّة الحجازية سابقًا، للذهاب إلى أفغانستان، ومعه رهط من المهندسين والأخصائيين، لفحص البلاد فحصًا مدقّقًا وعمل برامج للطرق الحديدية، والأعمال الكهربائية، والمشروعات الزراعية، وعمليات استخراج المعادن، وغير ذلك. وقد لبّى مايسنر باشا الطلب، وانتدب لكلّ فن من أربابه من يوثق بعلمه وعمله. وليس أسهل من وجود هذه الطبقات

(١) أوروبا.

في ألمانيا، لا سيّما بعد الحرب العامّة التي قلّت فيها الأعمال وتوفّر العمّال. ولكن أبّت الحكومة الألمانية أن تنفق على هذه البعثة من مالها أو ترسلها من قبلها - ربّما كان ذلك خوفاً من إنكلترة، التي تحذّر جدّاً من تثقيف أفغانستان على الطريق العصرية - فذهب جمال إلى مونيخ واتّخذ واسطة للدخول إلى فرنسا، وسمحوا له بالذهاب إلى باريز، وقيل إنّّه قابل المسيو بوانكاره وعرض المشروع المذكور على الحكومة الفرنسية، بشرط أن ترضى هي بالإتفاق على البعثة الفنيّة من مالها، ويكون للفرنسيين فيما بعد حقّ الرجحان على غيرهم في العمل. فرضيت الحكومة الفرنسية باقتراح جمال، كما أخبرني هو نفسه، حيث لقّيته ببرلين بعد إيابه من فرنسا، وإن كنت لم أسمع إلى هذا اليوم بأنّ بعثة فرنسيّة ذهبت إلى كابول لهذا الغرض، بل سمعت بذهاب بعثة فنيّة إيطالية. ثمّ إنّ جمال عاد قاصداً أفغانستان من طريق موسكو، وكان ذلك بعد أن تولّى أنور كير الثورة في تركستان على الروس، فلم يتوقّف جمال عن المرور من الروسية اتّكالا على كونه من رجال الحكومة الأفغانية، لا يقدر الروس أن يمّسوه بسوء. ولكنّ السوفييت وضعوه تحت المراقبة، كما كانوا وضعوا الدكتور ناظمًا وخليلاً، عمّ أنور. فتمكّن جمال بذكائه أن يقنعهم باستيائه من حركة أنور، وأعلن ذلك في الجرائد، وطعن في سياسة أنور، ثمّ اتّفق معهم على أن يذهب هو إلى أنقرة، ويتكلّم مع الحكومة الملية في عمل قرار يمنع أنور من الاستمرار على عداء الروسية. فذهب جمال قاصداً الأناضول، وهبط أولاً "تفليس"، عاصمة كرجستان، وأخذ يجول في الشوارع مطمئناً ظاناً أنّه باستصحابه مرافقين يأمن شرّ الغيلة؛ فإنّ الأرمن هيأوا له من يغتاله، هو وصاحبيه، وجاء خبر قتله إلى أوروبا في نحو ٢٥ يوليو (تموز) عام ١٩٢٢، على أنّ قتله وقع في ١٨ أو ١٩ من ذلك الشهر. وأندكر أننا كنّا يومئذٍ في لندن، نحتجّ على القرار الذي أصدره مجلس عصبة الأمم بتأييد منطوق المعاهدة السريّة التي بين إنكلترة وفرنسا، بشأن سورية وفلسطين؛ تلك المعاهدة التي أعطوها اسم "انتداب"، فدخل جنرال إنكليزي علينا ونحن في فندق سسيل، وهو فرّح مستبشر قائلاً: "قد

قُتل جمال باشا، وعسى أن يلحق به أنور“. فلم أرد أن أعرفه بنفسي لأعلم ماذا يقول، وإنما علمت منه ومن غيره من الإنكليز، من لهجة الجرائد أنه مع كلّ بغضاء الإنكليز للروس، وعلى الخصوص للبولشفيك، كانوا في المصارعة التي وقعت بين أنور وموسكو، يفضّلون انتصار البولشفيك على انتصار أنور. هذه هي الحقيقة. وبعبارة أخرى، يرون في إنكلترة الخطر الإسلامي أعظم من الخطر البلشفي، فيجب على المسلمين والشرقيين أن لا يتجاهلوا هذه الحقيقة، لأنّ لها معنى كبيراً. فيكون بين موت جمال وموت أنور، نحو جمعيتين فقط، وبينهما وبين طلعت نحو سنة وأربعة أشهر إلى سنة وخمسة أشهر. وهكذا هؤلاء الثلاثة الذين تصرفوا بأزمة الدولة العثمانية طوال الحرب العامة، وكان لهم دور في التاريخ العام كلّ، أصبحوا في مدّة سنة وأشهر كهشيم المحتظر^(١). والبقاء لله وحده. واختلفت الروايات في كيفية غيلة جمال، فقليل إنّ البلاشفة، وإن كانوا أذنوا له بالذهاب إلى الأناضول، فقد كانوا غير واثقين به، ويخافون أن ينقلب عليهم كما انقلب أنور، أو أن يقاوم سياستهم في أفغانستان بعد رجوعه إليها، فأذنوا له بالمسير إلى أنقرة، من جهة، ودبروا له مكيدة القتل من جهة أخرى بواسطة الأرمن الذين لهم علاقة بهم، وهكذا استراحوا من غوائله. وقليل، بل جمعيات الأرمن التي قتلت طلعت وجمال عزمي والبهاء شاكراً والأمير سعيد حليماً الصدر الأعظم الأسبق، هي التي قتلتهم. وترى البلاشفة يتنصّلون كثيراً من تهمة قتله قائلين: ”لماذا نسعى في قتل رجل كان يسعى في مصالحنا؟“، وقد قبضوا على أناس كثيرين من المتّهمين بقتل جمال، ولكنني ما سمعت أنه قُتل منهم أحد إلى اليوم.

وكان جمال ذكي الفؤاد، متوقّد الذهن، سريع الفهم، ماضي العزم كالسيف الصارم، مُهاب الطلعة، لائقاً بأن يكون قائداً عسكرياً كبيراً لمضائه، وسداد تدابيرهِ. ولكنه كان سريع الانفعال جدّاً، متكهرب الأعصاب، شديد الخنزوانة، مغرماً بالمجد، مولعاً باكتساب دوي الذكر، متنفّجاً، متغطرساً، جبّاراً، مفتوناً بأن يوصف

(١) متّاية من حظيرة، بما تحويه من أعشاب ونبات برّي مصيره إلى زوال.

بالجبروت، محبًا للانتقام والبطش، جَنَّتِ الدولة جناية كبرى على نفسها وعلى العرب والترك معًا بأن سلَّمته زمام سورية مدَّة الحرب تسليمًا مطلقًا، مع ما في نحيزته من الاستعداد للاستبداد، والنشوة بخمرة النهي والأمر. فمضى في شهواته وأهوائه، غير حاسب ولا مراقب، ولا ناظر إلى شيء من العواقب. وكان بعض المتملقين له، وبعض المتهورين في السياسة التركية الطورانية، يزينون له أعماله، ويثيرون من نخوته، بقولهم إنَّ الآمال إنَّما هي منعقدة به لا بغيره. فكانت تزيده هذه الأماديح طغيانًا وجبروتًا، ولم يكن يشكّ مع هذا في كون الحرب ستنتهي، إن لم يكن بظفر ألمانيا وتركيا، فبصلح يضمن لكلّ فريق مكانه. ولم يكن من غروره يعتقد أصلاً بأنَّ بلاد العرب يمكن أن تخرج من يد تركيا، فكان ذلك من الأسباب التي حملته على الجور، والعسف، وإرهاق الحدّ، وإرهاق الخلق. ولمّا خرج الشريف حسين على الدولة، بقي مدَّة أيام وهو لا يصدّق الخبر ويظنّ أنَّ أولاده إنَّما خرجوا من المدينة، وشنّوا الغارة على سكة الحديد، بدون علمه، وأنَّه متى بلغ الشريف الخبر يردّهم إلى الطاعة. وكان يعلّل ذلك بكون الشريف لا يجسر على هذا الأمر، وأنَّ رهبة الشريف من جمال تمنعه منه. والحاصل أنَّه كان مغرورًا بنفسه، وقد زاده تمام حرّيته في العمل، وانطلاق يده بما شاء غرورًا وسكرًا، أيام كان في سورية. فخرج عن دائرة المعقول في كثير من الأمور. ووصل إلى أن صار يجمع أعيان بلدة بلدة، ويحصي عددهم، وينفي منهم ١٠ في المائة آخذًا إيّاهم بالقرعة، أو ترتفع الأوراق إلى قيمة الذهب. أمّا كون سياسته هذه هي التي أحدثت المسألة العربية، ولولا قتلُه مَنْ قَتَلَ من كبار السوريين وأدبائهم، لم يكن ثار الشريف على الدولة، ولا انشقّ العرب عن الترك، فليس بصحيح. إذ علاقة الشريف بالإنكليز وتحفّزه للقيام على الدولة في أول فرصة تلوح يرجعان إلى أيام السلطان عبد الحميد نفسه، الذي كان يعلم ذلك. ولمّا أخذ الاتّحاديون على يد السلطان وأجبروه على نصب الشريف حسين أميرًا على مكّة، مكان الشريف علي، فقال لهم: "إنني أبرأ من تبعة كلّ ما سيعمله هذا الرجل لأنني أعرف حقيقته". وقد

كانت مداخلات الشريف لإنكلترة في أمر الثورة من قبل الحرب العامة. وسنة ١٩١٢ توجه أحد الأمراء المصريين إلى لندرة مفوضًا إليه أن يسعى في اتفاق بين الإنكليز والعرب، على أن إنكلترة تُقدّم للعرب السلاح، وهم ينتفضون على الدولة، ويكونون حلفاء لإنكلترة في المستقبل. ولمّا عرض ذلك الأمير المصري هذا الاقتراح على الإنكليز، تلكأت نظارة الخارجية بلندرة عن قبوله، ولم تكتم السبب في رفضها هذا المشروع، وهو: "إن إنكلترة تريد هي الاستيلاء على بلاد العرب، فلا يوافقها أن تعطي جزيرة العرب سلاحًا". وبالفعل، كان الإنكليز منذ سنين قد بدأوا يمنعون تجّارهم من مبيع السلاح إلى عرب اليمن، وعرب عمان، وعرب العراق، بل كانوا شرعوا يبشّون أناسًا يشترون البنادق التي في أيديهم بزيادة على ما تساوي، وكلّ هذا حتّى إذا أرادت إنكلترة احتلال تلك الأقطار، وجدت أهلها عزلاً مقلّمي الأظفار. ثمّ إنّ الشريف راجع إنكلترة في مشروع التحالف العربي الإنكليزي لأول الحرب، فلم يجيبوا نداءه أملًا باستغنائهم عنه، فلمّا تمطّت الحرب عليهم بصلبها، وناءت بكلّكها، شعر الإنكليز بالاحتياج إلى العرب، فعادوا إلى قبول اقتراح الشريف. وعلى كلّ حال، فليست قسوة جمال في سورية وقتله من قتل هما سبب ثورة الشريف؛ وعلى فرض أنّ جمالاً لم يفعل ما فعله، فكانت الثورة واقعة، وكان ما ظهر من نفور الأهالي من الترك، وشماتة كثير من العرب بالترك يوم دارت الدائرة على ألمانيا وتركيا، لا، بل فرح كثيرون من العرب، لا سيّما فريق الشبان منهم، بانتصار الحلفاء على الدولة العثمانية، النصرارى الكاثوليك، بانتصار فرنسا، والنصارى الأرثوذكس، بانتصار إنكلترة، والمسلمين أيضًا من ذلك الحزب المماليّ للشريف، بظفر الحلف العربي الإنكليزي. كلّ هذا كان وقع كما وقع سواء قتل جمال من قتلهم أو لم يقتلهم، ينبغي لنا أن نعترف بذلك إن كنّا نتوخّى حقيقة وتاريخًا، ولكنّ خطأ جمال في رأيه، وجنايته الكبرى على العرب والترك في فعله هما من الوجوه الآتية:

أولاً - إنّ فريقًا من الذين قتلهم أبرياء من خيانة الدولة، ولم يكن لهم ذنب

سوى وجودهم في الحزب المعارض لجمعية الاتحاد والترقي، والقانون العثماني لا يعرف الاتحاد والترقي، بل السلطنة العثمانية.

ثانياً - إنَّ فريقاً آخر منهم لم يوجد عليهم وثائق خطية، ولا قرائن قطعية تذهب في جزائهم إلى درجة القتل، وقد برّر جمال هذا العمل فيما بلغنا من نفس رئيس الديوان العرفي بأنه من باب "القتل السياسي"، مع أنه كان الأولي بهؤلاء أن يُترَكوا إلى حكم القانون، فيحكم عليهم بحبس أو نفي على حسب درجة جرمهم.

ثالثاً - على فرض غير الواقع، وهو أنَّ هؤلاء مجرمون أعداء للدولة، فلم يكن من باب السياسة ولا حسن الرأي فتح هذه المسألة أثناء الحرب، ومجازاة أناس قد عُفي عنهم ونكء القروح التي كانت قد سكنت نوعاً، وإثارة عواطف العرب وحفائظهم، وإظهار كون الترك يريدون الانتقام في هذه الفرصة التي سنحت لهم للبطش، وتعزيز النزعة الأجنبية بهذه السياسة.

رابعاً - إنَّ الألوف الذين نفّاهم إلى الأناضول مع عيالهم وخرب بيوتهم، وأمّات كثيرين منهم في الغربية، لم يكن منهم مائة شخص يدرون ما هي السياسة، فضلاً عن أن يكونوا خائنين للدولة. فكان تغريبهم عن أوطانهم مجرد عذاب وقهر، بدون أدنى فائدة، سوى النفور، مع تكليف الدولة عليهم ١٥٠ ألف ليرة شهرياً، فكان خطأ جمال أنه سلّح أعداء السلطنة العثمانية، وأنصار الشقاق بين العرب والترك، ورؤاد السياسة الأجنبية الكثيرين في الشرق، بسلاح من البراهين لم يكونوا يملكونه فيما لو كان الأتراك انصرفوا من بلاد العرب بدون أعمال جمال وموبقاته. فإنَّ الذين يتذكّرون فضل الدولة العثمانية اليوم - "وبضدّها تتبيّن الأشياء" - لا يجدون الأجوبة التي يجاوبها الآن سعاة السيطرة الأجنبية، المديونون بهذه الأسلحة المعنوية لأحمد جمال وحده؛ فجمال خدم الحلفاء في بلاد العرب أثناء الحرب كما أنَّ الحلفاء خدموا الأتراك في بلاد العرب بعد الحرب...

هذا هو أهمّ خطأ جمال وجنابته على هاتين الأمّتين. ولقد خصّصنا لهذه المسألة كتاباً عن الحرب العامّة نشرنا منه بعض مذكّرات مؤخّراً تناقلتها الجرائد، فلا نجد لزوماً أن نزيد هنا من هذا الموضوع على ما ذكرناه. وقد نشر جمال أثناء وجوده بسورية كتاباً بالتركي والعربي شرح فيه الأسباب التي دعت إلى محاكمة الذين قبض عليهم، وقتل من قتل منهم، ونفى من نفى. واستظهر على أحقية ذلك بالوثائق والشهادات ممّا رآه كافياً للقصاص، وإن كان من يقرأ الكتاب لا يرى كلّ تلك البراهين نواصب، ولا جميع أولئك الشهود مقانع. كما أنه قبل موته بقليل كان نشر خاطراته، وتكلّم فيها عن الحرب العامّة، وعلى ثورة ملك الحجاز ومقدماتها ومصايرها، وعلى مسألة سورية، والأسباب التي حملته على القتل، والصلب، والنفي من الأرض، ومآلها خيانة هؤلاء للجامعة الإسلامية، وتآلبهم مع الأجانب أعداء ملّتهم على ملّتهم، وتمهيدهم للأجانب الاستيلاء على أوطانهم، وربّما كان بعض ما قاله صحيحاً إن لم يكن كلّه، وكان هناك من العرب من لم يكن يبالى بجامعة إسلامية ولا شرقية، ومن يعتقد أن انتصار إنكلترا هو انتصار العرب. ولكن ليس للطورانيين، الذين هم أنفسهم قد نبذوا هذه الجامعة ظاهرياً وقالوا بالقومية التركية البحتة، أن يعاقبوا بالقتل من العرب من نبذ الجامعة الإسلامية وقال بالقومية العربية البحتة - أفتأمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم؟!!

هذا ما اخترنا ذكره من خبر هؤلاء القوم ممّا عرفناه بالذات، وشاهدناه بالعين، وسمعناه بالأذن، فيكون ذا قيمة عند الخلف الذين يهتمهم أن يعرفوا حقائق ما جرى في الحرب العامّة وفيما بعدها، لأنه بيان عن عيان. وقد علّمت الخلق التجارب، أنه كلّما تطاولت الأيام وتراخت الآماد على الحوادث، زيد في الأخبار، ونقص منها، وما زالت تعتورها التصوّرات بالقلب والإبدال، إلى أن تصبح الأخبار في واد، والحوادث الحقيقية في واد، ويعود التاريخ قصصاً موضوعاً. فالخبر أمانة في ذمّة المعاصر للحدث، ولا سيّما المطلع والشاهد، ينبغي أن تؤدّي تلك الأمانة على أصلها، نصحاً بالرواية، وحرصاً على التحقيق، والله تعالى وحده من وراء العلم.

000



الأمير شكيب في برلين - ١٩١٥

فهرست المحتويات

٥	★ مقدمة الناشر
٩	★ موجز عن حياة الأمير شكيب أرسلان
١٥	- الأمير شكيب يخشى الموت خارج لبنان
١٨	- عودته إلى الوطن ووصيته الأخيرة
١٩	- كتبه ومنشوراته بحسب تسلسلها الزمني
٢١	- من كتبه غير المطبوعة
٢٢	- المخطوطات
٢٢	- كتب مقترحة أو كانت في النية
٢٣	- مصادر ومراجع
٢٤	- أقوال الأعلام في أمير البيان
٢٧	★ تمهيد / وصية الأمير شكيب أرسلان للبنانيين
٣٥	★ مقدمة
٣٨	- المولد
٣٩	- الدراسة
٤٤	- باكورة الحياة العامة
٤٦	- إعلان الحرية في المملكة العثمانية
٤٦	- إعلان الدستور العثماني في جبل لبنان
٥٠	- حملة الدولة على دروز حوران
٥٥	- الخصام مع يوسف فرنكو باشا
٥٧	- الخصام بين جمعية الاتحاد والترقي والأحزاب المناوئة لها
٦٠	- كيف خُلع عبد الحميد
٧٣	- الحرب الطرابلسية
٨٠	- الحرب البلقانية

٨٤	- متصرفية جبل لبنان
٨٦	- أو هانس باشا
٨٧	- تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية
٨٩	- استدعائي إلى مصر
٩٢	- المؤتمر العربي في باريس
٩٤	- مؤتمر الأستانة
٩٥	- دار الفنون في المدينة المنورة
٩٧	- انتخابي مبعوثاً عن حوران
٩٨	- الحرب العامة
١٠٦	- تركيا تدخل الحرب
١٠٨	- تفتيش قنصليات الدول المحاربة
١١٠	- وصول جمال باشا
١١٠	- دفع الأذى عن الموارد
١١٣	- الزحف على ترعة السويس
١١٧	- رجوع المبعدين إلى لبنان
١٢٢	- قضية المبعدين إلى الأناضول
١٢٥	- عنف جمال باشا
١٢٧	- الدفاع عن لبنان
١٢٩	- وصول أنور باشا
١٣١	- جريدة الشرق
١٣٢	- لماذا حال جمال دون اجتماعي بأنور؟
١٣٤	- محاولتي الاجتماع بأنور في دمشق
١٣٦	- توسّط عزمي بك
١٣٧	- اجتماعي بجمال باشا
١٤١	- نشوة ظفر الدردنيل
١٤٢	- نفي أعيان البلاد
١٤٤	- مسألة مبادلة أملاك المنفيين

	- تزعر مكانة جمال باشا
١٤٩	- في مجلس الأمة العثماني (١٩١٧ - ١٩١٨)
١٦٢	- استطلاع أحوال ألمانيا ١٩١٧
١٦٣	- محاضرتي في مونيخ عن المجاعة
١٦٦	- دور الحلفاء في مجاعة لبنان
١٦٧	- دليل آخر على مسؤولية الحلفاء عن المجاعة
١٧١	- الشهيد أنور ورفاقه
١٧٣	* فهرست المحتويات
٢٠٩	



الأمير شكيب، وإلى يساره الشيخ عبد العزيز جارش، أثناء تدشين مقبرة المسلمين في برلين عام ١٩٢١.

